ISSN 258 - 1094

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٨٦
صفر– شعبان ١٤٣٥هـ

السّنة الثامنة والثّلاثون
كانون الثاني – حزيران ٢٠١٤م

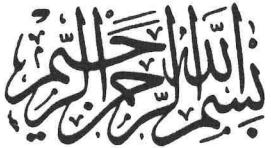
بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة تحرير المجلّة

رئيس التّحرير: الأستاذ عبدالكريم خليفة، رئيس المجمع

أعضاء هيئة التحرير

الأستاذ محمود السّمرة

الأستاذ سعيد التّلّ

الأستاذ إسحق أحمد فرحان

الأستاذ عبدالمجيد نصير

الأستاذ محمّد عدنان البخيت مقرراً

الأستاذ عبدالحميد الفلاح

الأستاذ عبدالجليل عبدالمهدي

الأستاذ محمد حوّر

الأستاذ سمير الدروبي

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

مجلة متخصصة محكمة

شروط النشر:

١. تعنى المجلة بالبحوث التي تعالج قضايا اللغة العربية وآدابها.

٢. يكون البحث المقدم للمجلة مستوفياً شروط البحث العلمي من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.

٣. يشترط في البحث أن يكون خاصاً بمجلة المجمع، وأن لا يكون قد نشر أو قدم لأي جهة أخرى لغايات النشر، ويقدم الباحث تعهداً خطياً بذلك، ولا مانع من أن يكون البحث جزءاً من رسالة علمية غير منشورة.

٤. أن تتسم البحوث النقدية بأسلوب النقد العلمي الموضوعي.

٥. يصبح البحث بعد قبوله للنشر حقاً لمجلة المجمع، ولا يجوز النقل عنه إلا بالإشارة إلى مجلة المجمع.

٦. لا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشر ما نشر في المجلة أو ملخص عنه في أي كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد مرور ستة أشهر على تاريخ نشره في المجلة، وأن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٧. يرسل الباحث نسخة إلكترونية من بحثه على بريد المجمع الإلكتروني بعنوان:

(jaa@ju.edu.jo) أو على موقع المجمع على شبكة المعلومات (الإنترنت) (www.majma.org.jo) باستخدام البرنامج الحاسوبي (Ms word) بحجم خط (١٤) للمتن و (١٢) للهوامش على وجه واحد من الورقة حجم (A 4).

٨. لا تزيد صفحات البحث على ثلاثين صفحة، بمعدل (٣٠٠) ثلاثمئة كلمة للصفحة الواحدة.

٩. يتولى تحكيم البحث محكمان أو أكثر حسب ما تراه هيئة التحرير، ويلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراء التحكيم في حال سحبه بحثه أو الرغبة في عدم متابعة إجراءات التحكيم وفق ما يقدره رئيس التحرير.

١٠. يكون قرار هيئة التحرير بإجازة نشر البحث أو الاعتذار عن عدم نشره نهائياً، وتحتفظ هيئة التحرير بحق عدم إبداء الأسباب، ويجوز في حال الاعتذار أن يزود الباحث بالملاحظات والمقترحات التي يمكن أن يفيد منها في إعادة النظر ببحثه.

١١. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يطلبها المحكمون إذا كان قرار هيئة التحرير بإجازة نشر البحث مشروطاً بذلك.

١٢. البحوث غير المجازة لا ترد لأصحابها.

١٣. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر عن هيئة التحرير أو المجمع.

١٤. يخضع ترتيب البحوث عند النشر في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

١٥. يكون توثيق البحوث كما يأتي:

أ- المصادر:

يوثق المصدر عند ذكره لأول مرة على النحو الآتي:

يذكر اسم المؤلف كاملاً، وتاريخ وفاته بالهجري والميلادي بين قوسين، إن كان متوفى، واسم المصدر كاملاً بالحرف الغامق، إذا كان عربياً، وبحروف مائلة إن كان بلغة أجنبية، وعدد الأجزاء أو المجلدات وأقسامها، واسم المحقق، ودار النشر، ورقم الطبعة، ومكان النشر، وسنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

أبو عثمان سعيد بن محمد السرقسطي (ت٤٠٠هـ، ١٠١٠م)، **كتاب الأفعال**، ٣ج، تحقيق د. حسن محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥م، ج١، ص ١٨٥.

ب- المراجع:

يذكر اسم المؤلف كاملاً، وتاريخ وفاته بالهجري والميلادي، إن كان متوفى، ثم اسم المرجع كاملاً بالحرف الغامق إن كان عربياً وبحروف مائلة إن كان بلغة أجنبية، وعدد الأجزاء أو المجلدات وأقسامها، إن وجدت، ودار النشر، ورقم الطبعة، ومكان النشر، وسنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

حسن سعيد الكرمي (ت ١٤٣٨هـ/٢٠٠٧م)، **الهادي إلى لغة العرب**، ٤ ج، دار لبنان للطباعة والنشر، ١٩٩١م، بيروت، ج١ ص ٢٣٩.

ج- محاضرات المؤتمرات:

يذكر اسم المحاضر كاملاً، وعنوان بحثه أو مقالته بالحرف الغامق بين علامتي اقتباس، هكذا " " ويذكر عنوان الكتاب كاملاً، واسم المحرر أو المحررَيْن ويضاف إليه/إليهما كلمة "رفاقه/رفاقهما" إن كانوا أكثر من اثنين على أن تذكر أسماؤهم جميعاً في قائمة المراجع، واسم دار النشر، ومكان النشر، وسنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

شكران خربوطلي، "**أوقاف دمشق وأثرها على الحركة العلمية فيها في العصر الأموي**"، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام: الأوقاف في بلاد الشام، تحرير الدكتور محمد عدنان البخيت، مطبعة الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان، ٢٠٠٩م، ص ١٣-٢٧.

د- **المجلات:**

يذكر اسم صاحب البحث أو المقالة كاملاً، وعنوان بحثه أو مقالته بالحرف الغامق بين علامتي تنصيص هكذا " " ويذكر اسم المجلة بالحرف الغامق للمجلات العربية، وبحروف مائلة للمجلات الأجنبية، ورقم المجلد والعدد، ورقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

حسن حمزة، "**الوضع والاشتقاق والدلالة**"، مجلة المعجميّة، تونس، ٢٠٠٢م، العدد ١٨، ص ٨١-٩٨.

١٦- يراعى عند الإشارة إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في الحواشي، ما يأتي:

- يوضع الرمز (ص) للدلالة على الصفحة أو الصفحات المقتبس منها إذا كان المصدر أو المرجع عربياً والحرف (p) للصفحة الواحدة، و (pp) لأكثر من صفحة إذا كان المصدر أو المرجع أجنبياً.
- يذكر اسم السورة ورقم الآية أو الآيات في متن البحث، وبرسمها القرآني.
- يذكر الحديث النبوي الشريف ومظانه ومصادر تخريجه من كتب الحديث النبوي الأصول، ويوثق كل مصدر منها توثيقاً كاملاً.
- عند ورود بيت أو أبيات من الشعر، يذكر اسم الشاعر والبحر ومصادر تخريجه.
- يذكر اسم المؤلف كاملاً عند الاستشهاد بمخطوط، ويذكر عنوان المخطوط كاملاً، ومكان وجوده، وتاريخ النسخة، وعدد أوراقها، ورقم الورقة.

١٧. تكتب أسماء الأعلام الأجنبية في متن البحث بحروف عربية (ولاتينية بين قوسين) على أن يذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.

١٨. تكتب أسماء أعلام التراث العربي الإسلامي في متن البحث كاملة مع ذكر تاريخ الوفاة بالهجري والميلادي بين قوسين للأعلام، وتعرف المواقع في ضوء المراجع الحديثة.

١٩. توضع أرقام التوثيق بين قوسين، وتكون متسلسلة من أول البحث إلى آخره.

٢٠. يقدم كل صاحب بحث قبل النشر سيرته الذاتية في حدود (٥٠) خمسين كلمة تقريباً، تتضمن أعلى مؤهل علمي، والجامعة التي تخرج فيها، ومكان عمله، ومركزه الوظيفي واهتماماته العلمية، وعنوان بريده الإلكتروني.

٢١. يقدم إلى صاحب البحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه و(٢٥) مستلة من بحثه.

ترسل البحوث والمراسلات إلى المجلة على العنوان الآتي:

رئيس هيئة تحرير مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

ص.ب (١٣٢٦٨) عمان (١١٩٤٢) الأردن

هاتف ٠٠٩٦٢٦٥٣٤٣٥٠٠

ناسوخ (فاكس) ٠٠٩٦٢٦٥٣٥٧٠٦٤

البريد الإلكتروني: jaa@ju.edu.jo

موقع المجمع على شبكة المعلومات (الإنترنت) www.majma.org.jo

الفهرس

الموضوع		رقم الصفحة
أولاً: البحوث	.....	١٥
١- التوابع في ضوء نظريتي القرائن والمقاصد: النعت نموذجاً	د. وليد محمد السراقبي	١٧
٢- مخالفة القياس الإعرابي في باب العطف بين الغلط والتأويل	د. سيف الدين الفقراء	٨٧
٣- الحمل على النَّسب في العربية	د. عمر محمد أبو نواس	١٢٥
٤- التجديد الموسيقي في الشعر العربي الحديث	د. عبدالحميد محمد بدران	١٦٣
ثانياً: مع الكتب	.....	٢٤٩
- منهج ابن قتيبة في كتابه تفسير غريب القرآن	د. محمود حسين الزهيري	٢٥١
ثالثاً: أخبار مجمعيَّة	.....	٢٨٩

البحوث

التوابع في ضَوْء نظريتَيْ القرائن والمقاصد
النعت نموذجاً

د. وليد محمد السراقبي

كلية الآداب الثانية– قسم اللغة العربية– حماة

يراد من هذا البحث الإحاطة – وفق الطاقة والجهد – بباب واحد من التوابع، هو باب النعت مستظلاً – في ذلك – بمقولتي القرائن والمقاصد، في محاولة للكشف عن أثر نحو المقاصد في هذا الباب من جهة، وإثبات أن قرينة العلامة الإعرابية وحدها لا تكفي في الحكم على العنصر اللغوي داخل التركيب من جهة ثانية، أو في الحكم على الباب النحوي من جهة ثالثة، بل لا بدّ من تضافر جملة من القرائن في ذلك. وهو من جهة أخرى اختبار لمدى صلاحية مقولة القرائن في ميدان الدرس النحوي، وقدرتها على التعويض عن مقولة العامل النحوي، إلى جانب إثبات أن نحونا العربي ليس نحواً شكلياً ديدنه البحث في علامات الإعراب من دون الوقوف على مقاصد الرسالة اللغوية التي يتغيّا المتكلم إيصالها.

وكان أن ابتدأ بالتأصيل اللغوي والمصطلحي لمفاهيم النّعْت، والقرائن، والمقاصد. وعرَّج على العلاقة بين النعت وبين عناصر نظرية القرائن، كقرينة التقسيم، والرتبة، والمطابقة، ... وقرن ذلك بالحديث عن المقاصد الكامنة وراء باب النعت. وخُتم البحث بدراسة الاستعمال العدولي الذي يشكل النعت عنصره الأساسي، فعرَّج على النعت السببيّ، وما يطرحه هذا الأسلوب من قضايا كانت موضع أخذ وردٍّ، ودرس التحوّل الأسلوبي في قطع النعت، وتعدّد النعوت، والعلاقة بين الأخبار المتعددة والنعوت والقرائن التي تفصل بين أحد البابين.

يحسن بنا– بادئ ذي بدْء – أن نحاول استجلاء المفاهيم المصطلحية التي ضمّها عنوان البحث؛ لأنَّ تحديدها هو الخطوة التي تمهِّد لنا السبيل، وتنأى بنا عن السير في أرض لا نعرف حدودها وتخومها، وتنقذنا من العِثار.

وأهم العناصر المصطلحية التي يتألف منها عنوان البحث ثلاثة، هي: النعت، والقرائن، والمقاصد.

أما النّعت فلم يحدَّه سيبويه (Adjective, Attribute) بحدٍّ معين، ولم يخصَّه بباب معيَّن من أنواع التوابع، فقد كان سيبويه يسمي به تابعاً آخر هو عطف البيان[1]، وكان يسمي النعت والحال والتمييز صفة[2]، ولعل هذا عائد إلى فهمه أن الصفة والحال والخبر كلها تفيد ثبوت المعنى للشيء، ولكنها تتفاوت في التعبير عن ذلك. لكنه يفرق بينها من جهة توافر قرينة المطابقة أو عدم توافقها جنساً مع الموصوف، وفي المسلك الذي تسلكه في هذا الإثبات، وهذا هو ما قاله عبدالقاهر الجرجاني من بعد. وكان يجعل كلاً من مصطلحي الصفة والموصوف مرادفين لمصطلح النعت[3]، ويجعل مصطلح (التوكيد) مرادفاً لمفهوم (الصفة)، قال في بيان محل الضمير (أنا) من الآية الكريمة: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]: "فقد تكون (أنا) فصلاً وصفةً"[4]. فالبصريون "يطلقون مصطلح النعت وينعتون به الصفة تارةً، والموصوف تارةً أخرى، ومرة يطلقون التوكيد بمعنى الصفة"[5]، وما ذلك إلا نتيجة ما يعتقدون فيهما من ترابط، فلما كان التوكيد هو المؤكَّد في المعنى يسميه سيبويه وصفاً كما يسمى التأكيد المحض[6].

١– الكتاب ١: ٢٢٣، والمصطلح النحوي: ١٦٥.

٢– الكتاب ٢: ١٢١.

٣– الكتاب ١: ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٤٨، والمصطلح النحوي: ١٦٥.

٤– الكتاب ١: ٣٩٥. ومراده بالصفة ههنا التوكيد.

٥– شرح الكتاب ٣: ١١٠، المصطلح النحوي: ١٦٥.

٦– شرح كتاب سيبويه (مخطوط) ٣: ١١٠.

وسمّى المبرِّد التوكيد نعتاً، فقال: "وكذلك ما نعتّه بالنفس في المرفوع إنّما يجري على التوكيد، فإنْ لم تُؤكدْ جازَ على قُبْح"[١]. وهذا ما يفضي إليه القول بترادف هذه المصطلحات عندهم[٢]. ويتفق البصريون والكوفيون في دلالة هذا المصطلح أحياناً، لكن الأكثرَ إطلاقهم مصطلح النعت في حين أن البصريين يطلقون مصطلح الصفة[٣] والوصف[٤]. ويسمي الكسائيّ الظرف صفة [٥].

فمصطلح (النعت) مصطلح عام بين علماء المدرستَيْن، وليس خاصاً بالكوفيين، وليس من وَضْع الفرّاء رأس المدرسة الكوفية[٦].

وفصَل بعض النحاة واللغويين بين مصطلحَي النعت والصفة، فجعل الأوّل خاصّاً بما يكون بالحلية[٧] نحو: طويل، وقصير مما هو خلقة ثابتة في موصوفها، وخصّ الثاني بما يكون بالمشتق نحو: ضارب، وخارج مما هو صفة منتقلة غير ثابتة في موصوفها، فبينهما عموم وخصوص. وعلى هذا يقال للبارئ سبحانه: موصوف ولا يقال: منعوت[٨]. أما إذا تطابقا فيُقال: موصوف ومنعوت[٩]. قال العسكري في التفريق بين المصطلحين: "النعت فيما حكى أبو العلاء- رحمه الله- لما يتغير من الصفات، والصفة لما يتغير ولا يتغير، فالصفة أعمّ من النعت...ولم

١- المقتضب ٤: ١٠٥، وانظر: ٣: ٢١.

٢- المصطلح النحوي: ١٦٥.

٣- كان سيبويه يطلق مصطلح (الصفة) على الحال. المصطلح النحوي: ١٥٩. وكان الكسائي يطلق مصطلح الصفة على الظرف. المذكر والمؤنث: ١٠٩، وشرح التصريح ١: ٣٣٧، والمصطلح النحوي: ١٦٣ وهذا عند الفراء معادل لحروف الجر. انظر معاني القرآن ١: ١٤٨، والمصطلح النحوي: ١٧٧، ١٧٨.

٤- همع الهوامع ٥: ١٧١. وانظر: استخدام مصطلح النعت في معاني الفراء.

٥- التراكيب الإسنادية: ١٧.

٦- المدارس النحوية: ٢٠٢، والمصطلح النحوي: ١٦٦.

٧- الكتاب ٢: ١٤٥، ١٤٦، و١: ١١٢، ١٩٨، ٢٧٧، والمذكر والمؤنث: ١٠٧.

٨ - شرح المفصل ٣: ٤٧.

٩ - السابق نفسه.

يستدلّ على صحة ما قاله من ذلك بشيء، والذي عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويُشتهر، ولهذا قالوا: هذا نعت الخليفة، كمثل قولهم: الأمين، والمأمون، والرشيد،...ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معنييهما، ويجوز أن يقال: الصفة لغة، والنعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في المعنى، والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون: الصفة، وأهل الكوفة يقولون: النعت، ولا يفرقون بينهما"[1].

فواضح من قول العسكري السابق أنه حاول أن يضع تخوماً فاصلة بين المصطلحين مؤسسة على قاعدة العموم والخصوص، ثم رجع يقرّ بالعجز عن الفصل بينهما، ويعترف بصحة وقوع أحدهما موقع الآخر، ولكنني أعتقد أن معياره الأول يمكن أن يصلح للتفريق بينهما، فالوصف يمكن الاقتصار فيه على ما كان ثابتاً ومنتقلاً، والنعت للمتغير والمشهور.

عرف النحاة النعت بأنه: "الاسم الدّال على بعض أحوال الذات" ومثّلوا لذلك بطويل، وقصير، وعاقل[2].

وعرَّفه أبو حيان بأنه "تابعٌ مقصودٌ بالاشتقاق وَضعاً أو تأويلاً"[3]. وفرّق بين المقصود بالاشتقاق والمشتقّ، لأنّ من المشتق ما كان وصفاً في الأصل ثمَّ غلبتْ عليه العلمية، فصار التعيين به أكملَ من العَلَم، نحو: (الصدِّيق) في قولنا: أبو بكر الصدِّيق، أو خُوَيلد الصَّعِق، فخرج (الصدِّيق) و(الصَّعِق) -إن كانا مشتقين أصلاً- من باب النعتية ليصبحا في باب آخر من أبواب التوابع، هو (عطف البيان)[4].

١- الفروق في اللغة: ٩ و١٠.

٢- شرح المفصل ٣: ٤٦.

٣- ارتشاف الضرب: ١٩٠٧.

٤- السابق نفسه.

وعرَّفه السيوطيُّ بقوله: "تابعٌ مكمِّل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلّق به"[1]. فخرج بقوله (مكمّل) كل من البدل وعطف النسق، وخرج ببقية الحدِّ كل من التوكيد وعطف البيان[2].

وعرّفه الزجّاجي بقوله: "تابع لمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره"[3]. وهذا ليس حدّاً للنعت، وإنما هو ذكر لأحواله الإعرابية، وتطابقه معه بقرينتي العلامة الإعرابية والتعيين اعتماداً على ناحية شكلية من دون الالتفات إلى وظيفته، وفي هذا ترسيخ للمنطلق الشكلي في النظر إلى مسائل النحو.

وقال التهانوي: "وهو –أي النعت– يطلق عند النحاة على الوصْف المشتقّ كاسم الفاعل والمفعُول والصفة المشبّهة .... وعلى قِسْم من توابع الاسم ويسمى وصْفاً وصفةً أيضاً، وعُرِّف بأنه تابع على معنى في متبوعه مطلقاً. فقولنا: تابعٌ احترازٌ عن غير التوابع كالحال. وقولنا: يدلُّ على معنى... إلى آخره، يدلّ بهيئته التركيبيّة على معنى دلالةً مطلقةً غير مقيدةٍ بخصوصية مادّة من المواد، احتراز عن سائر التوابع"[4].

وخلط الجُوينيّ –فيما نقل عنه الزّركشيّ– بين المقصدية من النعت وبين مدلوله اللغوي، فقال: "الوصْف –عند أهل اللغة– معناه على التخصيص، فإذا قلت: (رجلٌ) شاع هذا في ذكر الرجال، فإذا قلت: (طويلٌ) اقتضى ذلك

١– همع الهوامع ٥: ١٧١.

٢– السابق نفسه.

٣– الجمل: ١٣.

٤– كشاف اصطلاحات الفنون: ١٧١٠.

تخصصياً، فلا تزال تزيد وصفاً فيزداد الموصوف اختصاصاً، وكلّما كَثُر الوصف قلَّ الموصوف"[1].

فهذا أيضاً ليس حَدَّاً ولا تعريفاً للنعت، وإنما هو بيانٌ لوظيفةٍ واحدةٍ من وظائف كثيرة يؤديها النعت في التركيب، على نحو ما سنرى من بعد.

النعت والقرائن

القرائن جمع قرينة، والقرينة لغة: نفس الإنسان، كأنهما تقارنا، يقال: سامحته قرينته وقرونته، وقرونه، أي: نفسه، وفي هذا ما يفصح عن شدة التلازم، وهذا أحد معنيين أصليين يدل عليهما جذر هذه المادة اللغوية.[2]

والقرينة في الاصطلاح: هي الدليل الحالي أو المقالي الذي يلازم الرسالة اللغوية، ويدلُّ على مقاصدها.

وأما المقاصد فهي – من الناحية اللغوية – جمع مقصَد، والمقصد والقصد مصدران الأول منهما ميمي والثاني مصدر ثلاثي ويراد بهما إتيان الشيء وأمّه، يُقال: قصدته قصداً ومقصداً، ومنه قيل: أقصدَه السهم، إذا أصابه فقتله، وكأنه قيل ذلك لأنه لم يجِدْ عنه[3]، ومنه قول الأعشى[4]:

وأقصدتُه سهمي وقد كان قبلها لأمثالها من نسوة الحي قانصا

١- البحر المحيط ٣: ٣١٤.

٢- الأصل اللغوي الثاني الذي تدل عليه، هو: القَرن للشاة وغيره، وهو ناتئ قوي. مقاييس اللغة (قرن)٥: ٧٦و٧٧.

٣- مقاييس اللغة (قصد) ٥: ٩٥.

٤- البيت في ديوان الأعشى: ١٠٩، ومقاييس اللغة ٥: ٩٥.

وهو الغاية التي ترشح عن التركيب اللغوي أو الرسالة اللغوية. فإذا حاولنا استنطاق أول كتاب ضمّ بين دفتيه أصول النحو العربي وجدنا أن المقصدية أو القصدية إحدى القواعد المنهجيّة التي أصّلها سيبويه واهتم بها، وأوجب أن يراعيها متكلم اللغة لدى تحليله البنى التركيبية التي سمعها أو نقلت إليه، ففي باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعوله قال: ((وذلك قولك: ضربَ عبدُالله زيداً، فعبدُالله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت به (ذهب)، وانتصب (زيد)؛ لأنه مفعول تعدَّى إليه فعل الفاعل. فإن قدَّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضربَ زيداً عبدُالله، لأنَّك إنَّما أردت به مؤخّراً ما أردت به مقدَّماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنّما يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم به أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم))[1].

فالتغيير الحاصل في ترتيب العناصر اللغوية في التركيب اللغوي لم يكن تغييراً عبثياً لا علاقة له بدواخل متكلمي اللغة، ولكن يقف وراءه اهتمام وعناية يحقّقان له إبلاغاً للمتلقي وتأثيراً فيه.

لقد كانت القرينة المقصدية متكأ ثانوياً لا أساسياً في الفصل بين الكلام الإنشائي والكلام الخبري. ولعلَّ الأصولي إبراهيم الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) أوّل من ارتأى جعل القرينة المقصدية قرينة أساسية في تمييز الخبري من الإنشائي من الكلام، فذهب في كتابه ((شرح اللمع)) إلى أنَّ الكلام يصبح خبرياً إذا أضيف إلى دلالة اللفظ قصد المتكلم أن يخبر به[2]. فهو لم يقتصر على الدلالة اللفظية رائزاً بين ظاهريتي الخبرية والإنشائية، فإذا اتفقت

١- الكتاب ١/ ٣٤، وانظر: ١/ ٨٠ و ٨١.

٢- شرح اللمع ٢/ ٥٨٦.

الدلالة اللفظية وإرادة المتكلم في جعل هذا الكلام خبراً تحقق له ذلك، وإذا أراد عكس ذلك تحقق له أيضاً. وهذا واضح في الجمل الخبرية في الأصل، ثم تتحول إلى إنشائية إذا قُصِد بها الدعاء.

ولكن الشيرازي لم يكن هو المتفرد في هذا القول، فقد قال به كل من يعقوب المغربي ومحمد بن عرفة الدسوقي وغيرهما، والفارق بينه وبينهما أنه تفرّد في جعل هذه القرينة قرينة أساسية، في حين أنهما جعلاها ثانوية[1]. "والجديد عنده أنه يذكر القصدية بوصفها معياراً تمييزياً أساسياً يتكفل وحده بالحكم على خبرية الجملة أو إنشائيتها"[2].

والحقيقة أنهم جميعاً مسبوقون إلى ذلك بـ ((سيبويه)) كما رأينا في النص السابق الذي نقلناه عنه، وإن لم يكن مبيناً عنها الإبانة التي وقفنا عليها فيما بعد. بل إن سيبويه أضاف إلى هذه القرينة قرينة المقام أو السياق الحالي في سبيل تبيّن المقاصد التي يتغيّاها المتكلم، فقال: ((وقد تقول: كان زيدٌ الطويلُ منطلقاً، إذا خفت التباسَ الزّيدين، وتقول: أسفيهاً كان زيدٌ أم حليماً؟، وأرجلاً كان زيدٌ أم صبيّاً، تجعلها لزيد، لأنه إنّما ينبغي أن تسأله عن خبر مَنْ هو معروف عنده كما حدّثته عن خبر من هو معروف عندك، فالمعروف مبدوء به)).

وعلّق سيبويه في سبيل توضيح ذلك على قول عدي بن زيد:

أرواحٌ مودّع أم بكور أنت فانظر لأيٍّ ذاك تصير؟

١- انظر: التداولية عند العلماء العرب: ٧٨.

٢- المرجع السابق: ٧٨و٧٩.

فقال: ((وقد يجوز أن يكون (أنت) على قوله: أنت الهالك، كما يقال: إذا ذكر إنسانٌ لشيء قال الناس: أنت. ولا يكون على أن تضمر هذا، لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنّما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنك لو أشرت إلى شخصه فقلت: هذا أنت لم يستقم؟))[1].

يحقق النعت مقاصد كثيرة، منها:

١- التخصيص[2]: ويكون ذلك بتحلية الموصوف بحال تختصّ به دون ما يُشَارِكه من الاسمية فيزول الاشتراك[3] بينهما، عن طريق الإتيان بحال ثابتة للموصوف معروفة للمتلقّي. ومن هنا امتنع النعت بالجملة الإنشائية لأن هذا النوع من الجمل لا يختصُّ بحال ثابتة للمنعوت؛ لأنها غير متحققة أصلاً، فكيف ينعت بأمر غير متحقق؟، كما أنها لا يُخْبَر بها ولا تقع صلات للعلة ذاتها[4].

٢- التعميم: والمقصد من ذلك الإحاطة بالموصوف من جهة ودفع توهُّم مقْصدية جنس المنعوت من جهة ثانية، أو توهّم مقصدية الدلالة المجازية في التركيب من جهة ثالثة. ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [سورة الأنعام: ٣٨] فلو اقتُصر على لفظ (طَيْر) لما اختلَّت دلالةُ التركيب، ولكن بقي احتمالان آخران في الآية، هما: احتمال أن يكون المقْصود نوعاً معيناً من الطير أو جنساً خاصاً منها، وأن يُرادَ بالطيران الطيران المجازي، بمعنى الخفَّة فلمّا جيءَ بجملة الصِّفة (يطير) اندفع الاحتمالان، وأن المقْصد من لفظ (الطير) ليس جنساً أو نوعاً منه، فعم كل ما يطير

١- الكتاب ١/ ١٤٠ و ١٤١.

٢- يراد بالتخصيص إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصّ منه.

٣- المراد بالاشتراك، الاشتراك في الجنس نحو: (رجلٍ وفرس)، والاشتراك العارض في المعارف.

٤- شرح المفصل ٣: ٥٣.

بجناحيه[1]. وفي كلا الاحتمالين نظر. ففي زيادة (من) في قوله: (من طائر) ما يوضح النص على عموم الجنس، وأما الاحتمال الثاني فيضعفه أن الأصل هي الدلالة الحقيقية، ولا يتحول إلى المجازية إلا بقرينة، وما من قرينة هنا توحي بأن الطير أو الطيران مجازي، ويؤكد حقيقيته عطفه على (دابّة).

٣- ومن ذلك قولنا: يرزقُ اللهُ عبادَه الصَّالحين والطَّالحين[2]. فقد قصد من النعت تعميم رزق الله - سبحانه وتعالى- لعباده مِنْ دون أن يكون الرزق خاصاً بأناسٍ دون آخرين.

٤- الإيضاح والبيان: فالنعت تتمّة للمنعوت وزيادة بيان له، ومن هنا امتنع أنْ يكون النعت أضيق دلالة من المنعوت، لأنه زيادة والزيادة لا تكون دون المزيد عليه. والنعت خبر في الحقيقة؛ لذا وجب أنْ يكون النعت أعم من المنعوت قياساً على الخبر الذي يجب أن يكون أوسع دلالة من المخبَر عنه. ولكن من الممكن أن يكون مطابقاً للمنعوت، وذلك إذا كانت الصفة توكيدية.

إنّ من غير المقبول في التركيب العربي أن يكون الحقل الدلالي للنعت أكثر تخصيصاً ومن ثمّ أضيق دلالة. فإن كان الموصوف نكرةً، والنكرة تعني الشّياع والعموم، امتنع أن تضيّق دلالته فننعته بما هو أضيق دلالة كالمعرفة مثلاً، فيمتنع أنْ نقول: مررتُ برجل هذا، لأنّ (هذا) أخص دلالة من (الرجل) فهو ضمير الإشارة، وهو معدود في المعارف، فلا يجوز التحول من عمومِ الدلالة إلى خصوصها، ولكن يصحّ العكس، فيصح الانتقال من خصوصية الدلالة إلى عموميتها، فنقول: زيدٌ القائم، ونقول: الإنسانُ بشرٌ[3].

١- من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٥٠٦.

٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٦.

٣- شرح المفصل ٣: ٥٨.

٥- الإبهام: نحو قولنا: تصدّقتُ بصدقة قليلة أو كثيرة، نافعٍ ثوابها، أو شائعٍ احتسابها[١]. وههنا نقف على تداخل بين أسلوبي النعت الحقيقي والنعت السببي، وهو ما سنفصله في فقرة قادمة.

٦- التوكيد[٢]: ويراد به توكيدُ حقيقة المنعوت وإظهارها. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه ٢٠: ٢٠]. ففي النعت بجملة (تسعى) إزالة توهم وجود أي فرق بين الحيَّة التي انقلبت إليها عصا موسى وبين الحيّة الحقيقية في القدرة على الحركة والسعي، فهي حيّة حقيقية وليست حيّة تخيلية متوهَّمة كما هي حال حيَّات سحرة فرعون.

٧- توسيع الدلالة: وذلك بإضافة دلالة جديدة إلى المنعوت، ومن ذلك قولنا: مرحباً بشاعرٍ يكتب الرواية. فالموصوف يتصف بالشاعرية، ولكن جملة (يكتب) أضافت إلى الدلالة على شاعريته دلالة أخرى هي كتابة الرواية. وهذه الزيادة محصَّلة من النعت المفرد وكذلك عند تعدّده، نحو قولنا: قابلتُ الكاتبَ الشاعرَ المسرحيَّ.

٨- التتميم: ويراد به استدراك نقص الدلالة في المنعوت، لا سيّما إذا كان جزءاً أساسياً من جملة، مرتبطاً ارتباطاً شديداً بأحد عناصرها، فجملة (تجهلون) من قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥] سدَّتْ نقص الدلالة المنعقدة من المسنَد والمسنَد إليه، فالتركيب صحيح نحوياً، ولكنه ليس كذلك دلالياً، فجاءتْ جملة (النعت) لتسدَّ هذا النقص. ولكن إذا روعيت المقصدية فالتركيب صحيح دلالياً ونحويّاً بالصفة ومن دونها.

١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٦.

٢- من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٥٠٦، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٦.

٩- المدح والتعظيم: نحو قولنا: المتنبي شاعرٌ لا يُشقُّ له غبار. فجملة (لا يشقّ) جاءتْ لتضفي على المتنبي نوعاً من التعظيم والاعتراف بعلوّ القيمة الشِعرية بين أقرانه من الشعراء. ويزداد مستوى المدح والتعظيم باشتراك قرائن حالية مع التلفظ بالتركيب، كبعض التعبيرات الإشارية باليد أو بغيرها. ويندرج تحت هذا المقصد صفات الله -تعالى- كالعليم، والقدير، إذْ لا يُقصد بها فصله عن مشاركة الله في الصفة -تعالى الله عن ذلك- لكن المراد بذلك تعظيمه والثناء عليه[١].

١٠- الذم والتحقير[٢]: نحو قولنا: زيدٌ إنسانٌ لا يستأهلُ معروفاً. وقولنا: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. وينقلب معنى المدح إلى ذمٍ وتحقير - ولو كان في بنيته السطحية دالاً على التعظيم- وذلك إذا اقترنت بالقرينة المقالية قرينة حالية أيضاً، كأن نقول: أبو نواس شاعرٌ لا يعرفُ اللهو. فحال أبي نواس تعكس مضموناً مغايراً لما تدل عليه البنية السطحية التي تتضمن الحديث عن شاعرية أبي نواس، ثم جاءت الجملة لتقلب المدح إلى ذم لتناقضها مع القرينة الحالية التي عرف بها أبو نواس.

ومنه قول الراجز[٣]:

أمسَوا كعاد إرَمَ إذْ
دُمِّروا

بصرصرٍ عاتيةٍ لا
تنكرُ

١- شرح المفصل ٣: ٤٧.

٢- انظر: الحلل: ١٠٨.

٣- الرجز في: الإتباع: ٤٥.

فـ(عاتية) و(لا تنكر) نعتان يؤديان معنى التعظيم لأمر الريح التي أهلكت عاداً.

١١- الترحُّم والاستعطاف: وذلك كقولنا: إنّي عبدُك الفقير، وقولنا: تصدَّق على يتيمٍ لا يعرفُ طَعْم الأكل. فجملة (لا يعرف طعم الأكل) أريد منها استدرار الرحمة والعطف على الفقير، وإثارة الشفقة في نفس المتلقي.

١٢- التوكيد: ويراد به "أن معنى الصفة استفيد مما في الموصوف فصار ذكره في الصفة كالتكرار، إذْ ليس فيه زيادة معنى"[١]، فهو على الخلاف من قولنا: رجلٌ ظريف، إذْ الظُرف لم يفهم من قولنا رجل، ومن ذلك قول الشاعر:

..... أمس الدابرِ[٢]

فالمنعوت (أمسِ) مقطوع بدلالته على المضيّ، فجاء النعت (الدابر) لزيادة توكيد الدلالة على المضيّ، وليس لمجرد وصف الكلام. ومن ذلك قولهم: ليلةٌ ليلاءُ، ومسجدٌ جامعٌ. ومنه قولنا على سبيل الإتباع: رأيتُ رجلاً خفيفاً ذفيفاً[٣]. والذفيف والخفيف بمعنى واحد، وهو الخفّة. فالصفة الأولى مخصصة، والصفة الثانية مؤكدة للأولى.

١. النعت وقرينة التقسيم:

١- شرح المفصل ٣: ٤٨.

٢- البيت لصَخْر بن عمرو بن الشَّريد السُّلَمِي، وهو في اللسان (دبر، ثني)، ومعجم ما استعجم ١: ٤٧٤، وتفسير الطبري ٤: ٢٣٧، وتمامه:

ولقد قَتَلْتُكُمُ ثُناءً ومَوْحَداً وتَرَكْتُ مُرَّةَ مِثْلَ أَمْسِ الدابِرِ

٣ - انظر: الإتباع: ٤٥.

لدى تحديد النحاة العرب الأقسام التي يتألّف منها التركيب العربي جعلوه تقسيماً ثلاثياً هو: الاسم، والفعل، والحرف. وقد عدَّ بعضهم هذه القسمة قسمة عقلية متأثرةً بالنحو اليونانيّ واللاتيني، وتعدَّدت آراء المحدثين في ذلك من قابل لهذا الرأي ورافض له، واجتهد بعضهم في إضافة أقسام أخرى، كالضمير والظرف، كإبراهيم أنيس، وأنيس فريحة، ومحمود السعران، وتمام حسان، ومصطفى الساقي[1].

لقد أضاف د. تمام حسان أقساماً أربعة إلى التقسيم الثلاثي المتعارف عليه، منطلقاً من دراسة صرفية تركيبية واسعة، فجعل التقسيم سباعياً يتألف من:

الاسم، والفعل، والحرف، والضمير، والصفة، والتوكيد، والظرف، والخالفة. والقسم الأخير سبقه إليه نحوي من القرن السادس الهجري هو أحمد ابن صابر[2]، فكان تقسيم تمام حسان مستحسناً لدى كثير من الباحثين[3].

وقسّم الاسم معجمياً قسمة ثنائية إلى اسم ذات واسم معنى، ولكنّ الكفوي جعلها قسمة خماسية: اسم ذات، واسم معنى، واسم جنس، واسم نوع، واسم مشتق، كالخالق، والعظيم[4]. وقسمه باعتبار معناه إلى جزئي حقيقي، نحو (زيد)، وكلي متواطئ، نحو (الإنسان)، وكلي مشكّك، نحو (الوجود)، ومشترك، نحو (العين)، ومنقول متروك، نحو (الصلاة)، وحقيقي مجازي، نحو (الأسد)[5].

١- انظر تفصيل ذلك في: القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه مرقونة بالآلة الكاتبة، ص: ٢١٠ وما بعدها.

٢- بغية الوعاة ١: ٣١١، وارتشاف الضرب ٣: ١٩٧.

٣- أضواء على الدراسات اللغوية الحديثة: ٢٨١، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي: ٦٤- ٩٣، والقرائن المعنوية في النحو العربي: ٢١٨.

٤ - الكليات ١: ١٢١ - ١٢٧.

٥- السابق نفسه ١: ١٢٢ - ١٢٣.

ويفترق الاسم افتراقاً تاماً عن بقية الأقسام السباعية، "فالاسم المعين مسمّاه هو المعيّن، واسم الحدث مسمّاه هو الحدث، واسم الجنس مسمّاه الجنس، والميمياتُ مسمّاها زمان الحدث أو مكانُه أو آلته، والاسم المبهم يدلُّ على مسمّى غير معيَّن، في حين لا تدلُّ الصفات والأفعال ولا الضمائر ولا الخوالف ولا الظروف ولا الأدوات على مسمًّى ... ومن هنا فلا يشابه الاسمَ واحد منها من جهة المعنى الذي تدلُّ عليه التسمية ... وقد يطلق الاسم -عندهم- ويراد به ما يقابل الصفة وما يقابل الظرف"[1].

وبين الاسم والصفة فرق، فالاسم بسيط والصفة مركَّبة، ومن ثَمَّ يفترق الموصوف (الاسم) عن الصفة في "أن الموصوف ما دلّ على شيء يمكن أن يوصف، وله قسمان: ذات ومعنى، فالذات دالّ على محسوس واسم المعنى دال على معنى ذهني خالص، مثل: علم، وفهم، وشجاعة، وفضْل".

والصفة تدلُّ على شيئين: الذات، والدلالة على معنى ما تحمله هذه الذات، لكن لا تدلّ على شمولها الذات كلها، أي أنَّ الصفة تحمل قطبين هما: الذات والمعنى[2]، وهذا هو الأمر الدافع إلى جعل الصفة المركبة تركيب دلالة الصيغة أو البنية الإفرادية لا التركيب النحوي، بخلاف الاسم الذي يتّسم بالبساطة.

وقد تتداخل الصفات والأسماء فتنقل هذه إلى تلك وبالعكس. فقولنا: (أسود) يغدو اسماً -وإن كان وصفاً في الأصل- يراد به (الحيّة)، ومثله (الأدْهَم) الذي يراد به القَيْد. وفي مقابل ذلك يغْدو الاسم صفة كما في قولنا: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، فكلمة (أربع) هي -في الأصل- اسم على مرتبة من مراتب العدد، أو اسم للعدد،

١- الكليات ١: ١٢١، والقرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٢.

٢- القرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٣.

ولكنه في سياق التركيب السابق ذكره غدا وَصْفاً للنسوة، ومثله (أرنب) فهو اسم يدل على هذا النوع من الحيوانات، لكنه في سياق قولنا: رأيتُ رجلاً أرنبَ، إذا أريد وصفه بالذّلة والمهانة. والعامة كثيراً ما تستعمل هذه الصيغة في سياق التعبير عن وضاعة المتحدِّث وخسَّته[1]. وقد جاء الوصف بالعدد في قوله ﷺ: "إنّما الناس كإبل مئة"[2]. ومنه قول الشاعر[3]:

لئْن كُنْت في جُبٍّ ثمانين قامَةً ورُقِّيت أَسْبابَ السماء بسُلَّمِ

وبين الصفة واسم المعنى فرق ثالث، فلفظ (قائم) لا ينبئ عن ذات الحدث ولا عن حركته، ولكنه مُنبئ عن ذاتٍ موصوفة بحدث يسمّى (القيام)، أي بما تلاقيه في الأصل الاشتقاقي. ويدل اسم المعنى (القيام) على نفس الحدث المسمّى به، والفعلُ يُنبئ عن حركة المسمى. وهذا ما يجعل الصفة قسماً مستقلاً عن اسم المعنى والفعل، فهو حقيقة ثالثة بين الاسم والفعل، فله خاصّة الإسناد إليها، وهي خاصة من خواص الأسماء، وله خاصة إسناده إلى الفاعل، وهي من خواص الفعل، فالصفات تقع من جهة الدلالة في موقع وسط بين الاسم والفعل كما يرى جون ليونز[4]. فالفعل يتضمن الدلالة على: الحدث+ الزمن+ الإسناد، والصفة تتضمن الحدث + الإسناد.

١- انظر: القرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٤.

٢- صحيح مسلم ٤٦: ٤٠٦، وصحيح ابن حبان ١٤: ٤٦، والحديث بتمامه: "إنما الناس كإبل مئة لا يجد الرجل فيها راحلة".

٣- البيت للأعشى، وهو في: ديوانه: ١٢٣، وشرح المفصل ٢: ١٩، واللسان (رقا، ثمن)، والبحر المحيط ٥: ٢٧٦.

٤- القرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٤.

فالصفات تفارق بقية أقسام الكلام في "أنها تدل على الموصوف بالحدث إما على سبيل الانقطاع والتجدُّد، أو الدوام والثبوت، أو المبالغة والتفضيل، وتختلف عن الاسم الذي يدّل على مطلق مسمَّى"[١].

ولدى استقراء الشروط التي وضعها النحاة لأقسام الكلام التي يمكن الوصف بها، نجد أنّهم نصّوا على أن النعت يكون بالمشتقّات في المقام الأوّل، ثم بما في حكمها في المقام الثاني. وقد أنكر ابن الحاجب وتابعه مَهدي المخزومي من المحدثين اشتراط الاشتقاق في النعت لمجيئه في المصدر، فلا حاجة إلى الغلوّ في التقدير بتأويل الجامد بالمشتق ما دام يؤدي الوظيفة النعتية في الكلام، وهما يعنيان – بلا شكّ– بالمشتقات الصفات، ويعنيان بما في حكمها الاسم الذي يؤول بمشتق. ويندرج تحت الاسم الذي يصح النعت به اسم المعنى (المصدر)، والظروف، ويضاف إلى ذلك الجمل وأشباه الجمل، وهما نوعان من القرائن يندرجان تحت قرينة معنوية كبرى هي (النسبة) التي هي: "قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً ... والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب وفي فهم النص بصورةٍ عامة هي ما نسميه حروف الجر"[٢].

والوصف بالمصدر مَوْضع خلاف، فقد قصره النحاة على السَّماع. قال ابن السرَّاج: "واعلم أنّهم ربَّما وصَفوا بالمصدر نحو قولك: رجل عدلٌ وعلمٌ"[٣]. وعلى هذا يُحمَل قول أبي سعيد المؤدِّب؛ إذ قال: "وقد يوصف الرجل والمرأة بلفظ المصدر"[٤]. ولكنَّ ذلك جُعلتْ له شروط سنفرشها عند حديثنا عن قرينة المطابقة في النعت[٥].

١– القرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٤، وانظر: اللغة العربية مبناها ومعناها: ٩٨ – ٩٩، ونظرية اللغة والجمال: ٧٢.

٢– اللغة العربية مبناها ومعناها: ٢٠١.

٣– الأصول ٢: ٣١.

٤– دقائق التصريف: ٨٠.

٥– الأصول ٢: ٣١، ودقائق التصريف: ٨٠.

وإلى هذا ذهب ابن يعيش[١]، واللورقي[٢]، وقصره ابن مالك على السماع فقط فقال: "وغير مطرد النعت بالمصدر والعدد"، وإلى هذا ذهب الرضي، وأبو حيان الأندلسي[٣]، والمرادي، وابن عقيل، وخالد الأزهري، وهو على تأويل مصدر مضاف فيكون نعتاً بمجاز الحذف.

ونصّت لجنة القرارات في مجمع اللغة العربية القاهريّ في جلستها السابعة والثلاثين على قياسيَّة النعت بالمصدر واشترطت لذلك إفراده، وثلاثيته، وألا يبدأ بميم زائدة[٤].

إنَّ النعت بالمصدر يحقق مقصدين للمرسل:

أ- غاية صناعية: ويُراد بها الأُنس بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها.

ب- غاية مقصدية: هي المبالغة[٥]؛ ذلك أنه إذا وصف بالمصدر صار المنعوت كأنّه مخلوق حقيقة من ذلك الفعل الذي يشير إليه المصدر، وذلك لاعتياده إياه وتعاطيه بكثرة حتى غدا كأنه نفس المصدر. فإذا قيل: هذا رجلٌ عدلٌ، جعل الموصوف هو العَدلَ لكثرة حصوله منه وصدوره عنه، فكأنهم جعلوه نفس العدل. وإذا قيل: هذا رجلٌ بَطِرٌ كان أقوى في الإعراب عن المقصد؛ لأنه

١- شرح المفصل ٣: ٥٠.

٢- المباحث الكاملية ١: ٢٩٣.

٣- التسهيل: ١٦٨، وشرح الكافية ١: ٢٩٥، وارتشاف الضرب: ٥٨٣، وتوضيح المقاصد ٣: ١٤٤، وشرح ابن عقيل ٢: ٤١١، وشرح التصريح ٢: ١١٣.

٤- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢٤٤ وما بعدها.

٥- حاشية الصبان على الأشموني ٣: ١٠١، واللغة والنحو: ١٨٥. قال الأشموني: "وكان حقّه -يعني المصدر- ألا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسّعاً بحذف المضاف".

وصف محض بغير تجوُّز، فإذا قيل: هذا رجلٌ دَنَفٌ يكون أعلى في التعبير عن المقصد فـ "كأنّه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا المعنى لا يمكن وجوده مع الصفة الصريحة"[1].

إنّ تقديمه للنعت بالمشتق على غيره إنّما هو من باب إعطائه أولى المراتب في القوّة؛ لأنّه الأكثر وروداً في كلام العرب من جهة؛ ولأنه يؤدي مقصدية إزالة الاشتراك أو إزالة العموم من جهة ثانية. في حين أنّ الوصف بالمصدر يقصد منه المطابقة بين النعت والمنعوت حتى يغدو المنعوت كأنّه النعت، وهذا لا يكون إلا إذا قصدوا إلى معنى الكمال؛ لإدراكهم أنّ النعت خاصة من خصائص المنعوت، فبين النعت ومنعوته ارتباط؛ ولذا منعوا عطفه على منعوته لأنّهم يمنعون عطف الشيء على نفسه.

أمّا اسم الذات فقد ضعّف سيبويه النعت به، والعلّة في ذلك أنّ الوصف إنما يكون بالجواهر[2] (Substance) أي بالحقائق لا بالعوارض؛ لذا لا بدّ من تأويله بمشتق حتى يمكن النعت به. أي لا بدّ من الالتفات إلى دلالته لا إلى شخصه، فقولنا: هذا رجلٌ أسدٌ يمتنع أن يكون (أسد) نعتاً لـ (رجل) إلا بشيء من التلطف في الالتفات إلى ما وراء لفظة (أسد) من دلالة على الشجاعة . ولنا فيها وجه آخر وهو جعله من باب مجاز الحذف أي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: هذا رجلٌ مثل أسدٍ.

ويدخل تحت قرينة التقسيم نعت الضمير الشخصي، وضمير الإشارة، فقد صرّح سيبويه بأن الضمير لا يوصف. ففي قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: ٣١] لا يكون (الحقّ) نعتاً لـ(هو)؛ لأنّ (هو) اسم مضمر لا يوصف

١- الخصائص ٣: ٢٥٩، و ٢٦٠. وانظر: شرح المفصل ٣: ٥٠.

٢- شرح المفصل ٣: ٤٩.

بالمظهر أبداً لاستغنائه بما فيه من تعريف عن النعت[1]، ولأنه لا يضمر إلا بعد تعدُّد ذكره ووضوح المقصود به عند المخاطب، لأنّ ذلك كله يقوم مقام الذكر[2].

فقد أجاز الكسائي –وحده– نعت ضمير الشخص لتحقيق مقاصد ثلاثة هي: المدح، والذم، والترحّم، وهذا الأمر مفضٍ إلى أن يؤدي التشابه في الوظيفة النحوية إلى التشابه في الشروط الصرفية مما يجيز مجيء عطف البيان من الضمير[3]، وهذا ما سنناقشه في فقرة قادمة.

أما ضمير الإشارة فقد يُنْعت لما فيه من الإبهام، ويوصف به لأنه يؤوّل بمشتق بحسب ضمير الإشارة، فهذا بمعنى (الحاضر أو الشاهد)، وذاك بمعنى القريب، وذلك بمعنى البعيد أو المتنحّي[4]، ولكنه لما كان معدوداً في المعارف امتنع أن يكون نعته بغير معرّف بالألف واللام[5]، وأما مجيء ضمير الإشارة نعتاً فهو ممتنع عند منْ يعدّونه أعرف من اسم العلم، وهم يجعلونه على البدلية أو عطف البيان[6]، وهذا أيضاً ما سنحرره في فقرة قادمة أيضاً.

وتأتي (أيٌّ) نعتاً كأن تقول: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وهي هنا مؤوَّلة بمشتق على تقدير (كامل)، ويقصد بها المدح أو الذم، لكن على أعلى منزلة فيهما. فمعنى الجملة المتقدمة أنّ الرجل بلغ الغاية[7] والمنتهى في صفات الرجال، فكل

١– الكتاب ٢: ٨٧ – ٨٨.

٢– شرح المفصل ٣: ٥٦.

٣– دور البنية الصرفية: ١٧٥، حاشية: ٩.

٤– شرح المفصل ٣: ٥٧.

٥– النحو الوافي ٣: ٤٤٤.

٦– شرح المفصل ٣: ٥٧.

٧– السابق نفسه ٣: ٤٩.

رجولة غيرها تنحطّ عنها درجات كثيرة. ولهذا السبب سمّيت (أيٌّ) هذه (أياً)[1] الكمالية، لأنّها تؤدي وظيفة (كامل) ومعناه.

واسم العلم لا يمكن أن يأتي نعتاً لعدم الاشتقاق فيه؛ ذلك أنه وضع علامة على المسمى فليس له مشارك، ولم يسمَّ به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره[2]. ففي البَسْملة (بسم الله الرحمن الرحيم) ذهب قوم إلى أن (الرحمن) نعْت، ورأى آخرون أنه بدل من لفظ الجلالة (الله)، واستبعدوا أن يكون نعتاً لعلميته مع قولهم باشتقاقه؛ ذلك أنّه مختصّ بالعلميّة ومصوغ لها، كما أنّ (الدَّبران) وإن كان اشتقاقه من (دبرت) ولكنه مصوغ للعملية.

واستدلوا على علميته بوروده في القرآن غير تابع لاسم قبله كما ورد غيره من الأسماء التي لا تجري مجرى الأعلام؛ لذا منعت علميّته صلاحيّته للنعتية، إذ هم متفقون على أن العلم يُنعتُ ولا ينعت به، لذا قالوا: إنه بدل من لفظ الجلالة (الله) وهو قول الأعلم.

وأنكر السهيلي القول ببدليته، وعطفه على البيان، لأنّ الاسم الأول (الله) أعرف المعارف فلا يحتاج إلى تبيين. وخلص إلى أنه –مع جريانه مجرى الأعلام– مشتق من الرحمة، فهو نعت على سبيل الثناء[3].

أما المركبات التي يمكن النعت بها فهي الجمل وأشباهها. ويشترط في الجمل حتى يُنْعتَ بها أنْ تكون متحقّقة الدلالة على حال ثابتة؛ فبين ما يقع حالاً وخبراً ونعتاً اتفاق، فامتنع لذلك أن تأتي الجمل الإنشائية – عند الأكثرين[4]– نعوتاً كما امتنع أنْ تأتي أخباراً وأحوالاً، كما أشرنا من قبل.

١– مغني اللبيب: ١٠٩.

٢– شرح المفصل ٣: ٥٧.

٣– نتائج الفكر: ٣٥ و ٥٤.

٤– ممن أجاز مجيء الجمل الإنشائية أخباراً سيبويه.

وإذا جاء شيء منها يوهم أنه نعت فلا بدَّ فيه أنْ يقدّر قبلها نعت على وزن اسم مشتق. ففي قول الشاعر[1]: [الرجز]

جاؤوا بمذْقٍ هل رأيت الذئب قطّ

قالوا: إن التقدير: مررتُ بمذق مقولٍ فيه: هل رأيتَ الذئب قطّ. والعلّة في امتناع مجيء الجملة الإنشائية نعتاً أن "الصفة موضعها في الكلام أنْ تفْصل بين الموضوعات، وتبين بعضها من بعض، وإنّما تكون كذلك إذا كانت الصفة محدودةً متحصَّلةً، فأما إذا كانت مبهمة غير متحصلة فلا يجوز"[2]. وهي في ذلك مقيسة على جملة الخبر والصلة، فلّما كانت الجملة الاستفهامية، والطلبية، والأمرية غير مختصة بحال ثابتة للمذكور، ولا تقع أخباراً ولا صلاتٍ لا تقع نعتاً[3]. ويمكن أن نفسر ذلك كما أشرنا من قبل بأنّ النعت وظيفته إثبات شيء لشيء، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخبر، وليس من المعقول إثبات شيء لشيء إذا لم يكن المثبت ثابتاً في نفسه، فالجملة الإنشائية غير ثابتة أو محصلة في نفسها، ولا يستقيم النعت إلا بصفة محصلة المعنى، و"كونه طلباً يقتضي أن يكون معناه غير حاصل لفساد

---

١ – نسب الرجز إلى رؤبة أو العجاج، وصدره: حتى إذا جَنَّ الظلام واختلط .....

وهو في: شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٣، وشرح التصريح ٢: ١١٢، والهمع ٢: ١١٧، وحياة الحيوان (الذئب)، وشرح الأشموني ٣: ٦٤، ٢١٩، وحاشية الصبان (النعت)، والبحر المحيط ٤: ٤٨٤، وفي اللسان (خضر، مذق) برواية: جاؤوا بِضَيْحٍ هل رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ؟، وغريب الحديث للخطابي ٢: ١٣ برواية:

ما زلت أعدو معهم وألتبط

حتى إذا جن الظلام المختلط

جاءوا بضيحٍ هل ريت الذئب قط

٢– الأصول ٢: ٢٦٧. وانظر: شرح المفصل ٣: ٥٣.

٣– شرح المفصل ٣: ٥٣. وانظر: أصول تحليل الخطاب ٢: ٨٥٩، و٨٨٨، و٨٩١.

تحصيل الحاصل"[1]. وهذا ما دفع النحاة الذين واجهتهم الجملة الإنشائية الواقعة موقع النعت أن يقدر جملة خبرية، فكان المقدر جملة القول أو الجملة القولية في المواقع التي تقع موضع النعت، وهذا يعني أنهم لجؤوا إلى الملاءمة بطريق "يشفع فيها عمومها وإطلاقها لما قد يبدو فيها من بعد، وذلك بحملهم الأمر على معنى القول وعمله، وهو معنى لا يخرج عنه خارج مهما كان"[2]. هذا ما بيّنه السكاكي في قوله: "...طلب التمييز بالوصف وامتناع أن تميّز شيئاً عن شيءٍ لما لا تعرفه له يمكنك من أن تتوصل به إلى أن حق الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف، ولعلمك بأن تحقق الشيء للشيءِ فرعٌ على تحققه لنفسه، ولا يشتبه عليك أن حق كل وصفٍ هو أن يكون في نفسه متحققاً ثابتاً عندك فما لا يكون ثابتاً كذلك أو متحققاً يمتنع منك جعله وصفاً وكذا خبراً أيضاً، بحكم عكس النقيض، وعسى إذا استوضحت ما أريناكه أن تجذب بطبعك في تزييف رأي من لا يرى الصفة معلومة، وأن تتحقق أن محاولة إثبات الثابت في نفسه لشيء آخر يستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه لا محالة، ثمَّ لعلمك أن الطلب سعيٌ في التحصيل، وأن تحصيل الحاصل ممتنع كما سيأتيك كل ذلك في قانون الطلب، تعلم أن مطلوبك مثله في نحوه (هل رأيت كذا) وفي نحو (اضرب) يمتنع أن يكون ثابتاً عندك ومتحققاً، فيمتنع أن تجعله مثله وصفاً أو خبراً، ولذلك تسمعنا في مثل قوله:

جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط

١- أصول تحليل الخطاب ١: ٨٥٩.

٢- المصدر السابق ١: ٨٦٠.

نقول: تقديره: ((جاؤوا بمذقٍ مقولٍ عنه هذا القول)) ... وفي مثل: زيدٌ اضربه أو زيدٌ لا تضربه إنه محمولٌ على (يُقالُ) أي: يقال في حقه: اضربه أو لا تضربه"[1]. وهذه التقديرات التي قدروها ليس فيها مراعاة لمقاصد المتكلم.

ويُضاف إلى ذلك وجود موانع صناعية في التركيب تمنع من أنْ تعدَّ الجملة نعتاً، منها:

١- تقدم الجملة على الموصوف، كما في قول زهير[2]:

فَصَحَوْتُ عَنْهَا بَعْدَ حُبٍّ داخِلٍ والحُبُّ -تُشْرِبُهُ فُؤَادكَ- دَاءُ

٢- ألا تضم رابطاً يعود على اسمين مختلفين في مستوى التّعيين[3]، بأن يكون أحدهما نكرة والآخر معرفة، نحو: شاهدتُ طفلة وأخاها يتسابقان، فجملة (يتسابقان) ليست صفة بل هي حال[4]. وتستوجب الحالية الوظيفة الدلالية، وهي بيان الهيئة العارضة لمن يتبين هيئتهما وليس لقضية تعريفهما أو تنكيرهما.

٣- ألا تُفصل عن موصوفها بـ (إلاّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. فجملة (وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) جملة دالة على الملابسة (الحالية)، وليست صفة ولا سيَّما أنها مُصدَّرة بواو الحال.

٤- ألا تقع في صدرها واو الحال، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ: سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] فجملة (وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ): جملة حالية. وذهب

١- السكاكي، مفتاح العلوم : ١٨٨- ١٨٩.

٢- ديوان زهير: ٢٠١.

٣- المراد به التعريف والتنكير.

٤- من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٥٠٤.

الزمخشري إلى أنّها جملة نعت، وما الواو هذه إلا دليل شدة لصوق الصفة بالموصوف وهذه الواو شبيهة بالواو التي تدخل على الجملة الواقعة حالاً من المعرفة[1].

وأنكر أبو حيان هذا الرأي وقال: "وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله شيء لا يعرفه النحويون. بل قرروا أنه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتّى يكون العطف دالاً على المغايرة، فأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف .... أما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها"[2].

وأميل إلى ما قاله أستاذنا د. محمد طاهر الحمصي: "والحقّ أنّ هذه الواو هي واو الحال، وهي تفيد تأكيد انفصال ما بعدها عمّا قبلها"[3] عاضداً قوله بقول الجرجاني: "وكلُّ جملة جاءتْ حالاً ثم اقتضت الواو، فذاك لأنّك مستأنف بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمها للفعل الأول في الإثبات"[4].

٥- ألا يكون الموصوف عاملاً لم يستوف معموله، ومنه قول ذي الرمة:

وقائلةٍ تخشى عليَّ أظنّه سيودي به تَرْحالُه ومذاهبُه

فجملة (تخشى) حاليّةٌ ولا تكون صفة؛ لأن الموصوف (قائلة) عاملة في جملة (أظنّه)؛ لأنّ الموصوف يمتنع وصفه قبل استيفاء معموله.

١- الكشاف ٢: ٤٤٤، والبحر المحيط ٦: ١١٢. وأنكر ابن مالك وأبو حيان على الزمخشري هذا القول، وذهبا إلى أنها واو الحال، وخالفهما الزركشي ورأى أن القياس مع الزمخشري؛ لأن النعت كالحال في المعنى، والمراد أن النعت شبيه بالحال في معنى التخصيص.

٢- البحر المحيط ٦: ١١٢.

٣- من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٥٠٥.

٤- دلائل الإعجاز: ١٥١.

٦- اللَّبْس الدلالي: ففي قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى﴾ [الصافات: ٧-٨] لا يصحّ جعل (لا يسّمّعون) جملة نعتية؛ لأنّ ذلك ملبس دلالياً؛ إذ لا فائدة ترجى من وصف سماء لا يُسَّمّع فيها.

٢. النعت وقرينة التضام[١]:

للتضام وجهان:

أولهما: خاص بالطرق الممكنة في وَصْف جملة (ما) مما يفضي إلى اختلاف طريقة عن أخرى من جهة الرتبة والفصل والوصل، وأطلق على هذا النوع مصطلح (التوارد)، وهو خاص بدراسة الأساليب البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية.

وثانيهما: استلزام أحد العنصرين النحويين عنصراً آخر، وهذا ما يسمّى (تلازماً) وهذا التلازم قد يكون افتقاراً وقد يكون اختصاصاً. وتشمل قرينة التضام ظواهر ثلاثاً هي: الافتقار والاختصاص والتنافي، وكلها مختصة بعلاقة اللفظ مع غيره داخل تركيب السياق[٢]. وثمّة ظاهرتان من ظواهر قرينة التضام هما: ظاهرتا التوارد والتنافر، وهذه تختص باستعمال الكلمات معجمياً. ولظاهرة التضام وجهان: الأول إيجابي، ويشمل الأفكار، والاختصاص والتوارد، والثاني سلبي يشمل ظاهرتي التنافر والتنافي، فإذا تنافى أحدهما مع الآخر سمي (تنافياً). "وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يُدلّ عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف"[٣].

١- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٧ – ٢١٩.

٢- الموقعية: ٢٥.

٣- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٨.

والنعت والمنعوت طرفان متلازمان؛ "لأنّ الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد"[1]؛ ذلك أنّ "البيان والإيضاح إنّما يتأتى عن مجموعهما، وهذا ما جعل حذف أحدهما نقضاً للغرض"[2]. وهذا يعني أن العلاقة بين النعت ومنعوته تقوم بأداء وظيفة الإيضاح وإزالة الإبهام عن صاحبها ببيان معنى فيه لا ببيان جوهره وحقيقته[3].

وهذا يعني أنّ الصلة الدلالية القائمة بين النعت والمنعوت شبيهة برابطة الشيء بنفسه، لأنّ النعت لا يكون أبداً غير المنعوت، ووجود هذه الصلة يغني عن وجود الرابط اللفظي؛ لأنّ الترابط الدلالي أغنى عنه؛ ذلك أنّ ثمّة تطابقاً بين الطرفين فالنعت هو المنعوت من جهة الدلالة كما أنّ المؤكَّد هو المؤكِّد، ففي قولنا: جاء زيدٌ الظريفُ، تجعل الصفة (الظريف) المنعوت بها غير قابل للوقوع تحت موصوف آخر، فكأنّ زيداً هو الظريف[4] والعكس صحيح، وهذا ما أغنى عن وجود رابط من حرف أو ضمير. وفي ذلك يقول الجرجاني: "اعلم أنّه كما كان في الأسماء ما يصله معناها بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه عن واصلٍ يصله ورابطٍ يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به .... كما لا تكون الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكَّد"[5]. إنّ شدة هذا الارتباط تمنع أنْ يكون ثمّة فاصل يزعزع موقعية النعت من المنعوت[6].

١- الأصول ٢: ٢٢٥.

٢- شرح المفصل ٣: ٥٧.

٣- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٢.

٤- شرح المفصل ٣: ٥٣، وانظر: الحلل: ١٠٨ و ١٠٩.

٥- دلائل الإعجاز: ٢٢٧، وانظر: نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٥.

٦- دلائل الإعجاز: ٢٦٠، وانظر: نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٤.

فالأصل إثبات المنعوت والنعت، لكنّ العرب من عادتها أنْ تجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها[1]، وقد جعل الزمخشري وابن يعيش هذا الاجتزاء باباً واسعاً بشروطٍ منها ما هو لفظي ومنها ما هو حالي[2]. ويمكن سردهما معاً فيما يأتي:

أ- قرينة الخصوص: أي أن يكون النعت خاصاً بنوع من الأنواع فلا يفضي إلى الإلباس على المتلقي كما في قولنا: مررتُ بكاتبٍ وحائضٍ وراكبٍ صاهلاً. فقد علم من (كاتب) أنّ الموصوف رجل؛ لأن الصفة (راكب) خاصة بالمذكر، وعُلم من قولنا: (صاهلاً) أنّ المنعوت حيوان؛ لأنّ الصهيل خاصة من خصائصه.

ب- قرينة العموم: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] فكلمتا (رطب) و(يابس) عامتا الدلالة، وليستا مقصورتين على نوع معين من أنواع النبات سواء أكان شجراً أم عشباً أو غير ذلك.

ج- قرينة المصاحبة: فإذا صاحب المنعوت ما يعينه من دون غيره كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١٠ – ١١] فالمراد: أن اعمل دروعاً سابغات، والذي عيّن أنّ الموصوف هو الدروع مصاحبة لفظ (السابغات) لفظ (الحديد)، لأنّ الدروع مخصوصة بالصنع من هذا المعدن.

ومنه قول أبي ذؤيب[3]:

١- المقاصد الشافية ٤: ٦٨٩.

٢- شرح المفصل ٣: ٥٩.

٣- البيت في: ديوان الهذليين ١: ١٩، واللسان (صنع، قضي)، والصحاح (صنع)، والمقاييس (قضي)، والبحر المحيط ١: ٣٥٥، وتفسير الطبري ١: ٥٠٩.

وعليهِما مَسْرُودتانِ قَضاهُما داودُ، أَو صَنَع السَّوابِغ تُبَّعُ

وقول المتنخل الهذلي[1]:

رَبَّاءُ شَمَّاء، لا يأْوِي لِقُلَّتها إلاّ السَّحابُ، وإلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ

وقول النابغة[2]:

كأَنَّكَ من جِمالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

د- أمن اللبس: فإذا كانت الصفة ملبسة امتنع حذف موصوفها، ومن ذلك قولنا: مررتُ بطويلٍ فالنعت (طويل) حُذف منعوته، وهو نعت مُلْبس لأن الطول ينطبق على أشياء كثيرة، منها الإنسان أو الرمح أو الثوب.

هـ- قرينة التقسيم: ويراد بها أن يجري المنعوت مجرى الأسماء كقولنا: مررتُ بالفقيه أو القاضي، والمراد: مررت بالرجل الفقيه أو القاضي.

و- التعليل: أي أن يُشعِر النعت بعلة حذف المنعوت، كقولنا: أكرِمِ العالمَ، وأهنِ الفاسق، فالتركيبان مشعران بعلة النعت، فالإكرام إنما قُصد به إكرام الرجل العالم لعلمه، وإهانة الرجل الفاسق لفسقه.

ز- الاشتقاق: أي أنْ يكون النعت مشتقاً، فيجري مجرى الفعل نحو قولنا: مررتُ بعاقلٍ، فالنعت (عاقل) إنّما يُقصد به الرجل العاقل أي المتصف بأنه يعقل.

١- البيت في: ديوان الهذليين٢: ٣٧، واللسان (أوب).

٢- ديوان النابغة: ١٩٨، اللسان (دنا، خدر، أقش، شنن، قعع، وقش)، وشرح الأشموني برقم: ٨٢١، والبحر المحيط ٢: ٣١٤، وتفسير الطبري ١: ٧٧، ٥: ١١٧، وشرح المفصل ١: ٦١.

ح- الإفراد: ويقصد بذلك أن تكون الصفة غير مركبة فلا تكون جملة ولا شبه جملة.

ط- قرينة الذكر: أي أن يتقدّم ذكر المنعوت كقولنا: ائتني بماء ولو بارداً. فالمقصود: ولو كان ماءً بارداً، فالذي سوغ حذف لفظ (ماء) في الجملة الشرطية تقدّم ذكره.

فإذا كان النعت غير ذلك امتنع حذفه، كأن يكون غير مشتق نحو: مررتُ برجلٍ أيِّ رجل، فالمعنى: برجلٍ كامل الرجولة. فالمنعوت بـ (أيّ) ممتنع حذفه، لأن نعته غير مشتق جارٍ مجرى الفعل. ومثل ذلك أن يكون النعت مركباً كقولنا: مررتُ برجلٍ قام أبوه، فيمتنع حذف المنعوت (رجل) وإقامة الجملة مقامه.

ولكن حذف المنعوت كثر في الشعر خاصة، والشعر موضع ضرورة وترخص وقلَّ حذفه في سعة الكلام. ومن ذلك قولهم: "اذهب بذي تسلم"، فقد أُوِّل على معنى اذهب بوقت ذي تسلم؛ أي ذي سلامتك، فحذف المنعوت وحلّ النعت محلّه، وأضيف إلى ما كان يضاف إليه المنعوت وهو الوقت، وهذا أحد قولي السيرافي[1]. ومن أمثلته في سعة الكلام قولهم: منّا ظعن ومنّا قام؛ أي رجل أو إنسان.

ويمتنع الاستغناء عن الموصوف أيضاً بانعدام القرينة أو بمجيء النعت ظرفاً أو جملةً، والمنعوت ليس بعضاً مما قبله، أو كان بعضاً من غير تقدم (من) أو (في) وهذا النوع مخصوص بضرورة الشعر، كقوله[2]:

١- شرح الكتاب ١: ٢٨ و ٢٩، ونتائج الفكر: ٩٥.

٢- البيت لأبي داود الإيادي في ديوانه: ٢٨٨، واللسان (شعب، شنج، نبح، قصر، أثم)، وكتاب العين (ب ع ش)، وشرح الأشموني برقم: ٨١٨.

وقُصْرَى شَنِجِ الأَنْسَاءِ نَبَّاحٍ من الشُّعْبِ

فالوصف بـ (شنج الأنساء) ملبس إذْ المقصود هنا ثور شنج الأنساء، وهذا المعنى في حقيقته ليس خاصاً بالثور، فقد يوصف به (الشنج) كل من الفرس والغزال[1].

ثم إن لحذف المنعوت مستويات من القبول والاستحسان، فحذف المنعوت إذا كان خبراً أحسن من حذفه في غير ذلك؛ ذلك أنّ الخبر يأتي مفرداً وجملةً وشبه جملة. ففي قول النابغة[2]:

كأنك من جمال بني أقيشِ .....

حذف المنعوت (جمل) وأقيم النعت من (جمال) مقامه لأنّ التركيب العربي يأتي فيه الخبر جملة وغيرها؛ لذا صحّ قيام النعت مقام المنعوت.

ومثل ذلك قول الشاعر[3]:

لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تِيثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

فالمراد: ما في قومها إنسان يفضلها، فحذف الموصوف (إنسان) وأقيمت الجملة مقامه.

١- همع الهوامع ٥: ١٨٧، ١٨٨. وانظر: شرح المفصل ٣: ٦٣.

٢- سبق تخريجه.

٣- الرجز لأبي الأسود الحماني، وهو في: شرح التصريح ٢: ١١٨، وشرح المفصل ٣: ١٦٠، وبلا نسبة في: اللسان (قعع)، الخصائص ٢: ٣٧٠، والهمع ٢: ١٢٠.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]، والتقدير: رجال دون ذلك. وقوله أيضاً: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٦]، والتقدير: قومٌ يحرفون.

وروي قول العرب: "ما منهما ماتَ حتى رأيته في حال كذا وكذا" والمراد: ما منهما أحدٌ ماتَ، وهذا الحذف في الموصوف المبتدأ أسهل من الحذف في الفاعل. ففي قولنا: جاءني قامَ أخوه، ليس حذف المنعوت (رجل) بدرجة حسن حذف المنعوت المبتدأ في العبارة التي رواها سيبويه. والعلَّة في ذلك أنّ قرينة المعنى التقسيمي تمنع الفاعل أن يكون جملةً، والمبتدأ أنْ يكون جملةً، كالمثل المشهور: "تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه"[١]، على معنى سماعك بالمعيدي خيرٌ من رؤيته[٢].

أما النعت فيمتنع حذفه وحَذْف بعضه، وذلك لشدّة تضامّه مع المنعوت والتصاقه به حتّى عُدَّا كأنهما شيء واحد، ولأن حذفه مفضٍ إلى التناقض مع المقاصد[٣]؛ ذلك أن الغرض منه إزالة العموم، أو الثناء، أو المدح، وهذا نوع من الإسهاب، والحذف باب من الاختصار، فلا يلتقي إسهاب وإيجاز.

وقد منع ابن الدَّهان أنْ يقدّر في قوله ﷺ: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد" [٤] صفة محذوفة، والمعنى: لا صلاة كاملةً، وأوجب تقدير مضاف، أي لا كمال صلاةٍ؛ لأن الصناعة النحوية تمنع الحذف.

١- التذييل ١: ١٦/ب، والمثل في: الأمثال: ٦٥، وفصل المقال: ١٣٦، ومجمع الأمثال ١: ١٢٩، والمستقصى ١: ١٣٦، والكتاب ٤: ٤٤، وكتاب الشعر: ٤٠٣، ٤٦٠.

٢- شرح المفصل ٣: ٦٢.

٣- البرهان ٢: ٤٥٣.

٤- الحديث في: المستدرك ١: ٣٧٣، وتفسير ابن كثير ٣: ٢٩٤، وفتح الباري ١: ٤٣٩، واللسان (صلا).

وذهب العَبْدري[1] إلى ذلك فقال: "من قدّر لا صيام صحيح أو كامل فقد أبعد؛ لأن حذف الصفة وإبقاء الموصوف غير معروف في كلام العرب، ولم يأتِ إلا في قولهم: سَيْري سَيْرٌ، وألفاظ قليلة، وإنما المعروف عكسه، وهو حَذف الموصوف وإبقاء الصفة"[2]. بل إن ابن السراج استكره هذا النوع من انتهاك التركيب إلا إذا كان النعت نعتاً خاصاً، يخص نوعاً خاصاً من الأنواع، كالعاقل الذي لا يكون إلا في الناس، والكاتب، وما أشبه ذلك مما تقع فيه الفائدة ويزول اللبس. فإذا اضطر شاعر فله أن يقيم الصفة مقام الموصوف.

وقد اضطر الشاعر فحذف الموصوف وأدخل (يا) النداء على الاسم الموصول(التي)، وعُدّ هذا من الضرائر المستقبحة، فقال:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودِّ عنّي

١- عبدالله بن مسافع، أو عبدالحميد بن جبير بن شيبة. ينظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي.

وتقريب التهذيب ١: ٣٢٢: "عبدالله بن مسافع بن عبدالله بن شيبة بن عثمان العبدري المكي الحجبي من الرابعة مات سنة تسع وتسعين بالشام".

وفي تقريب التهذيب ١: ٥٢٧: "مسافع بن عبدالله بن شيبة بن عثمان العبدري أبو سليمان المكي الحجبي، وقد ينسب لجده ثقة من الثالثة قيل قتل يوم الجمل ولا يصح ذلك بل تأخر إلى خلافة الوليد".

وانظر: تهذيب التهذيب ٦: ٢٤، ١٠: ٩٣، والإصابة ٤: ٢٢٨.

وفي خلاصة تهذيب التهذيب ١: ٢٢١: "عبدالحميد بن جبير بن شيبة بن عثمان بن طلحة العبدري الحجبي المكي عن جده شيبة وعمته صفية وعنه زرارة بن مصعب وابن جريج وثقه ابن معين وغيره".

وفي تقريب التهذيب ١: ٣٣٣: " عبدالحميد بن جبير بن شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدري الحجبي المكي ثقة من الخامسة". وانظر: تهذيب التهذيب ٦: ١٠١.

٢- المحيط في أصول الفقه: ٢: ٣١٤.

فجاء بـ(يا) النداء قبل ما فيه (ال)، وهي لا تدخل إلا على كلمة واحدة، هي لفظ الجلالة (الله). والأصل في الاسم الموصول أن يوصف به قبل صلته. وبذلك يكون الشاعر قد ارتكب ضرورتين: أولاهما: إدخال (يا) على ما فيه الألف واللام، وثانيتهما: حذف الموصوف وإقامة (التي) مع صلته مقامه[1].

ويلاحظ – ههنا– التركيز على الجانب الصناعي في حذف الصفة استدلالاً بكلام العرب الذي لم يرد فيه ذلك إلا على قلة. فقد غفل المانعون عن التناقض الواقع في أصل وضع الصفة ومجاز حذفها، ذلك أن المقصود من الصفة التخصيص والمدح، وغيرهما. وهذان بابان من أبواب المطْل في الكلام والإسهاب فيه، في حين أن الحذف فيه ما فيه من المجاز، ولا يجتمع متناقضان.

ولا بدَّ من وجود قرينة حالية عند حذف النعت، فقد روى سيبويه قولهم: سِيرَ عليه ليلٌ، بحذف النعت (طويل)؛ لأنّ قرينة حالية قامت مقامه، وأعني بها ما صاحب التعبير من تفخيم وتعظيم قام مقام النعت (طويل)، فإذا عري التعبير من دلالة الحال امتنع حذف النعت[2]. وهذا يعني أن ما ورد عن العرب محذوف الصفة لا بد فيه من تعويض يرأب صدع التركيب، أعني بذلك القرينة اللفظية أو الحالية. ولما كان المقام مقام إيجاز لا مقام إسهاب وتطويل امتنعت القرينة المقالية ولم يبق إلا القرينة الحالية. ففي قول سيبويه المذكور آنفاً قامت قرينة صوتية هي قرينة النبر والتنغيم مقام الصفة المحذوفة، ودلا على أن الليل المسير عليه ليل خاصٌّ.

١– الأصول ٣: ٤٦٣.

٢– شرح المفصل ٣: ٦٣.

وفي المحصّلة يشكل كل من النعت والمنعوت طرفين متلازمين كالشيء الواحد[1]، والبيان والإيضاح إنما يحصل بهما مجتمعين[2]، والقياس يوجب ألا يحذف واحد من هذين الطرفين، لأنّ الغرض المقصود منهما ينتفي بحذف أحدهما، وحذف أحدهما موقع لبس، لذا كان لا بدَّ من وجود قرينة تغني عنهما عند حذف أحدهما، فيبين أمرهما، وتقوى الدلالة عليهما، وهذه القرينة إنما تكون لفظية أو حالية. ولعل شدة تواشج بين النعت والمنعوت يفسره عدم احتياج النعت إلى رابط يربطه بالمنعوت، لأن الصلة الدلالية فيما بينهما أغنت عن هذا الرابط، إذ النعت لا يكون غير المنعوت، ولا يكون التأكيد غير المؤكد، ففي الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه عن الرابط، فكذلك الأمر بالنسبة إلى النعت، فعندما يقال: جاءني زيدٌ الظريفُ، وجاءني القومُ كلُّهم، لم يكن الظريف وكلهم غير زيد وغير القوم[3].

فالنعت شديد الاتصال بمنعوته، ولذا شُبِّه بالاستثناء في وجوب اتصاله بالجمل وعوده إليها، وفي ذلك يقول المازري: "ولا خلاف في اتصال التوابع، وهي: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل"[4]. وقال ابن تيمية –فيما نقله عنه الزركشي–: "فأمَّا الصفات، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، ونحوهما من المخصّصات فينبغي أن تكون بمنزلة الاستثناء"[5]. فأدوات الاستثناء تلتقي في الربط بين ما قبلها وما بعدها، أي بين المستثنى والمستثنى منه. وقد دعا الجرجاني والزمخشري هذا

١– الأصول ٢: ٢٢٥.

٢– قال ابن عمرون: "عندي أنّ البيان حصل بالصفة والموصوف معاً، فحذف الموصوف ينقص الغرض، ولأنه ربَّما أوقع لبساً". البرهان ٢: ٤٥٣.

٣– دلائل الإعجاز :٢٢٧.

٤– البحر المحيط في أصول الفقه ٣: ٣٤١.

٥– السابق نفسه.

التلازم بين النعت والمنعوت ائتلافاً، فقال الزمخشري: "ووجه ائتلافهما: انضمام الثاني إلى الأول على بعض حالاته"[1]. ومراده بوجه الائتلاف العلاقة الرابطة بينهما. وحدَّد الجرجاني قرينة التعليق، وهي قرينة ملحوظة سياقياً لا لفظياً؛ أي أنها قائمة على العلاقات الملحوظة في التركيب، وهذه تعيِّن الباب النحوي للفظ اعتماداً على النظر السابق واللاحق[2]= ثلاثة مستويات، أحدهما: تعلُّق اسم باسم آخر، ويدخل تحته التوابع، والحال، والإضافة.

ومما يؤكد شدَّة ارتباط النعت بمنعوته الرفض الدلالي لعطف النعت على منعوته، لأن عطف الشيء على نفسه مستحيل في التركيب العربي من جهة، ولأن العطف في الأصل يفترض المغايرة بين المعطوف والمعطوف، ولذا كان وجود الواو في أول الجملة مانعاً من جعلها نعتاً[3]. ويؤكد ذلك أيضاً امتناع اختراق النعت والمنعوت إلا بما يكون له وظيفة تقوية الكلام وتسديده، كالجملة الاعتراضية.

ويُعدّ الخروج على قرينة التضامّ بين النعت والمنعوت إهداراً للعلاقات والروابط، وأعني به الفصلَ بين عنصري النعت والمنعوت بعنصر آخر، فهل تجيز العربية مثل هذا الأسلوب؟ وهل يؤثر ذلك على الترابط بين النعت والمنعوت؟.

يَسْمح الأسلوب العربي بالفصل بين النعت ومنعوته، وهو فصل شكلي ليس غير، ولهذا الفصل شروط لا يمكن تجاوزها، منها:

١- أن يكون الفاصل مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [إبراهيم ١٤: ١٠]

١- المفرد والمؤلّف: ٧١، عن [الموقعية في النحو العربي: ١٥٣].

٢- الموقعية: ١٥٣.

٣- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٥.

٢- أن يكون الفاصل خبراً، نحو: زيدٌ قائمٌ العاقلُ.

٣- أن يكون الفاصل جملة قسم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبأ ٣٤: ٣]

٤- أن يكون الفاصل (كان) الزائدة بصيغة الماضي، نحو قول الشاعر:

فكيفَ إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا -كانوا- كرامِ

وقد رتَّب علماء أصول الفقه على الشرط الثاني أن الرجل إذا قال لزوجته: كلُّ امرأةٍ لي سواكِ، أو غيركِ، طالق، وليس له إلا زوجته التي يخاطبها، فإنها لا تطلق، وإذا فصل بالخبر وأخَّر (سوى) ونحوها وقال: كلُّ امرأة لي طالق سواك، أو غيركِ، فإنها لا تطلق أيضاً[1].

والذي أذهب إليه ههنا أنّ التقديم والتأخير في الخبر ليس له علاقة بالمسألة، وذلك أنه بدأ العبارة بلفظ العموم (كل)، ثمَّ أورد الخبر واستثنى بعد ذلك، فخرجت المخاطَبة من حيز الكل من جهة، ثم إنّ قرينة الحال تُبطل دلالة الجملة؛ لأنَّ الرجل ليس له زوجة أخرى غير المخاطَبة.

٥- ألا يكون الفاصل أجنبياً مَحْضَاً، ومن ذلك:

أ- معمول الوصف، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق ٥٠: ٤٤]

ب- معمول الوصف، نحو: تعجبني مُعَاونتُك -ضعيفاً- الكبيرةُ.

ج- معمول عامل الوصف، نحو: المريضَ أكرمتَ الجريحَ. ولم أقف على كلام فصيح يؤكد المقولتين السابقتين في (ب) و(ت).

١- الكوكب الدري: ٣٩٩.

د- مفسِّر عامل الوصف، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء ٤: ١٧٦]

هـ- معمول عامل الموصوف، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ*عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٩١-٩٢]

و- المبتدأ الذي يشمل خبره عن الموصوف، نحو قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [إبراهيم ١٤: ١٠]

ز- الخبر، نحو: الصانعُ ناجحٌ المخلصُ.

ح- القسم، نحو: الولد -واللهِ- البارُّ محبوبٌ.

ط- جواب القسم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبأ ٣٤: ٣]

ي- الاعتراض، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة ٥٦: ٧٦]

ك- الاستثناء، نحو: ما عرفت أحداً -إلا الوالدين- كامل الشفقة.

ل- المضاف إليه، نحو: أبو بكر -الصديقُ- أوَّل الخلفاءِ[١].

م- أما ما عدا ذلك فلا مجيز لانتهاك العلاقة بين النعت ومنعوته إلا ارتكاب ضرورة شعرية ليس للشاعر عنها مندوحة[٢].

٣. النعت وقرينة الرتبة:

١- النحو الوافي ٣: ٤٣٥.

٢- دلائل الإعجاز: ٢٦٠، ونظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٤.

مرّ معنا من قبلُ أن رُتبة النعت رتبةٌ محفوظةٌ، أي أنّه لا بدّ أن يأتي بعد المنعوت في الموقع، فليس بين هذين الطرفين المتلازمين حريَّة في إهدار الرتبة والموقعية، لذلك يمتنع أن يتقدّم النعت على المنعوت[1]، أو أن يتقدَّم معمول النعت عليها، ففي قولنا: عبدالله رجلٌ يأكل طعامك، يمتنع أن يقال: طعامكَ عبدالله يأكل[2]؛ لأنّ جملة النعت لا تعمل فيما قبل المنعوت، ويمتنع تقديم شيء مما يتصل بالنعت على المنعوت، لأن النعت مع منعوته بمنزلة شيء واحد، كما مرَّ معنا سابقاً.

وقد أجاز الكوفيون في المثال المذكور منذ قليل إلغاء (رجل) وعدم الاعتداد به، وجعله بمنزلة ما ليس في الكلام، فقالوا: يجوز: طعامَك عبدالله رجلٌ يأكلُ، والتقدير عندهم: "طعامَك عبدالله يأكلُ"، فكأنّهم يَعدُّونه زائداً. وردَّ ابن السرَّاج قولهم بأنَّ للإلغاء شروطاً لا تتحقَّق في لفظة (رجل)؛ لذا قال: "وإلغاء هذا غير معروف"[3]. ولكنه خرَّج المثال على تقديرٍ آخر هو أن يجعل (رجل) بدلاً من (عبدالله) فيرفع على الابتداء، وتكون جملة (يأكل) خبراً عنه[4]، وبهذا التقدير يخرج عما نحن فيه.

واتفق الزمخشري مع الكوفيين في هذا الرأي فعلق الجار والمجرور (في أنفسهم) من قوله تعالى: ﴿وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً﴾ [النساء:٦٣] بالمشتق (بليغاً)، فقال: "فإن قلت: بمَ تعلق قوله في أنفسهم؟ قلت: بقوله: (بليغاً)؛ أي قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم، مؤثراً في قلوبهم...".

١- الأصول ٢: ٢٢٥.

٢- السابق نفسه.

٣- السابق نفسه.

٤- الأصول ٢: ٢٢٥.

ورد أبو حيان الأندلسي هذا الرأي لما فيه من تقديم معمول النعت على المنعوت، وهو قول الكوفيين، لأن المعمول لا يمكن تقديمه إلا في موضع تقديم العامل، والعامل ههنا ممتنع التقديم، لأنه نعت، والنعت رتبته محفوظة فلا يجوز تقديمه على منعوته، وهو قول البصريين. ورأى السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) أن هذه القاعدة غير مطردة فرأى أن المعمول مقدم على العامل في قوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهرْ﴾ [الضحى: ٩]، فقُدِّم المعمولان (اليتيم/السائل) على عامليهما (تقهر/تنهر)[١]. وبيان ذلك أن المفعول في هذه الحال تقدم على عامله الفعل، ووقع في موضع لا يجوز أن يقع فيه هذا العامل، وهو بعد (أما) التي لا يجوز أن تباشر فعلاً لما فيها من معنى الشرط وفعله، على ما يقول النحاة. وأجد في النفس شيئاً من تقديرهم في (أما) معنى الشرط.

ويمكن الرد على السمين الحلبي بأن المعمول ليس مكملاً للعامل، فلا تضام بين الفعل ومعموله، كما هي الحال بين النعت والمنعوت. ويضاف إلى ذلك قرينة الرتبة غير المحفوظة بالنسبة إلى الفعل ومفعوله. ثم إن الفعل عامل لفظي والنعت عامل معنوي، والأول أكثر قوة في العمل من العامل المعنوي، لذلك كانت له خصائص تخصه وتميزه[٢].

ولما كانت التوابع مفتقرة إلى متبوعاتها افتقاراً غير متأصل، قد تكون الموقعية في هذه الأبواب في الآية محفوظة الرتبة فلا يتبادل الباب الموقع مع الباب الذي يفتقر إليه؛ أي أنّه لا حرية في الرتبة بينهما، ولا اتساع في تقديم أو تأخير، فهي

١- الدر المصون ٤: ١٦-١٧.

٢- أصول النحو: ١٧٩.

رتبة محفوظة تتحقق في التوابع كلها، إلى جانب الفعل اللازم، أو المبني للمجهول، أو التمييز، أو المضاف[1].

ولكنَّ هذه الرتبة المحفوظة بين لفظي التابع والمتبوع والأبواب النحوية التي تمثلها هذه الألفاظ لا تعني أنَّ لكل من التابع والمتبوع موقعاً محدَّداً في الجملة لا يتجاوزانه، أو ليس لهما حرية التنقُّل داخل الجملة. فللتابع موقعه من المتبوع، ولكنَّ لهذين العنصرين اللغويين في الجملة أن تتغير مواقعهما معاً؛ لأنّ كل عنصرين لغويين من هذه الأبواب النحوية بينهما رتبة محفوظة، لا يكونان كلاهما جملة ذات معنىً مستقل كامل الاستقلال، لكنهما قد يشكلان -معاً- ركناً واحداً داخل التركيب، وقد يشكلان ركناً مع عنصر متعلِّق به، كما في النعت السببي. ففي المحصّلة لا يشكل كل من عنصري التابع والتابع وَحْدة تركيبية مستقلَّة الدلالة، فهما لا يؤديان بمفردهما وظيفة إبلاغية ما[2]. أي أنّ هذه "الطائفة من المفتقرات افتقاراً غير متأصل ليس فيها فائدة يحسن السكوت عليها ولو تضامَّت مع متبوعها؛ ذلك أنها ليست مؤلفة من ركنين أساسيين قائمين على علاقة الإسناد، هذه العلاقة التي يمكن أن تجعل من التركيب مفيداً فائدة يقتصر عليها. والفائدة لا تكون تامة بأحدهما فقط. وهذا يعني أنّ هذا الباب النحويّ يفتقر فيه التابع والمتبوع إلى عنصر نحوي آخر غيرهما ليسدَّ ثَغرة التركيب. وهذا الافتقار إلى باب نحوي دليل افتقار دلالي أيضاً"[3].

وقد ذهب أحد الدارسين إلى أن لعلاقة النعتية بنيتين:

الأولى: سطحية ظاهرة، وهي الظاهرة في كل من النعت ومنعوته.

١- الموقعية: ٦٨.

٢- السابق نفسه: ٦٤، وانظر: ١٢١.

٣- الموقعية: ٦٤، وانظر: ١٢١.

والثانية: بنية مضمرة، فإذا قلنا: هذا حاكمٌ عادلٌ، فالبنية السطحية (حاكم عادل)، وهي بنية قائمة على علاقة النعتيّة، والبنية المضمرة: يعدل الحاكم، فالعلاقة بين النعت ومنعوته علاقة إسناد. واستدلَّ على ذلك بجملة أمور منها:

١- الإجماع على أن الخبر والصفة والحال تثبت المعنى للشيء ثم تختلف في طريقة الثّبوت.

٢- جعلهم جملة النعت حكماً على صاحبها كما أنّ الخبر حكم على المسند إليه، وهذا ما دفعهم إلى اشتراط أن تكون جملة النعت خبريّة كما أن جملة الخبر لا تكون إنشائية.

٣- إيجابهم أن يكون النعت المفرد مشتقاً حقيقةً أو تأويلاً، فالنعت بالمشتق هو الأصل، والمؤوّل بالمشتق فرع عليه.

٤- التفات النحاة إلى جريان النعت من المنعوت مجرى الفعل الواقع موقعه من حيث المطابقة.

٥- أنّ الضمير المستتر في النعت الحقيقي المفرد يُطابق المنعوت مطلقاً، كما لو كان الفعل في مكان ذلك النعت.

٦- أنّ النعت السببيَّ الذي يرفع ظاهراً يكون في التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، كما هي الحال في الفعل، فتقول: مررت برجال حسنةٍ وجوههم، على تقدير: حَسُنَت وجوههم. وتقول: مررتُ بامرأة حسنٍ وجهها، أي حَسُن وجهها. فيكون حكم النعت حكم الفعل الذي يرفع ظاهراً[1].

٤. قرينة المطابقة:

١- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٤.

يقصد بالمطابقة (Correspondence) أن تتفق كلمتان في إفادة التكلُّم، أو الخطاب، أو الغيبة، أو الإفراد والتثنية، أو الجمع والتذكير، أو التأنيث، أو التعريف والتنكير.

والمطابقة إحدى وسائل الربط الملفوظة، وتقوم على مجرد عقد مشابهة من ناحية الصيغة الصرفية والضمائر في إفادة أحد الوجوه المتقدِّمة الذكر، وتحققها يكون في المفردات لا في التركيب[١]، ولا الأدوات، ولا الظروف[٢]، ولا الخوالف[٣].

وتتجلى مظاهر قرينة المطابقة في:

١- العلامة الإعرابية.

٢- الشّخص: ويراد به التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة.

٣- العدد: ويراد به الإفراد، والتثنية، والجمع.

٤- النوع: ويراد به التذكير والتأنيث.

٥- التعيين: والمقصود به التعريف والتنكير.

وتؤدي المطابقة وظيفة تقوية الرابطة بين العنصرين اللغويين المتطابقين، وبذلك تكون قرينة على التواشج الدلالي بينهما من ناحية، وقرينة لفظية على الباب الذي ينتميان إليه[٤].

١- الموقعية: ١٥٩.

٢- يستثنى من ذلك النواسخ المنقولة عن الفعلية، فإن العلاقات السياقية منها تعتمد على المطابقة.

٣- يستثنى من ذلك (نعم) التي تلحقها تاء التأنيث.

٤- اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٣.

فعبر هذه الوسيلة في الربط "تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"[1].

وعبر هذه الرابطة يمكن تبيُّن المقاصد من التركيب، وإزالتها تفضي إلى إزالة المقاصد، لأنها قرينة لفظية على ما يقصد من التركيب. وهذه الرابطة لا تكون – كما أسلفنا– إلا في الناحية البنيوية، فلا وجود لها في الجمل الواقعة نعوتاً، ولا في الأسلوب المسمّى بالنعت السببي الذي سنفرد له جزءاً من البحث فيما يأتي.

والمطابقة شرط أساسي في النعت؛ فقد اشترطت العرب في كل من النعت والتوكيد مناسبتين هما: المناسبة اللفظية، فلم ينعتوا مفرداً إلا بمفرد، ولا مثنى إلا بمثنى، ولا جمعاً إلا بمثله. والثانية: المناسبة المعنوية، ولذلك منعت من ناحية الشخص أن ينعت المفرد بالجمع ولو كان للعموم؛ لأنّ المناسبة المعنوية قد تخلَّفت. وقد استدلَّ الرازي للتفريق بين الجمع والمفرد بأن المفرد لو كان يُقصدُ به العموم لصحَّ أن ينعت بالجمع، ولجاز أن يقال: جاءني الفقيه كلُّهم، فلما امتنع نعت المفرد بالجمع، وتوكيد المفرد بالجمع أيضاً، تبيَّن أن المفرد ليس للعموم[2].

وأطلق الزركشي القول بجواز نعت الجمع بالمفرد، وضرب لذلك أمثلة منها قوله تعالى: ﴿تَنزِيلاً مِّمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه ٢٠: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلِلّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ [الأعراف ٧: ١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الأُولَى﴾ [طه ٢٠: ٥١] فكل من (العلى، والحسنى، والأولى) مفرد نعت به

١– السابق نفسه.

٢– شرح تنقيح الفصول: ١٩٤.

الجمع. والعلَّة في ذلك أنّ "لفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث، بخلاف لفظ المذكر"[١].

ومن ناحية التعيين لا تنعت النكرة إلا بنكرة[٢]، ذلك أنّ من مقاصد النعت التخصيص -كما مرَّ سابقاً- ولذا لا يكون النعت إلا بما هو أخصّ من المنعوت أو بما يساويه أو بما هو دونه[٣].

فالنكرة لا تنعت إلا بنكرة، والمعرفة لا تنعت بها إلا معرفة. قال الخليل: "وإن شئت قلت: له صوتٌ صوتُ حمارٍ ... وذلك إذا جعلته صفة للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماره. وإن كان معرفة لم يجزْ أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالاً"[٤]. وقال سيبويه: "... كما أنّ الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة"[٥]. وقال الزجاجي: "نعت النكرة بالنكرة، ونعت المعرفة بالمعرفة، ولا تدخل إحداهما على الأخرى"[٦].

وقال سيبويه أيضاً: "وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيد، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا

١- البرهان ٢: ٤٥١.

٢- الكوفيون يسمون نعت النكرة صلة ففي قوله تعالى: (يا أيها النبي اتق الله) [الأحزاب: ١] أعرب النحاة (النبي) نعتاً لـ(أي)، وخالفهم الأخفش فأعربها صلة لـ(أي). وذهب مكي إلى ان الاسم المفرد لم يعرف صلة في كلام العرب. ورأى النحاس أن ما قاله الأخفش خطأ فاحش؛ لأن المفرد لا يكون إلا جملة، ولكنه احتال لتخريج رأي الأخفش بأنه لما كان نعتاً لازماً سمي صلة، وهكذا الكوفيون يسمون نعت النكرة صلة لها. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤: ١١٤.

٣- شرح المفصل ٣: ٥٨.

٤- الكتاب ١: ٣٦١.

٥- السابق نفسه ٢: ٢٢٩.

٦- الجمل: ١٣.

في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد مثل الطويل فلم يجز هذا، كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر. وهو في الصفة أقبح؛ لأنك تنقض ما تكلَّمت به، فلم يجامعه في الحال، كما فارقه في الصفة"[1].

وقد فُرِّق في المقصِد من النعت فيما إذا كان لنكرة أو لمعرفة، فجُعل نعتُ النَّكرة مخصصاً لها، كقوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ [آل عمران ٣: ٧]، ومنه قولنا: مررتُ برجلٍ فاضلٍ. وإذا كان نعتاً لمعرفة فالقَصْد منه التوضيح؛ أي تمييز المنعوت من غيره فلا يلتبس به، نحو: زيدٌ العالمُ، والصلاةُ الوسطى. وقد سمَّى البيانيون هذا النوع بالنعت المفارق[2].

وقد خالف ابن الزّملكاني في ذلك فذهب إلى أن النعت الداخل على اسم الجنس المعرَّف بالألف واللام للتخصيص لا للتوضيح؛ لأنّ المعنيّ بها خاص، ثم جاء النعتُ مبيِّناً مقْصِد المتكلم. ويتفرَّع على هذا أنّ رجلاً لو قالَ: واللهِ لا أشربُ الماءَ الباردَ، فشرب الماء الحار لم يكن حانثاً، في حين أنّه لو قال: والله لا أكلِّم زيداً الراكب، فكلّمه فإنه يحنث؛ لأن النعت لم يفد تقييداً.

وخالف الزركشي – وهو شافعي– أبا حنيفة فقال: "وظاهر تصرُّف أصحابنا أن الصفة إذا وقعت للنكرة فهي للتوضيح خلافاً لأبي حنيفة فإنها للتخصيص"[3].

وضمير الإشارة يكون نعتاً عند بعضهم، وهم الذين يرون أن ضمير الإشارة أقلُّ منزلة في التعيين من اسم العلم؛ لذا أجازوا أن يجعلوا (هذا) في قولنا: زيدٌ هذا، نعتاً. أما الذين يذهبون إلى أنّ ضمير الإشارة أخصُّ في التعيين من اسم

١– الكتاب ١: ٣٦١.

٢– البحر المحيط في أصول الفقه ٣: ٣٤٢، ودلائل الإعجاز: ١٣١.

٣– البحر المحيط في أصول الفقه ٣: ٣٤٢.

العلم فلا يجيزون النعت به؛ لذا يجعلونه بدلاً من اسم العلم. فعلم الشخص لا يوصف إلا بثلاثة أنواع هي: ما فيه (الـ)، نحو جاء زيدٌ العاقل. وما أضيف إلى معرفة، نحو: غلامك هذا، أو محمد عبدِ خالد، والمبهم نحو: مررت بزيد هذا[1].

ولا ينعت ضمير الإشارة إلا باسم معيَّن بأداة التعريف (الـ)، نحو قولنا: يا هذا الناقد قد تلطَّف[2]؛ والعلَّة في ذلك أنّ المعرّف بـ (الـ) أنقص تعييناً من الإشارة. ولذا يمتنع أن ينعت ما فيه (الـ) بضمير الإشارة، فلا يجوز جعل (هذا) في قولنا: "مررتُ بالرجل هذا" نعتاً؛ لأنّ النعت لا يكون بالأقلِّ تعييناً، لكنْ يمكن تخريجه على البدلية أو عطف البيان[3]. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن التوابع لا تتفق كلها في تعيين نوع متبوعها، فهي موزعة بين فصيلين:

الأول: إذا كان التابع واحداً من النعت، أو التوكيد المعنوي، أو عطف بيان كان المنعوت اسماً ليس غير.

والثاني: إذا كان التابع توكيداً لفظياً أو عطف نسق، أو بدلاً، كان المتبوع يشمل الاسم وغيره. وهذه الأخيرة خصيصة تمثل مميزاً فاصلاً بين كل من البدل وعطف البيان خاصة، والتوابع بعضها من بعض عامة[4].

أما المطابقة في العلامة الإعرابية فهي ما "لا يمكن التسامح فيها مع بقاء التبعية على الإطلاق"[5]، بل إنّ التطابق في العلامة الإعرابية هو أظهر مستويات التطابق بين التابع والمتبوع. وما جمع النحاة التوابع في صعيد واحد إلا على

١- شرح المفصل ٣: ٥٦- ٥٧.

٢- النحو الوافي ٣: ٤٤٤.

٣- شرح المفصل ٣: ٥٨.

٤- النحو الوافي ٣: ٤٣٧.

٥- العلامة الإعرابية: ٣٠٩.

أساس الالتفات إلى مسألة لفظية بحتة هي التطابق في قرينة العلامة الإعرابية. بل ذهب بعضهم إلى أنَّ مصطلح التبعيَّة عامة لم يرد به إلا مجرّد مطابقة التابع للمتبوع في العلامة الإعرابية، فليس ثمّة أي ارتباط دلالي بين التوابع ومتبوعاتها[1].

وسنرى في فقرة قادمة أن الترخّص في قرينة العلامة الإعرابية فيما عُرِف بقطع النعت قد أفضى إلى إخراج النعت من التبعيَّة، واضطر إلى تقدير مبتدأ أو فعل واجَبْي الحذف، ويؤدي الترخُّص في المطابقة في العلامة الإعرابية في النعت المقطوع إلى أمن اللبس بين الغرض القديم والغرض الجديد من التركيب.

ولما كانت الجملة معدودة عند النحاة في النكرات؛ لأنها تؤوَّل بمفرد غير معيَّن؛ منعوا نعت المعرفة بها، فإذا أريد نعت المعرفة بها جيء باسم موصول مناسب يكون رابطاً بين الجملة وبين المنعوت، فيقال: مررت بزيدٍ الذي أبوه منطلق؛ ذلك أن الجملة النعتيّة كالجملة الواقعة خبراً، لا بدَّ فيها من رابط يربطها بالمنعوت، كما هي الحال عند وقوع الجملة خبراً[2].

٥. النعت والاستعمال العدولي:

ثمَّة جملة من الظواهر الأسلوبية التي تخصُّ النعت من بين بقية التوابع الأخرى التي تشترك كلها في قرينة معنوية هي قرينة التبعيَّة، وهي قرينة يراد منها رفع التابع الإبهام عن المتبوع[3]، فوظيفتها ليس التخصيص فحسب، لأنَّ هذه الوظيفة تؤديها الحال والتمييز أيضاً.

والظواهر التي تكشف عن الاستعمال العدولي في النعت هي:

١- انظر: نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨١.

٢- شرح المفصل ٣: ٥٢، ٥٤. وانظر: نظام الربط والارتباط في الجملة العربية بي: ١٨٥.

٣- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٢.

١- النعت السببي.

٢- القطع في النعت.

٣- مجيء النعوت المتعددة بعد جملة أو جمل.

٤- مجيء النعت بعد شيئين.

١) **النعت السببي**[١]: ويراد به "ما تجري فيه على الاسم الأوّل صفة ما كان من سببه وصفة ما التبستْ به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له"[٢]. فواضح أنّ النعت السببي تندرج تحته الأقسام الآتية:

١. ما تجري فيه صفةُ ما كان من سببه، نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً.

٢. ما تجري فيه صفةُ ما التبس به، نحو: مررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءٌ.

٣. ما تجري فيه صفةُ ما التبس بشيء من سببه، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أباه رجلٌ.

فكل الأمثلة المتقدِّمة ليست علاقة التبعية قائمة بين النعت (ضاربٍ أبوه رجلاً)، وبين المنعوت (رجل)، وإنما هي قائمة على المستوى الدلالي بين النعت (ضاربٍ) والاسم الذي ارتبط به بعلاقة الإسناد، فغدا بذلك جزءاً لا يمكنه التخلي عنه.

١- يراد بالسبب الاتصال. شرح المفصل ٣: ٥٤.

٢- الكتاب ٢: ١٨.

والواضح أن الصلة التي تُعقد بين التابع والمتبوع تفرض على التابع أن يكون على مثال متبوعه، وأن يتسم بأهم سماته، وهي قرينة العلامة الإعرابية[1]، إلى جانب قرينة المطابقة في كل من: العدد، والنوع، والتعيين.

ولدى تدقيق النظر في أسلوب النعت السببي نجد أنَّ القرينة التي تنطبق على النعت والمنعوت قرينة واحدة، هي قرينة العلامة الإعرابية، فإذا تفحصنا بقية أنواع قرينة المطابقة وجدنا ما يأتي:

١- أن المطابقة في العدد ممتنعة بين التابع والمتبوع، أو بين التابع وما هو من سببه؛ وأعني بذلك الاسم المرفوع بالتابع؛ لأن النعت -ههنا- غدا قائماً مقام الفعل، والفعل لا يتطابق مع فاعله في العدد، إلا على لهجة غير مقيسة، فلا يقال: جاء الرجال الفاضلون أخوتهم، كما لا يقال: جاؤوا الرجال.

٢- أن المطابقة في النوع لا تتحقق بين التابع (النعت) ومتبوعه (المنعوت)، فلا يقال: جاء الرجلُ القائمُ أمُّه، ولكن يقال: جاء الرجلُ الفاضلةُ أمُّه؛ لأنّ النعت -ههنا- أيضاً كالفعل الواجب التطابق مع ما أسند إليه. فالتطابق ههنا مع ما أسند إليه التابع (النعت) لا مع المتبوع.

٣- أن التطابق في التعيين لا يكون إلا في التابع ومتبوعه، فلا يقال: جاء رجلٌ الفاضلُ أبوه، ولكن يقال: جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه. ويقال: حضرت امرأةٌ فاضلةٌ أمُّها.

٤- أنّ التطابق في قرينة العلامة الإعرابية لا يتحصَّل إلا بين التابع ومتبوعه، فيقال: سافر الرجلُ الفاضلةُ أمّه، ورأيتُ الكتابَ المفتوحة صفحاته.

١- في النحو العربي، قواعد وتطبيق: ١٨٦.

فالتطابق في العلامة الإعرابية في هذا الأسلوب غير متحقق بين التابع وما هو مسند إليه. فالعربية تعبر عن العلاقة في النعت السببيّ بعلاقة أخرى قائمة على الجملة الاسمية، نحو قولنا: مررت برجالٍ وجوهُهُم حسنةٌ[1]، فهي تؤدي ما يراد من قولنا: مررتُ برجالٍ حسنةٍ وجوههم.

ولعلَّ ضعف قرينة المطابقة بين النعت ومنعوته في النعت السببيّ يكمن وراء إنكار المستشرق (براجستراسر) أن يكون التطابق في قرينة الإعراب مسبَّباً عن قرينة التبعيَّة، وتأكيده أن هذا التطابق إنما هو ناجم عن الإتباع للمجاورة[2]، وأن تحوُّلاً قد حصل في بنية النعت السببي، والأصل فيه أنه مبتدأ مؤخر وخبر مقدم، وهذه الجملة هي النعت، ولكنَّ جزءها الأول لما جاور المتبوع لحقه في حركاته. وقد تابع كل من د. مهدي المخزومي ود. شوقي ضيف براجستراسّر في رأيه هذا، على ما فيه من تكلف من جهة، وإغفال جانب المعنى من جهة ثانية، لالتفاتهم إلى مجرد التوافق الإعرابي من جهة، فهو في الحقيقة صفة لما بعده[3].

إنّ جعل النحاة النعت تابعاً لما قبله يخرج النعت السببيّ من الخصائص التي يجب أن يتفق فيها النعت والمنعوت، وبذلك يكون النعت السببي خارجاً عمّا قرّره النحاة في النعت. والذي أميل إليه ما قال به براجستراسّر ووافقه فيه د.شوقي ضيف ود. مهدي المخزومي، لأن النظر إليه جملة نعتيه يجعل الباب متسقاً.

وهو كذلك وراء إنكار الدكتور مهدي المخزومي أنْ يكون النعت السببيّ من جملة التوابع؛ ذلك أنه ليس صفة لما قبله، وأن الاتفاق الإعرابي ناجم عن الإتباع

١- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٤.

٢- التطور النحوي: ١١٥. وفيما ذهب إليه نظر؛ لأن الإتباع على المجاورة مخصوص بحالات نادرة غير مقيسة عند الجمهور، ولكن إتباع الصفة للموصوف في الوصف السببي باب مطرد.

٣- في النحو العربي: قواعد وتطبيق: ١٨٨.

للمجاورة، وهو في ذلك يتابع ما قاله برجستراسّر من قبل، ويضيف إلى ذلك أنّ التطابق في قرينة العلامة الإعرابية نتيجة الرغبة في تحقيق التوافق والانسجام في الحركات[١]. وانتهى إلى أنّ التوهُّم هو الذي جعلهم يتبعون النعت السببيّ إلى ما قبله.

وفكرة التوهُّم –فيما أرى– لا تصلح أن تكون منهجاً علمياً مقنعاً كافياً في تعليل الأحكام النحوية، وليس التوهم باباً مطرداً لأن ذلك مفضٍ إلى بناء صرح النحو على قواعد وهْمية، فالأَجْدَر والأجدى أن تُجعل الرغبةُ في تحقيق الانسجام الصوتي من ناحية، والمجاورة من ناحية ثانية العلتين الأكثر قبولاً وإقناعاً، على الرغم من أننا سبق أن أشرنا إلى أن المجاورة ليست باباً مطرداً، وأنها مسموعة في بعض الأساليب، ونقلت بعض التوجيهات لآيات من القرآن بالاعتماد عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ [هود ١١: ٨٤] فـ(محيط) صفة لـ (يوم) وقد جر بالجوار، وهو نعتٌ لـ (يوم) في اللفظ وللعذاب بالمعنى[٢]. وقدَّره ابن جني على حذف مضاف، أي: عذاب يومٍ محيط عذابُه. وقدَّره الفراء[٣] والسيرافي والهروي[٤] بـ(محيط العذاب). وقد قال الشهاب: "يعني أنّ المراد في الحقيقة إحاطة العذاب وشموله، فهو صفة له، ولذا جعله بعضهم صفة (عذاب) لكنَّه جُرَّ للمجاورة، فوصف به اليوم لاشتماله عليه بوقوعه فيه، فهو مجاز في الإسناد كـ(نهاره صائم)"[٥].

١– السابق نفسه.

٢– التبيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٧١١.

٣– معاني القرآن ٢: ٧٤.

٤– البحر المحيط ٥: ٤١٥.

٥– حاشية الشهاب ٥: ١٢٥.

وجعل الزمخشري وتابعه أبو حيان وصف اليوم بالإحاطة أكثر تحقيقاً لمقصد التعبير عن المبالغة في وصف العذاب به؛ ذلك أنّ اليوم يضم الحوادث، فإذا أحاط بالعذاب فقد اجتمع للمعذَّب ما اشتمل عليه منه[1].

٢) **قطع النعت:** ويراد به حصول المغايرة بين النعت والمنعوت في قرينة العلامة الإعرابية، فيكون النعت منصوباً والمنعوت مرفوعاً أو بالعكس، وقد يقع المنعوت مجروراً والنعت مرفوعاً أو منصوباً، نحو: مررتُ بزيدٍ الكريم أو الكريمَ.

وهذه الظاهرة الأسلوبية جديرة بالالتفات والاهتمام، على الرغم من أنها اختفت منذ أمد بعيد، لكننا لا يمكن أن نغفل وجودها في أسلوب النعت كثيراً وفي غيره أيضاً.

وبهذا الأسلوب تؤدَّى معانٍ كثيرة لا تحصل بالإتباع المعروف، ففيه من الإثارة ولفت الانتباه ما لا يمكن تحقيقه بالإتباع؛ لأنّ الأصل في الإتباع الاتفاق في أمور مضت مناقشتنا لها، وعلى رأسها التطابق في قرينة الإعراب، فإذا وقعت المخالفة بينهما نبَّهت الذهن وحرَّكته إلى شيء غير مألوف. قال السعد: "فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟ قلت: إنّ الافتتان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه، ولإيقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع ، ولا سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ، فإنه أدلُّ دليل على الاهتمام"[2].

فأسلوب قطع النعت يحقق مقاصد نفسية تتمثَّل في التنبيه والإثارة عند المتلقي[3]، ومقاصد دلالية تخصُّ المنعوت من جهة وإبلاغ المتلقي هذه الدلالة من جهة ثانية. وتتمثل هذه المقاصد في:

١- الكشاف ٢: ٢٨٥، والبحر المحيط ٥: ٢٥٢. وانظر أمثلة أخرى في: الحمل على الجوار: ٤٨- ٥٠.

٢- حاشية الشيخ يس على التصريح ٢: ١١٧، والنحو الوافي ٣: ٤٨٧.

٣- النحو الوافي ٣: ٤٨٧.

- المدح
- الذم
- الترحُّم

فقد نُقل أنَّ ذكر صفات المدح ثم المخالفة في قرينة العلامة الإعرابية، فهذه المخالفة غرضها الافتنان الذي يفضي إلى إيقاظ السامع وتحريكه إلى الجدّ في الإصغاء؛ ذلك أنَّ تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن السلوك، منبئ عن اهتمام جديد شأنه من المتكلم، ويجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب[1].

وقد أدرك الفرّاء هذه المقاصد فقال: "والعرب تعْترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً وينصبون بقصد المدح، فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدَّد غير مُتبع لأوَّل الكلام.

ومن الأمثلة التي يعضد الفرّاء بها رأيه قول الشاعر:

[المتقارب]

إلى المَلِكِ القَرْمِ وَابْنِ الهُمَامِ وَلَيْثَ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَمْ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغَمُّ الأمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ وذَاتِ اللُّجُمْ

فنصب (ليثَ) و(ذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما مخفوض"[2].

فقطع النعت في مقامَي المدح والذم أكثر تحقيقاً لمقاصدهما وأبلغ من إجرائه على نسق واحد مع المنعوت؛ ذلك أن المقام يقتضي الإطناب، فالمخالفة في

---

١ – معاني النحو ٣: ١٦٨، والنحو الوافي ٣: ٤٨٧.

٢– معاني القرآن ١: ١٠٥. وانظر: تفسير الطبري ٣: ٣٥٣، والإنصاف: ١٩٥، وخزانة الأدب ١: ٢١٦.

الإعراب أبلغ في تحقيق المقصد، لأنَّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنَّن، فإذا اتحدت كانت نوعاً واحداً[1].

وقطع النعت يحقِّق مقصداً آخر هو اشتهار المنعوت بهذه الصفة المعلومة لدى المرسل والمتلقي لا الإخبار بها. وهذا يعني أنّ القطع لا يكون إلا حيث يكون المنعوت مشتهراً بالنعت المقطوع، معلوماً به حقيقاً أو ادِّعاء، سواء في المدح أم الذم. ففي قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد ١١١: ٤] نصب (حمَّالةَ) لأنه لم يُرد الإخبار بأمر مجهول، وإنما المراد ذكر امرأة أبي جهل بأمر معروف للقاصي والداني، فيكون ذلك أكثر تبكيتاً وأبعد غوراً في الهجاء، فوصفها بـ(حمالةَ الحطب) معروف لكل أحد، إلى جانب ذمِّها بصيغة المبالغة ليجمع بين مبالغتين في الذم والهجاء[2].

وقطع النعت لا يكون إلا عند الحاجة إلى تمييز المنعوت بصفة ما، وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته:

وإنْ نعوتٌ كثرت وقد تلتْ مفتقراً لذكرهن أتبعتْ

وهذا يعني أنّ المقصد من النعت هو الذي يحدِّد إمكانية القطع فيه أو عدمه، فإذا كان المنعوت مفتقراً إلى نعت أو أكثر لتبيينه وتوضيحه وتمييزه من غيره لم يجز القطع البتة. قال الشيخ يس: "وإنْ لم يعرف مسمَّى المنعوت إلا بمجموعها وجب إتباعها كلَّها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد ... وإذا كان المنعوت فكرة تعيّن في الأوَّل من نعوته الإتباع لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع المتبوع"[3].

١- معترك الأقران ١: ٣٤٥، والبرهان ٢: ٤٤٦، وانظر معاني النحو ٣: ١٦٨.

٢- البرهان ٢: ٤٤٦، وانظر معاني النحو ٣: ١٦٩.

٣- التصريح ٢: ١١٧. وانظر: النحو الوافي ٣: ٤٨٧.

فقطع النعت مشروط بجملة أمور، منها:

١- ألا يكون النعت للتوكيد، كما في قولهم: أمسِ الدابر.

٢- أن يعلم السامع من أمر اتصاف المنعوت بنعوته ما يعلمه المخاطب.

قال المبرد: "إذا قال: جاءني عبدُالله الفاسقَ الخبيث، فليس يقول إلا وقد عرفه بالخبث والفسق ... وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الاسم وكذلك المدح"[١].

٣- أن يكون النعت للثناء والتعظيم[٢].

وقال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح"[٣] "وهذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه"[٤]. ومثّل للأول بقول الأخطل:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا أبدى النواجذ يومٌ باسلٌ ذَكَرُ
الخائضُ الغمر والميمون طائره خليفةُ الله يستسقى به المطرُ

وقال: "زعم الخليل أنَّ نصب هذا على أنك لم ترِدْ أن تحدِّث الناس ولا من تخاطبه بأمر جهلوه، ولكنهم علموا من ذلك ما قد علمتَ فجعلته ثناء وتعظيماً"[٥].

ومثَّل للثاني بقوله: "وذلك قولك: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيث، لم يرد أن يكرِّره، ولا يعرفكَ شيئاً تنكره، ولكنه شتَمه بذلك ... وقال عروة الصعاليك:

سَقَوْني الخمرَ ثمّ تكنّفوني عداةَ الله من كذبٍ وزورِ

١- الكامل ٢: ٧٤٨.

٢- البرهان ٢: ٤٤٨.

٣- الكتاب ١: ٢٤٨ - ٢٥٠.

٤- السابق ١: ٢٥٢.

٥- الكتاب ١: ٢٥٢. وانظر شرح الكتاب ١: ٢٥٢، ومعاني النحو ٣: ١٧١.

إنما شتمهم بشيء استقر عند المخاطبين ... وقد يجوز: مررت بقومك الكرامَ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم"[1].

وإذا كان قطع النعت يحوّل دلالة التركيب نحو المدح أو الذم أو الترحم، فإنه يحوّل النعت باتجاهين، هما:

التركيب الاسمي: وأعني بذلك أن يغدو النعت المقطوع ركناً أساسياً في التركيب الإسنادي، فما كان نعتاً لم يعد كذلك، فقد أصبح عنصراً في تركيب جديد، فهو مسند إلى مسند إليه اقتضى مقام الإيجاز حذفه. فهذه خاصة بالتحول إلى الرفع، ففي قولنا: طربت للبحتريِّ الشاعرُ أصبح لدينا تركيب جديد تقديره (هو الشاعر)، فالنعت المقطوع (الشاعر) -وكان تابعاً مجروراً- تحول إلى مسند في الجملة الاسمية.

والتركيب الفعلي لدى القطع إلى النصب، كما في قولنا: مررتُ بمحمدٍ الكريمَ، فإن النعت المقطوع (الكريم) يغدو جزءاً مخصّصاً لجملة فعلية يقدَّر فعلها تقديراً مخصوصاً بـ (أمدح، أذمُّ، أعني، أترحَّم) ولا يجوز تقدير فعل غير دال على واحد من هذه المعاني. و"يبدو أن القطع إلى الرفع أثبت وأشهر، وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة فعلية ... وفي الرفع بتقدير اسم ... والاسم أثبت وأقوى وأدوم من الفعل"[2]. فإذا قلنا: مررت بمحمدٍ العظيمُ دلّ ذلك على اشتهاره بهذه الصفة

١- الكتاب ١: ٢٥٢. وانظر شرح الكتاب ١: ٢٥٢.

٢- معاني النحو ٣: ١٧٢.

واستقرارها ورسوخها وتمكنها منه أشد وأكثر من قولنا: مررت بمحمدٍ العظيمَ، بقطع النعت إلى النصب[1].

والتحولات الحاصلة في القطع تنقسم أقساماً، هي:

أ. تحول النعت المرفوع إلى النصب.

ب. تحول النعت المنصوب إلى الرفع.

ج. تحول النعت المجرور إلى الرفع والنصب.

فاللافت للنظر أن القسمين الأولين يتبادلان الموقعية، فيتحول القسم الأول منهما إلى مخصص للفعل فينصب بفعل محذوف، ويتحوّل الثاني إلى ركن أساسي في جملة اسميّة. ولكن الاثنين لا يتحولان إلى الجرّ، وما ذلك إلا لأنّ الأسلوب العربي يحتملُ حذف أحد ركني الجملة الاسمية، وحذف الفعل في الجملة الفعلية، وهما النمطان الأساسيان في الأسلوب العربي. أما التحوّل في الرفع والنصب إلى الجرّ فمحتاج إلى تقدير حروف إضافة محذوفة، وهي ليست من العناصر التي يمكن التخلي عنها مع بقاء قرينتها الإعرابية في التركيب، أما التحول من الجرّ إلى الرفع ففيه عودة إلى الأصل في تركيب الجملة العربية، وأعني بها الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية.

٣) **تعدُّد النعوت:**

يعد النعت مخصِّصاً من بين المخصصات الأخرى التي تقيّد بها الجملة، كالبدل، والتوكيد، وعطف البيان، وهذه المخصصات كلها محمولة على الاستثناء في وجوب اتصالها بالجملة أو الجمل التي قبلها وعودها إليها.

١- السابق نفسه.

وقد فرّق الأصوليون بين مجيء النعت بعد جملة واحدة أو جمل متعددة، فنقل الزركشي أن ذكر النعوت الكثيرة بعد جملة واحدة قَيْد لها وتخصيص، وإذا ذكرت على سبيل البدل فالتخصيص لواحدة منها غير معيَّنة.

واختلفوا في وقوع النعوت الكثيرة بعد جمل متعدّدة هل تعود إليها كلها أم الأخيرة منها؟

ذهب الفخر الرازي إلى أنّ الصفة إذا تعقّبت شيئين، فإما أن تتعلق إحداهما بالأخرى، كقولنا: أكرِمِ العربَ والعجمَ المؤمنين، وهنا تعود الصفة إليهما معاً، فـ (المؤمنين) نعت لكل من العرب والعجم، والأصوليون يجعلون النعت في هذا النوع قيداً للجميع، وبه جزم الرافعي وغيره[1]. وإما أن تتعلق إحداهما بالأخرى، نحو: أكرم العلماءَ، وجالس الفقهاءَ الزهاد، وههنا لا يعود النعت إلا إلى الجملة الأخيرة فحسب[2]. وتفرع على ذلك أنه إذا قيل: وقفت على أولادي وأولاد أولادي المحتاجين فالنحاة يرجعون الصفة إلى الجملة الأقرب خاصة. ولكن الأصوليين يجعلونها شرطاً في الجميع، وبه جزم الرافعي وغيره، وكذلك الأمر إذا تقدمت الصفة على الجملتين، نحو: على المحتاجين كذا وكذا... [3].

٤) التداخل بين النعت المتعدد والخبر:

كنا قد أشرنا إلى تشابه الحال، والخبر، والنعت، في أنها تفيد كلها ثبوت المعنى للشيء، سواء أكان صاحب حال، أم منعوتاً، أو مخبَراً عنه، ولكن الخلاف فيما بينها في كيفية الإثبات. ومن هنا يمكننا أن نقف على تداخل فيما بين النعت والخبر، فثمة أخبار لا يصح جعلها نعوتاً للخبر الأول، وذلك نحو قولنا: الكليات

١- الكوكب الدري: ٣٩٩. وانظر: الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٢٩١.

٢- البحر المحيط ٣: ٣٤١، والكوكب الدري: ٣٩٩.

٣- الكوكب الدري: ٣٩٩.

مدنية، طبية، حقوقية، هندسية، فلا يصح أن نجعل الأخبار (طبيّة، هندسيّة، حقوقيّة، نعوتاً للخبر الأول مدنية)؛ لأن ذلك مفض إلى جعل المدنية صفتها هندسية وحقوقية، وطبية، وليس هذا هوا المراد، ومنه أيضاً قولنا: الريحُ تحطم الأبواب، عاصفةٌ، ففي هذه الجملة لا نقع على ما يكون نعتاً، فهي أخبار متتابعة.

وفي مقابل ذلك نجد بعض الأخبار تصلح للنعتية والخبرية معاً، فإذا قلنا: هذا طالب يدرس بجدٍّ، كان في مقدورنا أن نجعل جملة (يدرس) خبراً ثانياً محله الرفع، أو أن نجعلها نعتاً لـ(طالب)، وهو الخبر الأول، وهذان الوجهان الجائزان مرهونان بعدم وجود قرينة تعين أحد الوجهين[1].

ويتعين في ألفاظ أن تكون نعتاً للخبر ويمتنع أن تكون خبراً، وذلك لوجود قرينة معنوية أو لفظية تمنع ذلك، فإذا قلنا: زيد رجل شجاع، فـ(رجل) خبر، لأن فيه تتميم الفائدة، ويمتنع أن يكون (شجاع) خبراً ثانياً؛ لأن الفائدة المترشحة من الإسناد لا تتحقق إلا مع نعته، وذلك لأن الإسناد إلى مبهم لا فائدة فيه، وهذا يسمى الخبر الذي يتمم الفائدة بتابعه. ومنه قوله تعالى: ﴿بل أنتم قوم عادون﴾ [الشعراء:١٦٦]، وقوله تعالى: ﴿بل أنتم قومٌ تجهلون﴾ [النمل:٥٥] لا تتم الفائدة بالمسند وحده (قوم) في الآيتين، لأن فيه إسناداً إلى مبهم، ولا تتم الفائدة إلا بالنعتين (عادون، وتجهلون)، إذ المسند معلوم بداهة "من دلالة الضمير على المتكلم أو التخاطب، فكلاهما قد دل بذاته وبصيغته المباشرة على حقيقة صاحبه..."[2]. وفي مقابل ذلك نجد مواقع لا يجوز أن يكون فيها اللفظ إلا خبراً ثانياً، لا نعتاً، ومنه قوله تعالى: ﴿كونوا قردة خاسئين﴾[البقرة:٦٥]، فلا يجوز الحكم على (خاسئين) بالنعتية، ويجب جعلها (خبراً ثانيا)؛ لأنّ قرينتي المعنى

١- النحو الوافي١: ٥٣٢.

٢- النحو الوافي١: ٤٤٢ -٤٤٤، هامش (٨).

التقسيمي والعدد تمنعان نعت غير العاقل (قردة) بجمع المذكر السالم إلا بالجنوح إلى التأويل[1]. فالمعنى العميق على الوصفية المؤكدة لا على الخبرية الثانية، لأن المقصود بالقردة الخُبثاء.

٥ - نتائج البحث وتوصياته:

١- على الرغم من غموض الحدود الفاصلة بين مصطلحي الصفة والنعت، يوصي الباحث باعتماد مصطلح (النعت) وحده في الدلالة على هذا الباب النحوي، لأن مصطلحي (الوصف) أو (الصفة) كثيراً ما تطلق مراداً بها المشتقات، ففي تخصيص المصطلح تخلص من الفوضى المصطلحية، مع كثرة المصطلحات في أيامنا هذه.

٢- يميل البحث إلى عدم تبني تفسير بعض الأحكام النحوية اعتماداً على الشاذ والنوادر، إلى الاعتماد على ما هو مطرد فحسب.

٣- لا يميل البحث إلى تفسير القواعد النحوية أو تأصيلها بالاعتماد على ما يسمى بالتوهم، لما يحمله هذا المصطلح من معاني الخطأ والتخيل اللامنطقي.

٤- يتداخل مصطلح النعت والخبر، فمن الأخبار ما لا يصح جعلها نعوتاً للخبر الأول، وفي مقابل ذلك نجد بعض الأخبار تصلح للنعتية والخبرية معاً، و يتعين في ألفاظ أخرى أن تكون نعتاً للخبر ويمتنع أن تكون خبراً؛ وذلك لوجود قرينة معنوية أو لفظية تمنع ذلك.

٥- النعت مخصِّص من بين المخصصات التي تقيّد بها الجملة، كالبدل، والتوكيد، وعطف البيان.

١- السابق نفسه، ١: ٥٣٣.

٦- يحقق أسلوب قطع النعت مقاصد نفسية تتمثَّل في التنبيه والإثارة عند المتلقي ومقاصد دلالية تخصُّ المنعوت من جهة وإبلاغ المتلقي هذه الدلالة من جهة ثانية.

مصادر البحث

الإتباع: أبو الطيب، أحمد عبدالواحد (ت٣٥١هـ)، حققه عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٩٨٨م.

الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين الآمدي، بلا مكان للنشر ولا تاريخ.

ارتشاف الضرب: أبو حيان النحوي (٧٤٩هـ)، حققه د. محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

الإصابة: ابن حجر (ت٨٥١هـ)، مط. السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.

الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ)، حققه د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

أصول النحو: د. محمد خير حلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م.

أصول تحليل الخطاب: محمد الشاوش، جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠١م.

أضواء على الدراسات اللغوية الحديثة: د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام، حققه د. عبدالمجيد قطامش، دار قتيبة، دمشق.

الإنصاف: أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

معاني القرآن: الفراء، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مطابع السعادة، الرياض، بلا تاريخ.

البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، حرره عبدالستار أبو غدة، وزارة الأوقاف، الكويت.

البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، حققه أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب، بيروت،٢٠٠٣م.

بغية الوعاة: جلال الدين السيوطي (ت٩٠١هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م.

تاريخ أبي زرعة الدمشقي: حققه شكر الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق،١٩٨٠م.

البيان في إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، حققه د. طه عبدالحميد طه، بلا مكان ولا تاريخ.

التداولية عند العلماء العرب: د. مسعود صحراوي، ط١، دار الطليعة، بيروت ٢٠٠٠م.

التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٩هـ)، حققه د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.

التسهيل: ابن مالك (٦٧٢هـ)، حققه محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.

التطور النحوي: برجستراسر (ت١٩٣٢م)، ترجمة د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

تفسير أبي السعود: أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.

توضيح المقاصد: الحسن المرادي (ت٧٤٩هـ)، حققه د.علي ناصر حسين، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

الجامع لأحكام القرآن: أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، صححه عبدالعليم البردوني، بيروت، بلا تاريخ.

الجمل: أبو القاسم الزجاجي، حققه، د. توفيق الحمد، انتشارات طهران.

حاشية الشيخ يس على التصريح (بهامش التوضيح)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

الحمل على الجوار: د. عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.

حياة الحيوان الكبرى: الدميري، حققه إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.

خزانة الأدب: عبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، حققه عبدالسلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٩م.

الخصائص: أبو عثمان بن جني (ت٣٩٩هـ)، حققه محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، بلا تاريخ.

الدر المصون: أحمد بن يوسف الحلبي (ت٧٥٦هـ)، حققه د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.

دقائق التصريف: القاسم بن محمد المؤدب (القرينة الرابع)، حققه أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال، المجمع العلمي، بغداد، ١٩٨٧م.

دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، قرأه محمود شاكر، مطبعة الخانجي، القاهرة.

دور البنية الصرفية: لطيفة النجار، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٣م.

ديوان أبي داود الإيادي: جمعه أنوار محمود الصالحي، ود. أحمد السامرائي، دار العصماء، دمشق، ط١، ٢٠١٠م.

ديوان الأعشى: شرحه محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.

ديوان النابغة: صنعة ابن السكيت (ت٢٥٦هـ)، حققه د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

شرح ديوان زهير: رواية الأعلم الشنتمري، حققه د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٩٧٠م. ونسخة أخرى برواية ثعلب، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

شرح ابن عقيل: حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١٤، ١٩٦٤م.

شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت٩٠١هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

شرح الكافية: الرضي الأستراباذي، حققه حسن الحفظي وزميله، مطابع جامعة محمد بن سعود، الرياض،١٩٩٣م.

شرح الكتاب: أبو سعيد السيرافي، نسخة مخطوطة، مكتبتي الخاصة.

شرح اللمع: الأصفهاني، تحقيق د. إبراهيم أبو عباة، جامعة محمد بن سعود،١٩٩٠م.

شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، نسخة مصورة.

الصحاح: الجوهري، حققه أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

العلامة الإعرابية: د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة.

العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي، العراق.

غريب الحديث: الخطابي، حققه عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

فصل المقال: أبو عبيد البكري، حققه د. إحسان عباس وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت.

في النحو العربي، قواعد وتطبيق: مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.

القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م.

الكامل: المبرد (ت٢٨٥هـ)، حققه د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

الكتاب: سيبويه (ت١٨٠هـ)، حققه عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

كتاب الشعر: أبو علي الفارسي، حققه د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

الكشاف: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، حققه د. علي دحروج، مكتبة لبنان، ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.

الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، أعده للنشر د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط١، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨١م.

الكوكب الدري: جمال الدين الإسنوي (٧٧٢هـ)، حققه د. محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٩٨٥م.

لسان العرب: ابن منظور (٧١١هـ)، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ.

اللغة العربية، معناها ومبناها: د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.

اللغة والنحو: حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط١٩٥٢،١م.

المباحث الكاملية: علم الدين اللورقي، رسالة مرقونة على الآلة الكاتبة، محفوظة في مكتبتي الخاصة.

مجمع الأمثال: أبو الفضل النيسابوري (ت٥٨١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار النصر، بيروت، بلا تاريخ.

المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، نسخة مصورة.

المركب الاسمي في كتاب سيبويه: علي معيوف المعيوف، مركز الملك فيصل، السعودية، ط١، ٢٠٠٧م.

المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

المصطلح النحوي: د.عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٩٨١م.

معاني القرآن: الفراء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٢، ٢٠٠٣م.

معجم المصطلحات النْحوية والصرفية: د. محمد سمير اللبدي، دار الفرقان، ط١، ١٩٨٥م.

معجم ما استعجم: أبو عبيد البكري، حققه مصطفى السقا، ط٣، ١٩٨٣م.

مغني اللبيب: ابن هشام (٧٦١هـ)، حققه د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت.

مفتاح العلوم: أبو يعقوب السكاكي (٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

المقاصد الشافية: الشاطبي، حققه عبدالرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م.

مقاييس اللغة: ابن فارس، حققه عبدالسلام هارون، نسخة مصورة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

المقتضب: المبرد، حققه محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

الموقعية: د. حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

من نحو المباني إلى نحو المعاني: د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

نتائج الفكر: أبو القاسم السهيلي (٥٨١هـ)، حققه د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.

النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ٥، ١٩٧٥م.

نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون،، ط١، ١٩٩٧م.

نظرية القرائن في النحو العربي، رسالة دكتوراه: د. عبدالجبار توامي، رسالة مرقونة على الآلة الكاتبة، جامعة الأغواط، الجزائر، نسخة محفوظة في مكتبتي الخاصة.

نظرية اللغة والجمال في النقد العربي: د. تامر سلوم (ت٢٠١٠م)، دار الحوار، اللاذقية، ط١، ١٩٨٣م.

همع الهوامع: السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب،٢٠٠١م.

مخالفة القياس الإعرابيّ في باب العطف
بين الغلط والتّأويل

الدكتور سيف الدّين الفقراء

قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة مؤتة

الملخَّص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن بعض الأنماط والاستعمالات اللغويّة الفصيحة التي وصِفت بالغلط في الدّرس اللغويّ، لخروجها عن القياس الإعرابيّ الظاهر، وتبيّن أوجه التأويل النّحوي التي حُمِلت عليها في محاولة توجيهها بما يخضعها للقواعد والأقيسة النّحويّة دفعاً للغلط واللحن عنها، وتناولت فيها باب العطف ليكون ميداناً لهذه الدّراسة لشيوع بعض الأمثلة في هذا الباب ممّا حُمل على الغلط، ووجِد فيها أوجه متعددة من التأويل والتّقدير.

خلصت الدراسة إلى أن بعض الاستعمالات اللغوية الفصيحة وسِمت بالغلط في باب العطف والتوابع عامة من بعض العلماء، ولكنّها حُملت على أوجه من التأويل والتقدير لتطويعها لأقيسة النّحاة، وبرزت لذلك ظواهر تعليليّة في النّحو العربيّ لتوجيه هذا الخروج، مثل: الحمل على الحذف والقطع، والحمل على الجوار، والتقديم والتّأخير، والحمل على المعنى أو التّوهُّم، أو الحمل على الموضع.

وتبيّن من الدراسة أنّ القرآن لم يوصف بالغلط في الدّرس اللغويّ، وهو منزّه عنه، ولكن بعض مظاهر الأداء القرآني في باب القراءات وصفت بالغلط أو اللحن، أو الضّعف، ووصفت بعض الشواهد اللغويّة الفصيحة بذلك، وأسند الغلط إلى بعض الكتبة والقرّاء لضعف درايتهم في علم النّحو.

الكلمات الدّالة: مخالفة القياس، الغلط، التأويل.

الحكم بالغلط في الدّرس النّحويّ:

المطالع للدَّرس اللُّغوي واجدٌ أحكاماً بالغلط على بعض الاستعمالات اللغويّة، وهي نصوص من الشِّعر أو النَّثر الفصيح الذي يُحتجّ به، وورد الحكم بالغلط على بعض مظاهر قراءات القرآن الكريم، وهذا الغلط قد يكون مظهراً من مظاهر التّوجيه النّحويّ استعملَ مرادفاً للتَّوهُّم، أو قد يكون حكماً معيارياً على استعمال لغوي يُعدُّ من مصادر الاحتجاج، وفي زمنٍ كانت تؤخذ فيه اللُّغة من أفواه النَّاس، ولكنَّه جاء مخالفاً للقياس النّحويّ وللقواعد التي استنبطها النُّحاة، وبسبب هذه المخالفة تراوحت الأحكام بين الغلط والتلحين من جهة، وطلب التّأويل النّحويّ بما يدخلها في باب القياس النّحويّ من جهة أخرى.

لقد تكرَّر مصطلح الغلط في كتاب سيبويه تسع عشرة مرّة، منها نصٌّ صريح في غير موضع على الغلط بمفهومه العام، وليس مرادفاً للتَّوهم، وهذا المصطلح أكثر وروداً عند النَّحَّاس في (إعراب القرآن)، وقد وصل حمل الغلط إلى بعض مظاهر الأداء القرآني وقراءَاته، وبرزت مسألة تلحين القراء وبعض القراءات بشكل جليّ في الدرس اللغويّ[1]، ليس لوصف القرآن بالغلط، بل للحكم على عدم دراية الكاتب أو الرَّاوي أو القارئ، وقد دعاهم هذا إلى تلحين القرَّاء في مواطن شتَّى، ففي تعليقه على رأي سيبويه في اختلاس الحركة في قوله تعالى: (بَارِئكُم)[2] يقول ابن جنِّي: "والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة في (بارئكم) لا حذفها البتَّة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرَّاء الذين رووه ساكناً، ولم يُؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أُتُوا من ضعف دراية"[3]. وقد غلّط الأخفش من زعم تسكين الهمزة في (بارئْكم)، وقال: "وقد زعم قوم أنّها تُجزم، ولا أرى ذلك إلاّ غلطاً منهم"[4]. وفي موضع آخر عدّ فتح همزة إنّ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهُم يَومَئذٍ لخَبيْر﴾[5] غلطاً قبيحاً[6].

وضعف الدِّراية المنسوبة إلى بعض القرَّاء تُطالعنا في الرِّواية المسندة إلى سيِّدنا عمر ﷺ، عندما أقرأ أحدُ القرَّاء أعرابيًّا قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[٧]، بجرِّ اللام في (رسوله)، فقال الأعرابي: أوَ قد برئ الله من رسوله، فأنا أبرأ منه، فبلغ ذلك عمر، فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ، فأجاب الأعرابي عمرَ بأنَّ هذا ما أقرأه إيَّاه القارئ، فصحَّح له عمر – رضي الله عنه– القراءة برفع الرَّسول، فأمر رضي الله عنه أن لا يقرئ القرآنَ إلاَّ عالم باللُّغة العربيّة[٨].

حَمْلُ الاستعمال اللُّغوي على الغلط نصَّ عليه بعض العلماء صراحةً، فهذا سيبويه يقول مقولته المشهورة في نصٍّ لغويّ؛ الأصل فيه أن يكونَ من لغة الاحتجاج، ويُبنى عليه حكم نحويّ: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيد ذاهبان"[٩]، وقد عقَّب على ذلك بأنَّه من باب التَّوهُم، الذي يكون فيه العطف على توهُّم عدم وجود عامل النَّصب (إنَّ).

وقد كرّر الحكم بالغلط على الاستعمال اللُّغوي في موضعٍ آخر من كتابه، يقول: "وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون "ادعِه" من دعوت، فيكسرون العين، كأنّها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: ردّ يا فتى، وهذه لغة رديئة وإنّما هو غلطٌ، كما قال زهير:

(بدا ليَ أن لَسْتُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائيَا)"[١٠].

إنّ هذه اللغة التي وصفت بالغلط، وأنّها رديئة نُسبت إلى بني عامر[١١]، فهي استعمال لهجي، الحكم عليه بالغلط نابع من معايير نحويّة قياسيّة، ولذلك مظاهر شتّى في الدّرس اللغوي توسّع في ذكرها سعيد الأفغاني، الذي ذهب إلى أنّ الأولى الأخذ بهذه النّصوص الفصيحة في التقعيد لا الطعن فيها[١٢].

إنَّ هذا الحكم بالغلط في الدَّرس اللُّغوي ليس محصوراً في موضعٍ أو موضعين قالهما سيبويه بحق استعمال فصيح، بل إنَّ ذلك يطالعنا في حقّ قراءة سبعيّة، كما هو في نصّ الفرّاء حول قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[١٣] قد اختلف فيه القرَّاء ، فقد قال بعضهم: هو لحنٌ، ولكن نمضي عليه لئلاَّ نخالف الكتاب، حدَّثنا أبو العبَّاس قال: حدَّثنا محمَّد قال: حدَّثنا الفرّاء قال: حدَّثني أبو معاوية الضرير عن هاشم بن عُروة بن الزُّبير عن أبيه عن عائشة أنَّها سُئِلت عن قوله في النِّساء: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[١٤]، وعن قوله في المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ﴾[١٥]. وعن قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[١٦]، فقالت: يا ابن أخي هذا كان خطأ من الكاتب، وقرأ أبو عمرو : "(إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)" واحتجَّ أنَّه بلَغَه عن بعض أصحاب محمَّد ﷺ، أنَّه قال: "إنَّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب"[١٧].

هذه الرِّواية بإسنادها تدفعنا إلى حمل النَّص على محمل الدِّقة والجدّة، لا سيّما أنَّ هذه الرِّواية مؤكَّدة في مصادر أخرى[١٨]، مع الأخذ بعين الاعتبار منْ نفى صحة هذه الرواية وفنّدها؛ لئلا يوسم القرآن باللحن[١٩].

مثل هذه الأحكام الصَّادرة من النُّحاة تطالعنا في معرض الحديث عن بعض القراءَات؛ لأنَّ النُّحاة كانوا يحتكمون إلى قواعدهم التي استنبطوها، أو أنَّ تأويل القراءة كان يخفى على بعض النُّحاة فيسارع النحوي إلى الطَّعن فيها، أو في القارئ، كما ذهب أبو علي الفارسيّ إلى توهيم القارئ في قراءة (هِئتَ لك) بكسر الهاء وفتح التاء[٢٠].

تغليط القرّاء مسألة بيّنة في الدّرس اللغويّ، ففي قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾[٢١] قرأ الجمهور: يؤده بكسر الهاء ووصلها بياء، وقرأ قالون باختلاس

الحركة، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والأعمش بالسكون، قال أبو إسحاق: "وهذا الإسكان الذي رُوي عن هؤلاء غلط بيّن؛ لأنّ الهاء لا ينبغي أن تُجْزم"[٢٢].

إنّ الحكم بالغلط على الاستعمال يطالعنا عند الفرّاء، ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[٢٣]، قال الفرّاء: "كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في يؤده، وقوله: ﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾"[٢٤]، و﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾"[٢٥] و﴿خَيْرًا يَرَه﴾ و﴿شَرًّا يَرَهُ ﴾"[٢٦]. وفيه مذهبان: "أمّا أحدهما فإنّ القوم ظنوا أنّ الجزم في الهاء، وإنّما هو فيما قبل الهاء، فهذا ، وإن كان توهماً، خطأ. وأمّا الآخر فإنّ من العرب من يجزم الهاء إذا تحرّك ما قبلها"[٢٧].

وهذا الحكم بالغلط أو اللحن نجده في موضع آخر ، ففي قوله تعالى: ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[٢٨] قال أبو حيّان: "قرأ أبو السّمال : (فيما شجْر بينهم) بسكون الجيم، كأنه فرّ من توالي الحركات، ثم قال: وليس بقوي لخفة الفتحة بخلاف الضمة والكسرة، فإنّ السكون بدلهما مطّرد، على لغة تميم، وقد عدّ الخليل وسيبويه هذا من اللحن، لأنّ الفتحة لا تحذف؛ لخفّتها"[٢٩].

وضعَ شيوعُ مظاهر كثيرة خالفت القياس في باب التوابع، والشرط، والنّواسخ، وغيرها، العلماءَ أمام ظاهرة لغويّة تحتاج إلى التّأويل؛ لئلا توسم اللُّغة ونصوصها بالخطأ أو الشُّذوذ، وهو وصف لم يتورَّع بعض العلماء عن إطلاقه على ما جاء مخالفاً لمقاييسهم؛ كالذي طالعنا في النصوص السَّابقة، ولهذا كان التّأويل مظهراً بارزاً في الدَّرس اللُّغوي لتطويع هذه النُّصوص الفصيحة المخالفة لقواعد النُّحاة، فعندما حمل الخليل قول الأعشى:

إنْ تَرْكبُوا فركوبُ الخَيْلِ عادتُنَا أو تَنْزِلونَ فإنَّا مَعْشرٌ نُزُل

برفع (تنزلون) عطفاً على (تركبوا) المجزومة، عدَّ الخليل ذلك من باب التّوهُّم؛ أي توهُّم عدم وجود الجازم؛ لأنَّه يبحث عن تطويع الشّاهد للقاعدة النّحويّة، لا سيّما أنَّه شاهد فصيح ومن عصر الاحتجاج، ومع هذا نجدُ سيبويه يرفض صراحةً هذا التّأويل؛ لأنَّه بعيد عن منطق اللُّغة، قال: "والإشراك على هذا التّوهُّم بعيدٌ كبُعدٍ ولا سابقٍ شيئاً"(٣٠).

هذا التّأويل يمكن أن يكون مباحاً وميداناً فسيحاً في باب الشّعر وكلام العرب، أمَّا في القرآن، فكان بعض العلماء ينسبون اللّحن إلى الكاتب أو القارئ أي إلى الأداء البشري؛ لأنَّ النَّص القرآنيّ له قدسيته، ففي الرّواية التي تُسْنَد إلى عثمان أنَّه نظر في المصحف، فقال: أرى لحناً وستقيمه العرب بألسنتها(٣١) نجد أبان بن عثمان بن عفَّان يفسّر المخالفة الإعرابيّة بالتّأويل، روي أنَّ الزبير بن العوّام قال: "قلتُ لأبان بن عثمان بن عفَّان: ما شأنها كُتِبتْ و(المقيمين)؛ قال: إنَّ الكاتب لمَّا كتب (لكن الراسخون في العلم) حتى إذا بلغ، قال: ما أكتبُ؟ قيل له: اكتب: والمقيمين الصَّلاة، فكتب ما قيل له"(٣٢). وهذا تأويل على سبيل الحكاية لتفسير النّصب وتوجيه النّص؛ لئلا يوسم بالغلط.

إنَّ كتبة القرآن وجامعيه، هم من أصحاب الرَّسول ﷺ، وهم من أبناء اللُّغة الفصحاء، فكيف يقعون في مثل هذه الأخطاء، لهذا نجد العلماء يروون عنهم الخطأ ويطلبون تأويلاً للنَّص من اللُّغة نفسها، قال الزَّجَّاج ردّاً على من لحّن كتبة القرآن: "الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ، وهم أهل اللُّغة، وهم القُدوة، وهم قريبو العهد بالإسلام، فلا يتركون في كتاب الله شيئاً يصلحه غيرهم، وهم الذين أخذوا عن رسول الله وجمعوه، فلا ينبغي أن يُنسب إليهم هذا الخطأ، والقرآن محكم لا لحن فيه، ولا تتكلَّم العرب بأجود منه في الإعراب"(٣٣). فإذا كان هنالك إقرار بوجود اللحن في بعض مظاهر الاستعمال اللغويّ الذي يحتجّ به، فالأولى أن يُؤخذ ذلك بالاعتبار في

تقعيد القواعد لا البحث عن أوجه من التأويل لتطويع النصوص للقواعد، ولهذا أخذ الأفغاني على النحاة إهمال نصوص كثيرة يجوز الاحتجاج بها، أمّا القرآن فلم يُنسب الغلط إليه، بل إلى بعض مظاهر أدائه من القراءات التي حُملت على جهل القارئ أو عدم درايته[٣٤].

وهذا الموقف من حيث دفعُ الغلط واللَّحن عن القرآن وكتبته، يُطالعنا عند جمهور المفسرين، مثل أبي حيَّان[٣٥]، والزَّمخشريّ[٣٦]، وابن كثير[٣٧]؛ لأنَّهم وجدوا تفسيراً لغويّاً يجيزه النِّظام النّحويّ، ويقتضيه المعنى، وكان التّأويل مدخلاً واسعاً للعلماء في توجيه هذه الآية، فقد حملها ابن عطيّة على العطف على الضمير المجرور في (منهم)، وإن كان العطف على الضمير يوسم بالضعف[٣٨]، وقيل: إنَّها معطوفة على (ما)، أو على الكاف في (قبلك)[٣٩].

وللمدرستين البصريّة والكوفيّة وجهتا نظر في العطف على الاسم المجرور، أو تقدير فعل محذوف في هذه الآية[٤٠]. وحملت على النَّصب لا على الجرّ عند طائفة من العلماء[٤١]. فالحركة الإعرابية (الياء) علامة نصب وجرّ في جمع المذكر السالم؛ ممَّا وسَّع دائرة الاحتمالات الإعرابيّة وتعدُّد أوجه التّأويل النّحويّ فيها بين النّصب والجرّ.

المواضع التي حصلت فيها مخالفة إعرابيّة للقياس، وخروج عن القاعدة القياسيّة متنوِّعة في أبواب النَّحو، فمنها مسائل كثيرة جاءت في باب النعت الذي يقتضي فيه القياسُ المطابقة بين النعت والمنعوت في الإعراب، ومن مظاهر المخالفة في النّعت قراءة قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾[٤٢]، فجمهور القرَّاء على جرِّ (عالم) إتباعاً للفظ الجلالة (الله) المجرور قبله، وقرأ بعض القرَّاء بالرَّفع: (عالمُ)، وحملت هذه القراءة على القطع لا على الإتباع، ولكنَّ الجرّ أجود وأعلى[٤٣]. إنَّ هذا النّوع من المخالفة الإعرابيّة له مظاهر شتَّى في القرآن الكريم

وقراءَاته، وتراوحت آراء النُّحاة فيها بين اللَّحن والتضعيف، أو طلب التّأويل والتوجيه بما يخدم المعنى ويستقيم مع القاعدة النّحويّة[٤٤].

ومثل هذا الخروج عن القياس الإعرابي، يُطالعنا في باب البدل الذي يقتضي أن يتبع ما قبله في الإعراب، ومن أمثلته قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ﴾[٤٥]، فقد قرئت (آزر) بالرَّفع، وهي في الأصل في موضعِ جرّ حسب قواعد الإعراب، وهي قراءة يعقوب، وأُبيّ، وابن عبَّاس، والحسن، ومجاهد، وجمهور القرَّاء؛ بالرَّفع. وحملت هذه القراءة على أوجه من التّأويل تعيد النَّص إلى القياس النّحويّ، فقيل: إنَّه محمول على النِّداء، حملهم على ذلك أنَّها جاءت في مصحف أُبيّ: يا آزر، بإثبات أداة النِّداء[٤٦]، فيكون الضّمّ صحيحاً.

لقد جاءت المخالفة الإعرابيّة في الشِّعر في باب البدل أكثر منها في القراءات القرآنيّة، وقد وردت شواهد شعريّة من عصر الاحتجاج اللُّغوي غير مطابقة للقاعدة الإعرابيّة، فكانت ميداناً فسيحاً للتأويل والتّوجيه بما يطوِّعها للقواعد النّحويّة القياسيّة، أو يضعها في باب الضّرورات الشّعريّة[٤٧].

كما نجد أمثلة لهذا الخروج عن القاعدة القياسيّة في باب التوكيد الذي يكون فيه المؤكِّد تابعاً للمؤكَّد في حركته الإعرابيّة، ولكنَّ المخالفة برزت في القرآن الكريم في قراءَة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[٤٨]، إذ قرئت (كلُّه) بالرَّفع على خلاف القياس النّحويّ الذي يقتضي النَّصب، وحُملت هذه القراءة على القطع[٤٩]؛ أي أنَّ (كلّه) جاءت مبتدأ وخرجت من سياق التّوكيد المعنويّ المنوط بها، ليحصل التّوكيد بجملة مؤولة بسبب انقطاع التّبعيّة الإعرابيّة.

لقد نفى العلماء جواز القطع الإعرابي في باب التّوكيد، لأن الغرض منه إفادة التوكيد لا القطع، غير أنّ أمثلة منه وردت في الاستعمال الفصيح وحملت جميعها على التّوهُّم[٥٠]، الذي عدّ مرادفاً للغلط في كثير من مواطن الدّرس اللغويّ، وكان

التّوهم فيها مُدخلاً لتبرير هذه المخالفة؛ لأنك تستطيع توهّم ما شئت حتى يستقيم الشّاهد مع القياس النّحويّ.

هذا النّمط من المخالفة الإعرابيّة في التوكيد عدّهُ سيبويه من الغلط، وقصد به التّوهُّم، قال: "واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطونَ فيقولون: (إنَّهم أجمعون ذاهبون)، و(إنَّك وزيد ذاهبان)، وذلك أنَّ معناه الابتداء"[٥١]. وقد وجد لها سيبويه مدخلاً في التّأويل النّحويّ فحملها على القطع، فكأنَّهم قالوا: (إنَّهم هم أجمعون ذاهبون)، وعدَّه من التّوهُم[٥٢]، وهي مسالة لها مثيل عند الأخفش، الذي حمل قول العرب: (يا تميمُ كلَّهم) بنصب التوكيد ورفعه، على الإتباع أو القطع[٥٣].

إن للحمل على الغلط مظاهر في غير باب التوابع في الدَّرس اللُّغوي، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةَ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾[٥٤]، "قرأ حمزة بإضافة (مائِة) إلى سنين ولم يضف الباقون"[٥٥]. لقد خطَّأ هذه القراءة المبرّد في (المقتضب)، قال: "وقد قرأ بعض القرَّاء بالإضافة، فقال: (ثلثمائِة سنين)، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنَّما يجوز في الشّعر للضّرورة"[٥٦].

ومثل هذا الحكم بالغلط يطالعنا أحياناً في بعض الأحكام التي تتعلّق ببنية الكلمة، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لاَ تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٥٧]، قرأ الجمهور (كِبْرَه) بكسر الكاف، وقرأ الخليل والأعرج ويعقوب الحضرمي بضم الكاف[٥٨]، وعلّق أبو عمرو بن العلاء على هذه القراءة بقوله: هو خطأ؛ لأنّ الكبر بضم الكاف في السنّ[٥٩].

المخالفة الإعرابيّة في باب العطف من أكثر المظاهر شيوعاً في الدَّرس اللُّغوي، وقد اتَّسع فيها مجال التّأويل والتقدير؛ ممَّا دعا العلماء إلى إفراد أبواب أو فصول لها في مؤلَّفاتهم، واستُقْصيَتْ عليها شواهدُ كثيرة من القرآن وقراءَاته وكلام العرب

وشعرهم، وقد برزت مظاهر التّأويل لهذه المخالفة في أبواب نحويّة منها: الحمل على الموضع، أو العطف على المعنى أو التّوهم، أو الحذف والقطع، أو التّقديم والتّأخير، أو الحمل على الجوار[٦٠].

مظاهر التّأويل النّحويّ لمخالفة القياس في باب العطف:

إنَّ ما عدَّه العلماء غلطاً عندما سمعوا بعض الأنماط اللُّغويّة المخالفة للقياس الإعرابي، لا يمكن أن ينسحب على القرآن الكريم، فكان التغليط للرُّواة أو الكتبة أو للقرّاء وليس للنصّ القرآني، فتلك الرِّواية التي تطالعنا عند الفرّاء وغيره من العلماء، وجاءت تفسيراً لمخالفةٍ القياس النّحويّ، تبيّن لنا أنّ المخالفة موجَّهة إلى الكتبة والرُّواة، وإن كانوا مجبولين على اللُّغة الفصيحة سليقةً، وكانت نابعة من نظرة شكليّة إلى النَّص؛ لأنَّ التّأويل والتعمُّق في توجيه النّص النّحويّ لم ينضج في عصر هؤلاء الكتبة، بل جاء في زمن لاحق لزمنهم، فليس لهم علم بالتقدير والحمل على اللَّفظ أو الموضع أو المعنى.

لهذا كانت النَّظرة المتقدِّمة إلى هذه النّصوص على أنّها من باب الغلط؛ لأنَّ دائرة التوجيه النّحويّ كانت في حدودها الضيّقة؛ والدَّرس النّحويّ نفسه كان في طور النشأة والولادة الجديدة، ولكن عندما يطالعنا نصّ من سيبويه يسم فيه نمطاً لغوياً بالغلط، فإنَّ الذي يمكن أن نلتمسه له هو الاحتكام إلى المعيار النّحويّ الصّارم وتقديس القاعدة النّحويّة، زيادة على سعة المفاهيم فقد يكون الغلط مرادفاً للتَّوهُّم دلالةً، لا سيّما أنّ لهما ذات المعنى اللُّغوي كما قال الخليل[٦١].

لقد كان موقف سيبويه في حكمه على النَّص اللُّغوي بالغلط كما في قولهم: إنَّك وزيد ذاهبان، وإنَّهم أجمعون ذاهبون (توكيد المنصوب بالمرفوع)، منبثقاً من القياس النّحويّ، ومنطلقاً من المنهج الذي يقوم على صرامة المعيار النّحويّ وقدسية القاعدة،

ومنطلقات هذا الحكم نابعة من قضية العامل النّحوي، ولكنّنا نجد هذا النمط اللغوي نفسه عند الكوفيين يشكّل شاهداً لقاعدة نحويّة بنوا عليها قياساً يجيز هذا الذي عدّه البصريون غلطاً[٦٢].

وبعيداً عن موقف البصريين والكوفيين من العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر، فإنَّ نظرة تداولية إلى النُّصوص التي وصفها سيبويه بالغلط، تنتهي بنا إلى ما يلي:

١- إنَّ هؤلاء العرب الذين وصفوا بالغلط في الأنماط اللُّغويّة المنسوبة إليهم هم من أبناء اللُّغة وعنهم أخذت، وبكلامهم اعتُدّ في بناء القواعد، وهم من عصر الاحتجاج، فالحكم على كلامهم بالغلط كان من الممكن أن يكون أدقّ لو قلنا إنَّ الاستعمال اللُّغوي يجيز هذه الأنماط، فلا يجوز أن يكون القياس النّحويّ غالباً على السَّماع الاستعمالي في هذه الأنماط، لأنَّ المسألة بالنسبة لسيبويه والبصريين تتعلَّق بالعمل النّحويّ ليس إلاَّ.

٢- إنَّ النَّظر إلى هذه الأنماط من زاوية المعنى والدّلالة لا نجد فيه أيّة مخالفة، فقولهم: إنَّك وزيد ذاهبان، ليس فيه فرق في المعنى عن القياس الذي يوجب أن تقول: إنَّك أنت وزيد، أو إنَّك وزيداً، أو إنَّك ذاهب وزيدٌ، أو غيرها من الأنماط التي عُدَّت قياسيّة، فإذا كان أداء المعنى هو ديدن العرب في بلوغ المراد في التّعبير، فإنَّ مسألة العمل النّحويّ وعامل الرفع والنصب لم تكن في أذهانهم البتّة وهم ينتجون اللغة.

إنَّ توجيه هذه الأنماط اللُّغويّة وغيرها ممَّا خرج على القياس وخالف القواعد المعيارية؛ دعاهم إلى مظاهر من التّأويل النّحويّ مبعثه -لأول استجلاء- بلاغة القرآن الكريم وبيانه، والكشف عن كنه فصاحته وإعجازه، ومبعثه الثاني البحث عن

سبل لموافقة الشكل للمقتضى القواعديّ والقياس النّحويّ، بعيداً عن القبول بمبدأ الغلط والإذعان له.

لقد تمخّض هذا التّأويل عن ابتكار ظواهر تعليليّة في النّحو العربي، فكان الحمل على الجوار، والتّقديم والتّأخير، والحذف، والقطع، والحمل على اللفظ أو الموضع، والمدح والذم والاختصاص، والحمل على الحكاية، والحمل على المعنى أو التّوهُم- مظاهر واسعة لتأويل النُّصوص التي جاءت مخالفة في ظاهرها للقياس النّحويّ، وهذه ظواهر تأويليّة تحمل في طيَّاتها دلالات رحبة على سعة العربيّة، واتساع أفق النَّظر النّحويّ، وتكشف ملامح دلاليّة تفسِّر بديع البلاغة وعمق طرائق التّعبير عن المعنى في هذه اللُّغة، وتستنطق أوجه دلائل الإعجاز البيانيّ في القرآن الكريم.

إنَّ مظاهر المخالفة الإعرابيّة في باب العطف يمكن أن نوجز تأويلها بالظّواهر الآتية، من خلال أمثلة مختصرة عليها رغبة في الإيجاز.

١- الحمل على الجوار:

نالت هذه المسألة حظّاً وافراً من الدّراسة، وألّفتْ فيها أبحاث ومصنَّفات، من أهمّها كتاب عبدالفتاح الحموز (الحمل على الجوار في القرآن الكريم)، وفي هذا الكتاب ما يُغني عن تكرار مفهومها وموقف العلماء منها وجهودهم في دراستها ومظاهرها في القرآن وقراءاته، والجوار في أيسر تعريفاته أن تأخذ اللَّفظةُ الحركةَ الإعرابيّةً للفظة مجاورة لها وقياسها غير ذلك، ومن أمثلته في القرآن الكريم الآية المشهورة: ﴿أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[٦٣]، فقد جاءت (ورسوله) بالأوجه الإعرابيّة الثّلاثة؛ رفعاً ونصباً وجراً، ووجهها القياسيّ الظّاهر النَّصبُ عطفاً على لفظة (الله). وقرئت بالجرِّ لمجاورتها لفظة المشركين المجرورة قبلها (وحاشا لله أن يبرأ من رسوله براءته من المشركين)، وفيها أوجه أخرى من التّأويل[٦٤]. إنَّ القول

بالمجاورة ليس بسبب الياء في المشركين، بل لأنَّ الاسم قبلها مجرور بحرف جر أصلاً، فالياء في جمع المذكر السالم علامة نصب وجرّ، فالنظرة الشكلية دفعتهم إلى القول بالجوار، ويمكن أنْ يقال: إنَّ (ورسوله) جاءت مخالفة في حركتها في الإعراب؛ لأنَّ المعنى يقتضي أن لا يستوي لفظ الجلالة مع لفظ الرسول في درجة البراءة من المشركين، فالمعطوف لا يدخل في حكم المعطوف عليه من حيث درجة التوكيد، فليس هناك مساواة في درجة البراءة بين المعطوف عليه والمعطوف[٦٥]. إنَّ حرف العطف هنا يقوم بوظيفة ربط نحويّ بين عناصر الجملة أكثر من عمله في مسألة الإتباع والمطابقة في الحركة الإعرابيّة التي يوجبها القياس النّحوي.

الحمل على الجوار يطالعنا في مواضع أخرى من القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾[٦٦]، لقد حُمِلَت (المشركين) على الجرِّ لمجاورتها المضاف إليه (الكتاب)[٦٧]؛ وكان الأولى أن تُحمل على العطف على الاسم المجرور وهو (أهل)؛ فيكون ذلك من باب الحمل على الظّاهر، وإن لم تختلف الحركة الإعرابيّة في (المشركين)، فلا حاجة للقول بالجوار ما دام الظاهر أكثر قبولاً..

القول بالجوار في هذه الآية لا مسوّغ له سوى أنَّ أحد أوجه التّأويل تجيز ذلك، فلا الحركة الإعرابيّة تقتضيه؛ لأنَّه يمكن حملها على الظاهر، ولا المعنى يستدعيه، وكل ما في المسألة أنَّ التّأويل أباح هذا التقدير، فقال به علماء ممّن يستهويهم البحث عن الإغراب في التّأويل، ووصفهم الجرجاني بقوله: "قوم يحبّون الإغراب في التّأويل، ويحرصون على تكثير الوجوه، وينسون أنّ احتمال اللفظ شرط في كلّ ما يُعدل به عن الظاهر"[٦٨].

وثمّة آية قرآنيّة أخرى أكثر جدلاً حملت في بعض تأويلاتها على الجوار، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾[٦٩]، فقد قرئت (أرجلِكم) بالجرِّ في أحد الأوجه[٧٠]، وفُسّر الجرّ بالمجاورة للفظة (رؤوسكم) المجرورة قبلها، فاقتضى ذلك تغييراً في الحكم الشرعي بسبب تغيُّر الوجه النّحويّ، يتمثَّل في جواز المسح للأرجل، وقد أخذ هذا الموضع مساحة كبيرة من التّأويل النحوي[٧١].

أمثلة الحمل على الجوار كثيرة في الدَّرس اللُّغوي، ووردت عليه أمثلة في الشِّعر العربيّ أيضاً[٧٢]. وهذه الشَّواهد تدخل في دائرة التّأويل النّحويّ تفسيراً لمخالفة الحركة الإعرابيّة والقياسية، وتلبية لمتطلبات نظرية العامل النّحويّ، التي تقتضي تفسير الحركة من وجهة النَّظر النّحويّة، ولهذا نجد أنَّ العامل والتّأويل طغيا على التداول الاستعمالي والبحث عن المعنى الذي يتحقق مع وجود المخالفة الإعرابيّة للقياس.

وعلى الرّغم من أنّ الحمل على الجوار مظهر بارز من مظاهر التّأويل النّحوي، إلاّ أنّنا نجد أنّ بعض المواضع التي حملت عليه معدودة في الغلط، يقول سيبويه: "وقال الخليل، رحمه الله، لا يقولون: إلاَّ هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ، من قِبَل أنّ الضبّ واحدٌ والجحر جُحْرانِ، وإنَّما **يَغلطون** إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل وكان مذكَّراً مثلَه أو مؤنَّثاً، وقالوا هذه جِحرَةُ ضِبابٍ خَربةٍ، لأنّ الضِّبابَ مؤنَّثةٌ؛ ولأنّ الجِحرَةَ مؤنثٌ، والعدّة واحدة فغَلِطوا، وهذا قولُ الخليل رحمه الله، ولا نرَى هذا والأوَّلَ إلاّ سَواءً؛ لأنّه إذا قال: هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدِمٍ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبِّ مثلُ ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبِّ"[٧٣].

٢ – التّقديم والتّأخير:

لا أقصد بالتّقديم والتّأخير هنا الرتبة النّحويّة، بل المقصود التّقديم والتّأخير الذي يفضي إلى تسويغ حركةٍ إعرابيّة وتوجيه نصّ لغويّ جاء على خلاف القاعدة، فثمّة مسألة نحويّة اختلف فيها البصريون والكوفيون، وهي العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر، واحتجَّ الكوفيون لرأيهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[٧٤]، على أنَّ (الصابئون) عطفت على

موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر (مَنْ آمن بالله)، فردَّ على ذلك البصريّون بأنَّ في الآية تقديماً وتأخيراً؛ أي فيكون الخبر واقعاً ثمَّ حصل العطف أو الاستئناف؛ أي أنَّ الآية لا شاهد فيها من وجهة نظر البصريين[٧٥]، وذهب سيبويه والخليل إلى القول بالتّقديم والتّأخير في هذه الآية لتسويغ رفع (الصابئون)[٧٦].

لعلّ منطلق البصريين والكوفيين في هذه الآية نابع من الاختلاف في عمل (إنَّ) الرفع في الخبر أو عدم الرفع؛ أي أنَّ المسألة تتعلَّق بالعامل النّحوي لا بالمعنى في ذهن البصريين والكوفيين، ولذلك جاءت تأويلات النُّحاة لها منطلقة من توجيه الحركة أو المظهر الشّكلي، لا البحث في الدّلالة والمعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُواْ اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[٧٧]. قرأ ابن أبي عبلة: (وبالوالدين إحسانٌ) بالرفع وهو مبتدأ، والخبر مقدّم، وقال أبو حيان: لو رفع الإحسان بالباء إذا لم يظهر الفعل كان صواباً[٧٨]، كما تقول في الكلام : أحسن إلى أخيك، وإلى المسيء الإساءةُ[٧٩].

وفي قوله تعالى: ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[٨٠]. قرأ ابن أبي عبلة وعيس: (لاهيةٌ) بالرفع على أنه خبر مقدم[٨١]. ووجّه الفرّاء والكسائي هذه القراءة على التقديم والتأخير[٨٢]. وهو تأويل يأتي استجابة لتعليل الحالة الإعرابيّة القائمة، بعيداً عن تغليط القراءة أو تلحينها.

التّقديم والتّأخير مظهران من مظاهر التّأويل بحث فيهما العلماء عن سبيل لتخريج الحركة الإعرابيّة المخالفة في باب العطف، وهو تأويل نابع من سعة في النّظام النّحويّ الذي تجيز مثل هذا التّقدير الذي يوجد في ذهن النّحويّ دون أن يقصده الناطق باللُّغة، وإذا كان في القرآن له دلالات بلاغيّة إعجازيّة بيانيّة، فإنَّ

النُّحاة شغلوا أنفسهم بتبرير الحركة لا بطلب الدّلالة والمعنى في كثير من هذه المواضع.

٣- الحذف أو القطع:

إنَّ الحذف أو الحمل على القطع والاستئناف من مظاهر التّأويل النّحويّ، ويُعدُّ مدخلاً لتفسير بعض الأنماط اللُّغويّة التي وقع فيها مخالفة للقياس الإعرابيّ في باب العطف الذي يوجب المطابقة في الحركة الإعرابيّة بين المتعاطفين، وقد جاء الحذف على وجهين في باب العطف ينسجمان مع التقسيم الجملي، ويتوافقان مع تسويغ الحركة الإعرابيّة، فإمَّا أن يكون المحذوف اسماً لتسويغ حركة الرفع، واستكمال عناصر التركيب الجملي الاسمي، وإمَّا أن يكون المحذوف فعلاً لتبرير حركة النَّصب واستكمال عامل النَّصب في الاسم المنصوب، وما يتبع ذلك من معاني الاختصاص أو المدح أو الذم، ويتّسع باب القطع في النحو العربي ليشمل أبواباً نحويّة كثيرة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى، وقد خصّه محمد عبدالخالق عضيمة بأبواب في كتابه "دراسات في أسلوب القرآن الكريم"، وأفرد له عبدالفتاح الحموز كتاباً تناول فيه مظاهر الحمل على القطع وعلاقتها بالمعنى(٨٣).

وقد برز هذا التّأويل في قوله تعالى: ﴿لَّـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَـاةَ﴾(٨٤)، فمجيء (المقيمين) بالنَّصب وقبلها معطوف عليه مرفوع، وبعدها معطوف مرفوع، جعلها ميداناً للتّأويل والتّوجيه والخلاف بين النُّحاة، فوجود (الياء) علامة للنَّصب أو الجرِّ في جمع المذكر السالم أفسح المجال للتأويل بين النَّصب والجرّ، ولذلك قال بعض العلماء: إنَّها مجرورة عطفاً على الضمير المجرور قبلها؛ أي الضمير المتَّصل في (قبلك)، ومنهم من حملها على النَّصب مقدّراً فعلاً محذوفاً؛

لأنَّنا نستطيع أن نقدِّر فعلاً، ولا يجوز تقدير حرفٍ ناصبٍ في النّظرية النّحويّة، فكان التقدير: أعني، أو أخصّ، أو أمدح[٨٥].

وهذا التّأويل لم يسلم معه النَّص من الحمل على الغلط في الدَّرس اللُّغوي، فقد كان مادة للغلط في الرواية المشهورة عن السيدة عائشة – رضي الله عنها– والمنسوبة كذلك إلى الزبير بين العوّام، عندما سأل أبان بن عثمان بن عفان عن النَّصب، فطلب له التّأويل[٨٦]. وقد ردَّ الزَّجَّاج على من حمل هذه الآية على الغلط، بأنَّهم أهل اللُّغة وهم قريبو عهدٍ بالإسلام لا يُحمل عليهم مثل هذا الغلط[٨٧].

لقد تعدَّدت أوجه التّأويل في هذه الآية تعدُّداً بارزاً في مصنَّفات العلماء، وأرى أنَّه يدخل في دائرة التّسويغ الإعرابي للحركة من جهة، ودفع مسألة القول بالغلط أو اللَّحن من جهة أخرى[٨٨]، وكان من الممكن البحث في جانب وظيفي لحركة النَّصب بعيداً عن التمسُّك بعطف النَّسق وضرورة الإتباع الحركي بين المتعاطفين، فمخالفة (المقيمين) لما قبلها وما بعدها في الإعراب جاء تمييزاً لها؛ لأنَّ (المقيمين الصلاة) أعلى منزلة ومكانة وأكثر أهميّة من الإيمان بالكتب وإيتاء الزكاة، فالصلاة هي عمود الدِّين، فلهذا جاءت مميزة عن المؤمنين بالكتب السماوية والمؤتين الزكاة إعرابياً، فجاءت مخالفة في حركتها لتسليط الضوء عليها في السياق اللُّغوي الذي جاء وكأنَّه مخالف للقياس النّحويّ، وهي مسألة ألمح إليها أبو حيّان عندما أشار إلى أنّ النّصب جاء لإبراز أهمية الصّلاة[٨٩]. إنّ هذا يدخل في باب التّغيّر الأسلوبي الذي جاء لبيان فضل الصّلاة وأهميتها.

إنَّ تقدير الحذف يطالعنا في موضعٍ آخر من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[٩٠]، فقد جاءت لفظة (الصابرين) مخالفة في إعرابها للمعطوف عليه المرفوع قبْلها (الموفون) فطلبوا لها التفسير والتّأويل وقدَّروا فيها فعلاً محذوفاً على المدح؛ أي:

أمدح الصابرين[٩١]، وقد لمح أبو علي الفارسيّ في هذه المخالفة الإعرابيّة ملمحاً دلاليّاً جماليّاً يكشف بلاغة النّص القرآني، فقد روى عنه السمين أنّه نصّ على أنّ المخالفة أو المغايرة أبلغ في الكلام من أن يكون على اتّفاق الإعراب[٩٢]. إنّ هذا يمكن أن يدخل في باب الإعراب بالمعنى الذي يفسّر الحركة الإعرابيّة حسب مقتضيات المعنى القائم على التّأويل والتّقدير.

فمجيء (الصابرين) مخالفة للقاعدة الإعرابيّة القياسيّة في ضرورة الإتباع، يمكن أن ينطوي على قيمة معنويّة للصابرين قياساً بما قبلها من المعطوف عليهم، فجاءت مخالفة لما قبلها لبيان قيمة الصابرين في البأساء والضرّاء وتميُّزهم بهذه الصّفة، وقد يكون النصبُ عائداً لجذب الانتباه إلى هذه الصّفة والإنباء عن المدح فيها، فتمّ الانزياح الإعرابي ليتحقّق هذا الغرض[٩٣].

وتعدّد الأوجه الإعرابية قد يكون مظهراً لإبراز قدرة علماء اللغة والتفسير على الإحاطة بالوجوه المحتملة، فقد يقدرون محذوفاً تسمح به الصناعة دون أن تقتضيه الحركة الإعرابية، أو يستدعيه المعنى، غير أنّ النظام النّحوي يجيزه، وهذا واضح في تأويل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[٩٤]، فقد قيل إنّ (يمح) رفعت على الاستئناف وحذفت منها الواو لالتقاء الساكنين، أو لمراعاة الرّسم القرآنيّ، وقيل: هي خبر لمبتدأ محذوف؛ تبريراً لهذا الرفع غير الظاهر، وقيل: معطوفة على جواب الشرط[٩٥]. وكلّ هذا فيه خروج عن الظاهر لا يحتاج إليه النّص، ولا يستدعيه المقام، غير أنّ احتمالات التعدد الإعرابي تبيح القول به.

إنّ لتقدير الحذف على سبيل المدح أو الذمّ أو الاختصاص شواهد كثيرة في الشّعر العربي وكلام العرب[٩٦]. ولكنّ القرآن لا يجوز أن يُقاس بلغة الشّعر، ففيه من وجوه سعة التّصرف ما لا يجوز في القرآن، وقد قال أبو حيّان: "ولسنا كمن جعل كلام

الله تعالى كشعر امرئ القيس، وشعر الأعشى، يحمّله جميع ما يحتمله اللّفظ من وجوه الاحتمالات"[٩٧].

المدح أو الذمّ أو الاختصاص يقابله نوعٌ آخر من التّأويل وتقدير المحذوف في باب الرّفع، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٩٨]، مادة للخلاف النحويّ بين المدرستين البصريّة والكوفيّة في مسألة العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر[٩٩]. وتنوّعت التّأويلات النحويّة فيها[١٠٠]، والذي يعنينا من هذه التّأويلات أنّ الرفع كان على تقدير محذوف اسمي يبرّر علامة الرّفع، فقد قال الكسائي (الصابئون) رفع على الابتداء، وخبره محذوف[١٠١]، وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بأنّها معطوفة على الضمير المرفوع قبلها في (هادوا)[١٠٢]، وهو عطف لا تجيزه القاعدة المعيارية، ولكنّه كان ملجأً لتسويغ الرفع.

من الممكن النّظر إلى هذه المخالفة الإعرابيّة من زاوية التنوع الأدائي الجمالي الذي يكشف بلاغة النّص القرآني؛ بدلاً من الانصياع للحركة والعامل، ويتجاوز الدور النّحوي لوظيفة حرف العطف الذي يوجب الإتباع الإعرابي المعياري في الحركة، فالصابئون في هذه الآية جاءت مغايرة في الحركة الإعرابيّة لتمييز الصابئين عن الذين هادوا والنصارى؛ لأنّ الصابئين أبعد ضلالة وغيّاً، وهم غير مشمولين بالتأكيد الذي تحقق بدخول "إنّ" على الذين آمنوا وعلى الذين هادوا وعلى النصارى[١٠٣].

عدم شمول الاسم المعطوف بالتوكيد، وخروجه من دائرة التبعيّة يُخرج حرف العطف عن وظيفته المعياريّة التي تقتضي المطابقة في الإعراب، وينتقل به إلى وظيفة الربط بين مكوّنات الجملة دون الالتزام بالمعيار القواعدي، وهذا الربط له أمثلة أخرى في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ

اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾[١٠٤]، فقد جاءت (طائفة) مرفوعة وحقّها النَّصب نحويّاً، وقد خالفت العطف القياسي لبيان أنّ (طائفة) ليست مشمولة بالتوكيد الحاصل، فإذا كان الرسول ﷺ يقوم الليل وبعضه، فإنَّ الطائفة أقل قياماً أو ليست في مستوى الرسول ﷺ في هذا القيام، لهذا أُخْرِجتْ من حكم التّوكيد، وتلاشت القيمة المعياريّة لحرف العطف في الإتباع الإعرابي ليكون له وظيفة الربط بين مكوّنات الجملة بعيداً عن التبعيّة الإعرابيّة، وقد قال العلماء في ذلك: إنَّ هذا من باب العطف على الموضع؛ أي على موضع اسم (إنَّ)، ولهم فيها تأويلات[١٠٥]، ولو جاز لنا التسليم بهذا الرأي، فهذا يعني أن نفترض أنّ أداة التوكيد غير موجودة، فيكون هنالك مساواة بين الرسول والطائفة في المعنى من حيث القيام، وهذا مخالف للمعنى السياقي للآية التي تؤكّد قيام الرسول ﷺ دون توكيد قيام الطائفة.

٤ – الحمل على الموضع:

عُدَّت مسألة العطف على الموضع أو الحمل على الموضع، مسألةً قياسيّة في الدّرس اللُّغوي، فقد يشيع العطف على الموضع في العربية وهو عطف قياسي، وورد عليه شواهد ثرَّة من الاستعمال اللُّغوي، وتناولها العلماء بالدراسة والتّأويل[١٠٦]، ويُعدُّ هذا التّأويل مظهراً بيِّن المعالم في المخالفة الإعرابيّة بين المعطوف والمعطوف عليه، وفيه تأويل يُقصد منه تفسير المظهر الخارجي للتركيب اللُّغوي بما يسوّغ الحركة الإعرابيّة، ويخضع النصّ للقواعد المعيارية في وجوب تبعيّة المعطوف للمعطوف عليه من حيث الحركة، ونظراً لشيوع أمثلة هذا العطف في اللُّغة عُدَّ قياسياً، ولم يُعَدّ من باب الخروج عن القياس في بعض أبواب النَّحو.

وعلى الرّغم من الرأي الشائع بين جمهور العلماء في قياسيّة العطف على الموضع، إلاَّ أنّ بعضهم عدّه من الغلط، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[١٠٧]، وردت قراءة برفع (ملائكته) على خلاف القياس[١٠٨]. وقدْ عدّ

المازني هذه من الغلط، يقول: "غَلِط أحمد بن سليمان يوماً، فقرأ على المنبر: (إِنَّ اللَّهَ **وَمَلائِكَتُهُ** يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) ثم استحيا أن يرجع، ثم أرسل إلى النحويين، فقال: احتالوا لي، فقال عطفت على موضع الله، وموضعه رفع، فأجازهم"[١٠٩].

إنَّ حمل هذه القراءة على الغلط مردود بهذه الأمثلة الكثيرة من الحمل على الموضع في اللغة، ولعلّ الغلط المقصود هنا هو أنّه لم يلتزم القراءة المشهورة التي عليها جمهور العلماء، والتي يُتعبَّد بها في الصَّلاة، فالمسألة تتعلق بالتبعيّة الإعرابيّة بين المعطوف والمعطوف عليه، والتّأويل يأتي لاحقاً لتطويع اللغة للقواعد المعيارية، فأيّ غلط هذا الذي يخرج النصّ عن معناه العام عندما نقرأ: (إِنَّ اللَّهَ **وَمَلائِكَتَ**ُهُ) بالرفع أو النصب، إذا كان النظام النّحويّ يجيز هذه الوجوه، ويفرّق بين المعنى الدقيق من حيث التوكيد أو عدمه، فإذا كان هذا ديدن النّحويّ أو عالم اللُّغة، فلا أحسب أنّ العامة وأبناء اللغة تشغلهم هذه المخالفة الإعرابيّة بين النصب والضَّم، لا سيّما إذا أخذنا في الحسبان أنّ الحمل على الموضع مداره أقيسة النُّحاة ومصنَّفاتهم، لا فكر الناس بعامتهم، وهم لا يعرفون هذه التّأويلات ودلالة مصطلحاتها ومفاهيمها.

هذا الخلاف في التّأويل والتوجيه لا يقتصر على آيات من كتاب الله، بل نجد شواهد شعريّة شغلت النُّحاة في طلب العلّة لها، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا بشيءٍ يَرْقى، كما قال ابن قتيبة[١١٠]، ففي قول الفرزدق المشهور:

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَع مِن المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ[١١١].

طال الخلاف بين النُّحاة في طلب تفسير رفع (مجلف) وحقّه النَّصب، ويختصر ابن قتيبة الحكاية بأنَّ المسألة ضرورة شعريّة، وكلّ ما أتى به النُّحاة من العلل ما هو إلاّ احتيال وتمويه[١١٢].

٥- الحمل على المعنى أو التّوهُّم:

الحمل على التّوهُم جزء من ظاهرة أوسع سمّاها النُّحاة الحمل على المعنى، وبعض العلماء يجعل التّوهم والحمل على المعنى مترادفين، غير أنَّ الحمل على التّوهم لا يُحْمَل عليه القرآن، بل يُقال فيه الحمل على المعنى تأدُّباً.

لعلّ التفصيل في هذه المسألة تغنينا عنه دراسات ومؤلَّفات خصصت لها، وعلى رأسها دراسة عبدالله جاد الكريم في كتابه: "التّوهم عند النُّحاة"، الذي استقصى فيه كثيراً من متعلّقات هذا الموضوع، وكذلك محمَّد عبدالخالق عضيمة الذي عقد له فصلاً في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"[١١٣]، وكذلك فعل خليل الحسُّون، في كتابه "النحويون والقرآن الكريم"[١١٤]، وغيرها من الدراسات المختصّة بهذا الموضوع[١١٥].

والذي يعنينا من الحديث عن التّوهم أو الحمل على المعنى، كيفيّة المزاوجة بينه وبين الغلط في تفسير الأنماط اللُّغويّة والمسموعات الفصيحة والتوفيق بينهما وبين القواعد المعيارية، فقد كان التّوهم أسلوباً أو منهجاً في التوفيق بين المخالفة بين القياس والسَّماع في هذه التراكيب التي حُملت عليه. إنَّ الرَّبط بين التّوهم والغلط نابع من التوافق في المعنى المعجمي بين مصطلح التّوهم والغلط؛ فكلاهما بمعنى واحد[١١٦]. قال ابن منظور: "توهم الشيء تخيّله كان في الوجود أو لم يكن، أو وهِم إذا غلِط"[١١٧]. ومن هنا فإن وسم النمط اللغوي بالغلط قد يُقصد به في هذا الباب الحمل على التّوهم باعتباره ظاهرةً تعليليّة لتفسير الخروج عن القياس النّحويّ.

ومن أمثلة المخالفة الإعرابيّة التي حُملت على المعنى في القرآن، قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[١١٨]. قرأ أبو عمرو بالنَّصب وإثبات الواو (أكونَ)، وقرأ الباقون بالجزم[١١٩]، وقد حملت على توهم أنّ (أصدق) مجزومة قبلها، وعدّها الخليل كقول الشاعر زهير:

بَدا لي أني لستُ مُدْرِك ما مَضَى ولا سابقٍ شيْئاً إذا كَانَ جائِيَا

وقد حمل سيبويه هذا الشّاهد الذي عدّه الخليل نظيراً لهذه الآية على الغلط[١٢٠]، وحملها بعض العلماء على الموضع الذي يُعَدُّ قياساً[١٢١]، وقد ردَّ السَّمين حملها على التّوهم لقبحه، وقال: "ولكنّي لا أجد هذا اللّفظ مستعملاً في القرآن، فلا يُقال: جُزم على التّوهم لقبحه لفظاً"[١٢٢].

القول بالتّوهم مدعاته البحث عن تسويغ الحركة الإعرابيّة، فكان مطلباً يقتضيه العمل النّحويّ، ومن الممكن تأويله بما يوافق الدّلالة لا العامل النّحويّ، فمجيء الجزم هنا يعني القطع والتأكيد في الدخول مع الصالحين والارتقاء إلى مرتبتهم إذا تحقق التصدُّق، فلو نُصبتْ لعُطفت على جواب التّمني الذي قد لا يتحقّق. وقد يدخل هذا في باب تفسير المعنى وهو تفسير علل به العلماء بعض المواضع، ففي قوله تعالى: ﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾[١٢٣]، قيل في (تفرضوا) أقوال، منها: أنّه مجزوم عطفاً على (تمسوهن) أو منصوب بأن مضمرة، أو مجزوم بحرف جزم محذوف بقي أثره، وهو قول الزّمخشري، وهو توهم بعيد لا يُصار إليه إلا إذا عدّ من باب تفسير المعنى لا الإعراب[١٢٤].

الربط بين التّوهم والغلط مسألة تطالعنا في توجيه بعض الشواهد الشّعريّة التي حُملت على هذا التّأويل، فقد ذهب أبو البركات الأنباريّ إلى عدّ التّوهم من الغلط في قول زهير "ولا سابقٍ"، وقال: "العربيّ يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياسه"[١٢٥]، وهذا العدول قد لا يؤثر على المعنى؛ لأنّه لو كان مخالفاً للمعنى لكان ذلك سبباً في حصول اللبس الذي يحذر العربي من الوقوع فيه، ولهذا فإنَّ القول بالتّوهم جاء لتوجيه حركة لا لتأويل معنى وتفسير ؛ أيّ أنّه يدخل في دائرة نحو الجملة لا نحو النّص الذي يبحث عن المعنى في سياقاته وقرائنه، لا في العلامات الإعرابيّة فحسب.

والحقيقة تدعونا إلى القول بأنَّ القدماء لم يغفلوا جوانب المعنى في نظرتهم إلى المخالفة الإعرابية للقياس النّحويّ، فقد أشار الخليل إلى مسألة عدم الإخلال بالمعنى

في دخول العامل أو تقدير عدم دخوله، فقال معلِّقاً على أحد الشواهد الشّعرية التي جاءت فيها لفظة منصوبة عطفاً على اسم مجرور، بأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحتج إليها[١٢٦]. وهي مسألة يؤكِّدها السيوطي في قوله معلِّقاً على عطف التّوهم الذي عُدَّ من الغلط، بأنَّ العربيّ جوَّز في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له[١٢٧]. وهذا يعني أنَّ الالتفات إلى المعنى مسألة لم تغب عن ذهن العربي وهو يخالف القاعدة الإعرابيّة القياسيّة في باب العطف.

الأخذ بالمعنى في التّوجيه النّحويّ لم يغب عن ذهن بعض العلماء في ما حمل على التّوهم، قال أبو حيّان: "قرأ السّلميّ: (ألم ترْ)[١٢٨]، بسكون الراء، وهو جزم بعد جزم[١٢٩]" وحمل هذا الإسكان على التّوهم؛ أي توهم الراء آخر الكلمة[١٣٠]، وأشار الألوسي إلى أن هذا من باب إظهار أثر الجازم، والسّرّ فيه الإسراع إلى ذكر ما يهمّ من الدّلالة على أمر الألوهيّة وإدراكها حقّ الإدراك[١٣١].

الحمل على التّوهم تتسع دائرته عندما تتعدّد احتمالات اللفظ ودلالاته، وبخاصة في حال البناء، ففي قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[١٣٢]، فقد عُدّت (يصبر) مرفوعة في الأصل، وسُكّنت على توهم بناء اللفظة على وزن (عَضُد) طلباً للتخفيف، وتعدّدت أوجه (مَن) بين الشرطية والموصوليّة؛ فتعدّدت أوجه الاحتمال الإعرابي فيها وفي ما بعدها[١٣٣]. إنّ القول بالتّوهم تأويل تبريريّ للحركة الإعرابيّة، والمسألة في واقعها دلاليّة بحتة تتعلّق بدلالة (من) وهل ما بعدها مجزوم أو مرفوع، وإذا كانت جازمة فهل اللفظ المعطوف بعدها داخل في حكم الجزم أم لا؟

القول بالتّوهم أو الحمل على المعنى مظهر من مظاهر التّأويل التي تفسِّر الشكل الخارجي للجملة في محاولة لتسويغ الحركة، وهو مظهر من نحو الجملة الذي

يركّز على معياريّة الحركة وأثر العامل، وقد برز في مظهر يحاول جسر الفجوة بين القاعدة القياسيّة والاستعمال الخارج عنها، بما يتيحه النظام النحوي من أوجه احتماليّة في تقدير العامل، وبما يسمح به المعنى من تأويل.

الخاتمة:

كشفت الدّراسة عن أنّ بعض الاستعمالات اللغويّة الفصيحة وسِمت بالغلط من بعض النّحاة في بعض أبواب النّحو، وتنوعت دلالات الغلط بين الخطأ المخالف للقياس، أو التّوهم الذي يقصد به التأويل القائم على تصور وجود عامل أو عدم وجوده، وقد برز بعض هذه الأحكام على القراءات القرآنيّة والقرّاء، أي أنّها أحكام بالغلط على الأداء اللغويّ، لا على نصوص القرآن الكريم نفسه المنزه عن الغلط. وبرزت أيضاً بحقّ نصوص من الشّعر الفصيح، وبعض كلام العرب الذي يُحتجّ به.

لقد ظهرت مواطن كثيرة من الاستعمالات اللغويّة تعدّ من باب المخالفة للقياس الإعرابيّ، وعندما تعمّق البحث اللغوي وأرسيت قواعد التفكير النّحوي برزت ظواهر تعليليّة الهدف منها تأويل هذه الاستعمالات، وإخضاعها لقواعد النّحاة وأقيستهم، دفعاً للغلط واللحن عنها، وإبرازاً للقدرات النّحويّة لبعض العلماء الذين يحرصون على ذكر كلّ أوجه التأويل الممكنة؛ رغبة في الإحاطة بالوجوه المحتملة لتأويل النّصّ.

من هذه الظّواهر التأويليّة التي برزت في باب العطف: الحمل على الجوار، والحمل على الحذف والقطع، والتقديم والتّأخير، والحمل على المعنى أو التّوهم، أو الحمل على الموضع. وهي ظواهر أسهمت في تعدّد الأوجه الإعرابيّة، وبعضها يدخل في باب الإعراب بالمعنى والتفسير، وعلى الرغم من ذلك نجد أنّ بعض العلماء لم يعتدّ بمثل هذه الظواهر، بل اكتفى بالغلط مدخلاً لتوجيه النّصّ الذي حصلت فيه المخالفة.

إنّ الأحكام بالغلط نابعة في بعض مظاهرها من مسألة العامل النّحويّ، ونتيجة مذهب نحويّ صارم لا يتورع عن نقد النّصّ الفصيح، ووسمه بالغلط، على النّحو الذي

ورد في كتاب سيبويه في قول العرب: (إنّك وزيدٌ ذاهبان)، فكان الحكم مبعثه مسألة العامل، لا الدلالة والمعنى. وقد جاءت مظاهر التأويل أيضاً لتسويغ الحركة الإعرابيّة وتوجيه المثال بما يطوّعه لأقيسة النّحاة، موجهين عنايتهم إلى نحو الجملة، لا نحو النّص الذي يحاول البحث عن المعنى في سياقاته وقرائنه، لا في العلامات الإعرابيّة والمظهر الخارجي للجملة.

لقد بيّنت الدّراسة أنّ بعض أوجه التّأويل التي وردت في بعض مسائل العطف أغفلت جانب الدّلالة، وركّزت على تفسير الحركة، لأنّها تبحث عن تأويلٍ إعرابيّ يسمح به النّظام النّحويّ؛ لتفسير الشّكل الخارجيّ للجملة، بما يطوّعها للقواعد القياسيّة، وكان ذلك على حساب المعنى الذي يعني المتكلِّمَ والمتلقّيَ، زيادة على أنّ بعض أوجه التّأويل النّحوي تدخل في باب التّوسّع في استقصاء الأوجه الإعرابيّة التي يمكن حمل النّصّ عليها، فجاء بعضها بعيداً من المعنى، ولا يخلو من التّكلف.

وهذه الدّراسة تأتي لتدفع الغلط عن القرآن، وتسهم في ردّ دعوى من يدّعون وجود أغلاط نحويّة فيه، وتبرز مظاهر التّأويل لتلك الآيات في باب العطف التي تبدو في ظاهرها مخالفةً لقياس نحويّ ما، وتكشف أنّ بعض الأحكام بالغلط مردّها اختلاف اجتهاد في تقدير العامل النّحويّ بين النّحاة، وربّما عدّت مرادفة للتّوهم كعلة نحويّة يتوسعون فيها لتشمل الغلط.

لقد ظهرت الأحكام بالغلط على بعض النّصوص في مرحلة مبكرة من تاريخ نشأة الدّرس اللغويّ، ولكنّ المواضع التي حصل فيها خروج عن القياس النّحوي كانت ميداناً فسيحاً للتأويل في مرحلة متأخرة، وربما روعي فيها الجانب الدّلالي؛ لعدم الاقتصار على مسألة الحركة وتبريرها وعلاقة العامل النّحويّ بها، وإنما استشراف آفاق المعنى والدلالة، لا سيّما أنّ الإعراب بالمعنى طغى على فكر بعض العلماء المتأخرين.

هوامش البحث

(١) عضيمة، محمّد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ج١، ص١٩-٤٤. الأفغاني؛ سعيد، في أصول النّحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٧-٤٢.

(٢) سورة البقرة، آية٥٤.

(٣) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النجَّار، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ج١، ص٧٣-٧٤.

(٤) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن الكريم، تحقيق: فائز فارس، المطبعة العصريّة، الكويت، العامة، ط١، ١٩٧٩ج١، ص ٦٤.

(٥) سورة العاديات، آية١١.

(٦) الأخفش، معاني القرآن الكريم ،ج٢، ص ٢٥.

(٧) سورة التوبة، آية: ٣.

(٨) الأنباري، أبو البركات عبدالرَّحمن بن محمَّد (ت٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣، ١٩٨٥م، ص١٢٣.

(٩) سيبويه، عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ج٢، ص١٥٥.

(١٠) المصدر السابق، ج٤، ص١٦٠.

(١١) ابن عطية، أبو محمَّد عبدالحق بن غالب (ت٥٤١هـ)، المحرر الوجيز، تحقق: الرحالي الفاروق، الدوحة، قطر، ١٩٧٧م، ج١، ص١٣٤. السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العبّاس بن يوسف (ت٧٥٦هـ) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤، ج١، ص٢٩٠.

(١٢) الأفغاني؛ في أصول النّحو، ص ٧-٤٢.

(١٣) سورة طه، آية: ٦٣.

(١٤) سورة النساء، آية: ١٦٢.

(١٥) سورة المائدة، آية: ٦٩.

(١٦) سورة طه، آية: ٦٣.

(١٧) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، قدَّم له وعلَّق عليه: إبرهيم شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ج٢، ص٩٩-١٠٠.

(١٨) ابن قتيبة، أبو محمَّد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، دراسة: محمَّد سعيد عبدالعزيز، مراجعة: عبدالصبور شاهين، مركز الأهرام، القاهرة، ط١، ص٥٩؛ ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين (ت٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٤م، ج٢، ص١٥١.

(١٩) الأنصاري؛ أبو محمد عبدالله بن هشام (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ص٢٠-٢١.

(٢٠) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، الحجة للقرَّاء السبعة، تحقيق: بدر الدِّين قهوجي، وبشير حويجاني، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٤م، ٤٢٠/٤.

(٢١) سورة آل عمران، آية: ٧٥.

(٢٢) الأندلسيّ، أبو حيَّان محمَّد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م، ج٢، ص٥٢٤.

(٢٣) سورة آل عمران: آية ٧٥.

(٢٤) سورة النساء: آية ١١٥.

(٢٥) سورة الأعراف: آية ١١١.

(٢٦) سورة الزلزلة: آية ٧و٨.

(٢٧) الفرّاء، معاني القرآن، ج١، ص ١٥٨.

(٢٨) سورة النساء: آية ٦٥.

(٢٩) النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص٢٢٣.

(٣٠) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥١. ويقصد به شاهد زهير (ولاسابقٍ شيئاً).

(٣١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٥٩.

(٣٢) الطبري، ابن جرير، أبو جعفر محمَّد، جامع البيان، تحقيق: بشَّار عواد معروف، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ج٦، ص٧١.

(٣٣) الزَّجَّاج، أبو القاسم إبراهيم (ت٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ج٢، ص١٣٠-١٣١.

(٣٤) الأفغاني، في أصول النّحو، ص٧-١٨، وص ٤١-٤٣.

(٣٥) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج٣، ص٤١١.

(٣٦) المصدر السابق نفسه، ص٤١٢.

(٣٧) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، ج١، ص٨٩٠.

(٣٨) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج٤، ص٢٩٢.

(٣٩) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ١٣٤/٤.

(٤٠) الأنباري، أبو البركات عبدالرَّحمن بن محمَّد (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمَّد محي الدِّين عبدالحميد، دار إحياء التراث، القاهرة، ج٢، ص٤٦٨.

(٤١) النحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمَّد (ت٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٨م، ج٢، ص٥٠٤.

(٤٢) سورة المؤمنون، الآيتان: ٩١-٩٢.

(٤٣) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص٥٨٢.

(٤٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٦٢، وج١، ص٤٣٦؛ والفرّاء، معاني القرآن، ج٢، ص١٠٦، وج٢، ص٧٥؛ والعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين

(ت٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمّد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ج٢، ص٧٦٦؛ الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص٥٨٢؛ الحموز، عبدالفتاح، الحمل على الجواز في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٥م، ص٤٧.

(٤٥) سورة الأنعام، آية: ٧٤.

(٤٦) انظر: الزّمخشريّ، أبا القاسم جار الله (ت٥٣٨هـ)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ج٢، ص٣٨؛ والأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٤، ص٥٦١.

(٤٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٦؛ وابن هشم، جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: أبو عبدالله الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ج٢، ص٦٦٩.

(٤٨) سورة آل عمران، آية: ١٥٤.

(٤٩) السمين الحلبي، الدر المصون، ج٢، ص٢٣٩.

(٥٠) الحموز، عبدالفتاح أحمد، القطع نحوياً والمعنى، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م ، ص٦٩.

(٥١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٥.

(٥٢) المصدر السابق نفسه.

(٥٣) الرفايعة، حسين، ظاهرة العدول عن المطابقة في اللُّغة العربيّة، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك، ٢٠٠٣م، ص١٩٩.

(٥٤) سورة الكهف، آية: ٢٥.

(٥٥) انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٣٨٩-٣٩٠؛ القيسي، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءَات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٨١م، ج١، ص٥٨.

(٥٦) المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م، ج٢، ص١٧١.

(٥٧) سورة النور، آية :١١.

(٥٨) أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص٢١، والثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ج٧، ص٧٨.

(٥٩) الثعلبي، أحمد بن إبراهيم (٤٢٧هـ) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، دار الكتاب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ج٧، ص٧٨.

(٦٠) انظر: المبرّد، المقتضب، ج٣، ص٢٨١؛ ابن السّراج، أبو بكر محمّد بن سهل (ت٣١٦هـ)، الأصول في النّحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج٢، ص٦١-٦٨؛ الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، كشف المشكل في النّحو، تحقيق: هادي عطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط ١٤٠٤هـ/١٩٨٢م، ص٦٣٦؛ وابن هشام، مغني اللّبيب، ج٢، ص١٣٢؛ والسيوطي، جلال الدّين بن كمال (ت٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج٣، ص٢٠٩-٢١٠؛ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، بيروت، ١٣٧٠هـ/١٩٧٩م، ج٥، ص٢٧٧.

(٦١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م، ج٤، ص١٠٠، مادة (وهم).

(٦٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٨٥.

(٦٣) سورة التوبة، آية: ٣.

(٦٤) الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٢٣٣.

(٦٥) الحموز، عبدالفتاح، إنزياح اللسان الفصيح والمعنى، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٨م، ص٥٨.

(٦٦) سورة البيِّنة، آية: ١.

(٦٧) السمين الحلبي الحلبي، الدر المصون، ج ٦، ص ٥١٥.

(٦٨) الجرجاني، عبدالقاهر، أسرار البلاغة، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨١، ص٣٤٠.

(٦٩) سورة المائدة، آية: ٦.

(٧٠) ابن زنجلة، عبدالرَّحمن أبو زرعة، حجة القراءات، تحقق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م، ص٢٢١.

(٧١) الفرّاء، معاني القرآن، ج١، ص٣٠٢؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٦١١؛ مكِّيّ، الكشف، ج١، ص٤٠٦؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٤/ ص١٩١.

(٧٢) الفرّاء، معاني القرآن، ج١، ص٣٠٢؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٣٩٤؛ مكِّيّ، الكشف، ج١، ص٤٠٦؛ الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٤/ ص١٩١، الحموز، الحمل على الجوار، ٢٣-٤٤. السراحين، سلامة عايش، المغايرة في الدّرس اللغويّ في العربيّة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١١م، ص ١٦٥.

(٧٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٣٧.

(٧٤) سورة المائدة، آية: ٦٩.

(٧٥) الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٨٥-١٩٥.

(٧٦) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص١٥٥.

(٧٧) سورة النساء، ،آية: ٣٦.

(٧٨) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٣، ص٢٤٤.

(٧٩) الفرّاء، معاني القرآن، ج١، ص٢٦٦، النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص٤٥٤.

(٨٠) سورة الأنبياء، آية: ٣.

(٨١) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٦، ص٢٩٦.

(٨٢) الفرّاء، معاني القرآن، ج٢، ص١٩٧، النحاس، إعراب القرآن، ج٣، ص٦٣.

(٨٣) الحموز، القطع نحوياً والمعنى.

(٨٤) سورة النساء، آية ١٦٢.

(٨٥) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٦٢-٦٣. وابن عطية، المحرر الوجيز، ج٤، ٢٩٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص١٣٤.

(٨٦) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج١، ص٩٩-١٠٠؛ ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: محمَّد سعيد، ومراجعة: عبدالصبور شاهين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ص٥٩؛ وابن جرير، جامع البيان، ج٦، ص١٨.

(٨٧) الزَّجَّاج، معاني القرآن، ج٢، ص١٣٠-١٣١.

(٨٨) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن، ج٢، ص٥٠١؛ وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٥٩؛ والزَّجَّاج، معاني القرآن، ج٢، ص١٣٠؛ والأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٣، ص٤١١.

(٨٩) انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٤، ص١٣٤.

(٩٠) سورة البقرة، آية: ١٧٧.

(٩١) السمين الحلبي الحلبي، الدر المصون، ج٢، ص٢٥٠.

(٩٢) المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٠.

(٩٣) الحموز، انزياح اللسان العربي، ص٥٩.

(٩٤) سورة الشورى، آية ٢٤.

(٩٥) أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص١٢٧، الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ٤٦٨. الحموز، عبدالفتاح أحمد، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص١٥٠.

(٩٦) الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٤٦٩.

(٩٧) أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص١٠٣.

(٩٨) سورة المائدة، آية ٦٩.

(٩٩) الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٨٥-١٩٥.

(١٠٠) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٠؛ والفرّاء، معاني القرآن، ج١، ص٣١١؛ والزمخشري، الكشاف، ج١، ص٦٦١.

(١٠١) الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٦٦١.

(١٠٢) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج٤، ص٤٢١.

(١٠٣) الحموز، انزياح اللسان العربي، ص٥٩.

(١٠٤) سورة الزمّل، آية ٢٠.

(١٠٥) النحاس، إعراب القرآن، ج٣، ص٥٨٣؛ والأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج١، ص٥٦٣.

(١٠٦) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٦٦-٦٩؛ والمبرد، المقتضب، ج١، ص٢٨١-٢٨٥؛ وابن السراج، الأصول في النّحو، ج٢، ص٦١-٦٨؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص١٢٠-١٢٣؛ والحموز، عبدالفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٤م، ج٢، ص١٢١٥.

(١٠٧) سورة الأحزاب، آية ٥٦.

(١٠٨) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص٢٣٩؛ والسمين الحلبي الحلبي، الدر المصون، ج٥، ص٤٢٥.

(١٠٩) الزجّاج، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق (ت٣٣٧هـ)، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام هارون، الكويت، ١٩٦٢م، ص٤٤.

(١١٠) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م، ج، ص٨٩.

(١١١) الفرزدق، همام بن غالب (ت١١٤هـ)، ديوان الفرزدق، تحقيق: عبدالله الصاوي، القاهرة، ج٢، ص٥٥٦.

(١١٢) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص٨٩.

(١١٣) عضيمة، محمّد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ج٣، ص٢٨٦-٣١٧، ٥١٩.

(١١٤) الحسون، خليل، النحويون والقرآن الكريم، مكتبة الرسالة، عمَّان، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١٩١.

(١١٥) انظر: فلفل، محمَّد عبدو، التوهُّم، أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٩، السنة الرابعة والعشرون، عام ٢٠٠٠م، ص١٣٩-١٨٠؛ والأثري، محمَّد بهجة، مزاعم بناء اللغة على التوهُّم، مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد ١٥، ١٩٧٦م، ص٧١٩-٧٢٤؛ والحموز، التأويل النحوي في القرآن، ج٢، ص١١٧٦-١١٩٢؛ والسيِّد، رزق الطويل، ظاهرة التوهُّم في الدراسات النحويّة والتصريفيّة، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول، ١٩٨١/١٩٨٢م، ص٨١-٩٨.

(١١٦) الخليل، العين، ج٤، ص١٠٠، مادة (وهم).

(١١٧) ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج١٢، ص٦٤٣ (وهم).

(١١٨) سورة المنافقون، آية ١٠.

(١١٩) مكّيّ، الكشف، ج٢، ص٣٢٢؛ والفارسي، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة، وضع هوامشه وعلَّق عليه كامل الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج٢، ص٤١٢؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١، ص٣٤٢؛ ومكرم عبدالعال سالم، وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، جامعة الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ج٢، ص٢١٧.

(١٢٠) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص١٦٠.

(١٢١) المبرّد، المقتضب، ج٢، ص٣٢٩؛ ومكيّ، الكشف، ج٢، ص٣٢٣.

(١٢٢) السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١، ص٣٤٥، و ج٣، ص٣٠٢.

(١٢٣) سورة البقرة، آية٢٣٦.

(١٢٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٩٣-٩٤. الحموز. القطع نحوياً والمعنى، ص٢٣٢.

(١٢٥) الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٩١.

(١٢٦) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٦٧.

(١٢٧) السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين، (ت٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، مراجعة توفيق سعيد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٩٦م، ج٢، ص٥٨١.

(١٢٨) سورة الفيل، آية ١.

(١٢٩) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص٥١٢.

(١٣٠) المصدر السابق، ج ٢، ص٢٥٨.

(١٣١) الألوسي، شهاب الدين محمود (ت ١٢٧٠هـ) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، عني بتصحيحه ونشره محمود شكري الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٣٠، ص٦٤٧.

(١٣٢) سورة يوسف، آية٩٠.

(١٣٣) السمين الحلبي، الدر المصون، ج١٠، ص٥٥٢. والحموز، القطع نحوياً والمعنى، ص ١٨٦-١٨٧.

الحمل على النَّسب في العربيَّة

الدكتور عمر محمَّد أبو نوَّاس

الجامعة الألمانيّة الأردنيّة

ملخص

يأتي هذا البحث لدراسة المسافة بين القاعدة والاستعمال، القياس والسماع، من خلال النظر في الأنماط اللُّغويّة المحمولة على النسب في اللُّغة العربيّة، وقد تناولت الدراسة هذه الأنماط في الدراسات اللغوية عند القدامى والمحدثين، وأهم المسائل اللغوية التي وُجّهتْ عليها، فتناولتْ مسائل التذكير والتأنيث، والمسائل المتعلقة بالمشتقات، وبظاهرة الاستغناء، وبالتناوب اللغوي، وتكفَّلت بعرض أهم الصيغ والأمثلة والشواهد التي حُمِلتْ على النسب عبر تتبعٍ دقيقٍ لها في المعاجم والمصادر اللغوية.

وعُنيت الدراسةُ بقراءة هذه الظاهرة اللغوية انطلاقاً من واقعها التداولي الاستعمالي الذي طالما جنح إليه علماء لغتنا في دراستهم للأنماط اللغوية.

المقدّمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، والصلاة والسلام على النبي الهادي الأكرم، وبعد:

فقد استطاع علماء اللغة وضع القواعد والأسس التي تضبط أنماط اللغة، وتجمع شتاتها، وتقنّنها وفق أقيسة محدّدة، واعتمدوا في عملهم هذا على كمٍّ لا بأس به من الشواهد المسموعة التي يُحتجّ بها، فوضعوا القاعدة لتشمل الكثير والأغلب.

وبالرغم من المساحات الواسعة من الأنماط المستعملة التي شملتها تلك القواعد، إلا أنه ظلّ هناك كمّ لا بأس به من الأنماط اللغوية التي شاعت وانتشرت في لغة العرب شعرها ونثرها، ذكرها اللغويون لكنهم حاولوا النأي بها عن فضاءات التقعيد والقياس، واكتفوا من ذكرها في حدود المسموع والمنطوق.

من هنا، جاء هذا البحث، لينظر في ظاهرة الحمل على النسب في العربية _ ولسنا نقصد هنا النسب بالياء_ وإنما نقصد تلك الأنماط اللغوية التي دلت على النسب، ولكنها لم تشملها أطر القياس، فكانت خارجة عن سلطان التقعيد، سواء أكانت صيغاً صرفية بعينها دلّتْ دلالة مباشرة على النسب كـ (فعّال، فاعل، فعِل، ومفعال...)، أو لواصق صرفية استعملت للدلالة على النسب كهاء النسبة التي لحقت صيغ الجموع.

وقد وجدتُ في هذا الموضوع طرافة تؤكد أهمية التداول اللغوي ودوره في توجيه الأداءات اللغوية المختلفة، فحاولتُ تتبع هذه الأنماط في كتب اللغة ومعاجمها، فاعتمدت عليها اعتماداً مباشراً في جمع الأمثلة والشواهد الدالّة على ذلك، ثم قمت بدراستها وتحليلها.

ومن عملي هذا، أدركت أن ظاهرة الحمل على النسب وأنماطها كانتْ محل خلاف بين اللغويين في القول بقياسيتها أو سماعيتها، فأفردت المبحث الأول لذلك، ثمَّ ذكرتُ أثرها في التوجيه اللغوي وعلاقتها بالمسائل اللغوية المختلفة، إذ اعتمد عليها اللغويون، وانطلقوا من دلالاتها المختلفة في توجيه بعض المسائل التي خالفت قياسية القاعدة.

ثم انتقلت للحديث عن الأنماط اللغوية المحمولة على النسب ودلالاتها الصرفية، حيث رصدت الدراسة كمّاً لا بأس به من الأمثلة والشواهد النثرية والشعرية التي دلَّت دلالة واضحة على النسب.

وفي هذا السياق لا يمكن الزعم أنّ هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي تناولت ظاهرة النسب، بل سبقها مجموعة من الدراسات من مثل: دراسة إسماعيل عمايرة: "حوسبة الدرس اللغويّ – مثل من حوسبة أسماء أصحاب المهن"، ودراسة عماد سلمان سنينه: "النسب في العربية بين النظرية والواقع"، ودراسة سليمان بن إبراهيم العايد: "شواذ النسب"، إلا أنَّ هذه الدراسات لم تخصص لدراسة الأنماط المحمولة على النسب وأثرها في توجيه المسائل اللغوية.

"الأنماط اللغوية المحمولة على النَّسب في الدِّراسات اللُّغويّة بين القياس والسَّماع"

يُعدُّ الخليل بن أحمد (ت١٧٣هـ) من أوائلِ اللُّغويِّين الَّذين أشاروا إلى الصِّيغ المحمولة على النَّسب، وظهر هذا جليّاً فيما نقله سيبويه عنه: "وقال الخليل: إنَّما قالوا: (عيشة راضية)، وطاعم، وكاسٍ، على ذا، أي على (ذات رضا)، وذو كُسْوة وطعام، وقالوا: ناعل لذي النَّعل"[1].

(١) سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٤، (د.ت)، ٣٨٢/٣.

ونلحظُ ممَّا نقله سيبويه (ت١٨٠هـ) عن الخليل أنَّ مذهبهما يُرْجِع السَّبب في حَمل هذه الصِّيغ على النَّسب، إلى أنَّها لم تُجْرَ على الفعل، ويتَّضح ذلك في قول سيبويه: "فزعمَ الخليلُ أنَّهم إذا قالوا: دارع، لم يُخرجه على فَعَل، وكأنَّه قال: دِرَعيٌّ. فإنَّما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل، وكذلك قولهم: مُرضِع، إذا أراد ذات رضاع ولم يُجْرِها على أرضعت، ولا تُرضع، فإذا أراد ذلك قال: مرضعة. وتقول: هي حائضة غداً لا يكون إلاَّ ذلك؛ لأنَّك إذا أجْرَيتها على الفعل، على هي تحيض غداً، وهذا وجه ما لم يُجرَ على فعله فيما زعم الخليل"(١).

وقد حدَّد سيبويه الصِّيغ المحمولة على النَّسب بأوزانٍ محدَّدة، وحدَّد لكلِّ وزنٍ منها معنىً خاص بها. فقال: "أمَّا ما يكون صاحب شيءٍ يعالجه، فإنَّه ممَّا يكون فعَّالاً. وذلك قولك لصاحب الثِّياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوَّاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها جمَّال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها حمَّار، والذي يعالج الصرف: صرَّاف، وذا أكثر من أن يحصى. وربَّما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: البتِّيُّ، أضافوه إلى البتوت، فأوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: البتات. وأمَّا ما يكون ذا شيءٍ وليس بصنعةٍ يعالجها، فإنَّه ممَّا يكون (فاعلاً)، وذلك قولك: لذي الدِّرع: دارع، ولذي النَّبْل: نابل، ولذي النشَّاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن"(٢).

وذكر أيضاً صيغة (فَعِل)، فقال: "وقالوا: نهِرٌ، وإنَّما يريدونُ نهاري، فيجعلونه، بمنزلةِ عَمِل وفيه ذلك المعنى"(٣).

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٤، (د.ت)، ٣/٣٨٣-٣٨٤.
(٢) المصدر السابق، ٣/٣٨١.
(٣) المصدر السابق.

وتأسيساً على ما سبق، فإنَّ سيبويه قد حدَّد الصِّيغ الدَّالة على النَّسب بـ (فعَّال، وفاعل، وفعِل)، ويُلحظ من حديثه عن هذه الصِّيغ تأكيده كثرة سماع هذه الصِّيغ: "وذا أكثر من أن يحصى"(١).

وعدم تبنِّيه قياستها في النَّسب "وليس في كلِّ شيءٍ مِن هذا قيل هذا. ألا ترى أنَّك لا تقول لصاحب البُرّ: برَّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكَّاه، ولا لصاحب الشَّعير: شعَّار، ولا لصاحب الدَّقيق: دقَّاق"(٢).

وقد خالف بعض اللغويين مذهب الخليل وسيبويه، ومنهم الفراء (ت٢٠٧هـ) حينما قال بقياسيّة هذه الصِّيغ(٣). وكذلك خالف المبرِّد (ت٢٨٥هـ) سيبويه، حيث قال بقياسيّة صِّيغة فعَّال: "هذا بابُ ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة، لتدلّ من النَّسب على ما تدلُّ عليه الياء، وذلك قولك: لصاحب الثِّياب: ثوَّاب، ولصاحب العطر: عطَّار، ولصاحب البزّ: بزَّاز، وإنَّما أصل هذا لتكرير الفعل، كقولك: هذا رجلٌ ضرَّاب، ورجلٌ قتَّال، أي يكثر هذا منه، وكذلك خيَّاط، فلمَّا كانت الصنّاعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعلٌ؛ نحو: بزَّاز وعطَّار. فإن كان ذا شيءٍ؛ أي: صاحب شيءٍ بني على فاعل؛ كما بُني الأوَّل على فعَّال، فقلت: رجلٌ فارس، أي صاحب فرس، ورجلٌ دارع، ونابل، وناشب أي هذا آلته"(٤).

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٤، (د.ت)، ٣٨١/٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر هذا الرأي: ابن يعيش، موفّق الدين (ت٦٤٣هـ)، **شرح المفصَّل**، عالم الكتب- بيروت، ١٥/٦.

(٤) المبرِّد، محمَّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبدالخالق عضيمة،- القاهرة، ١٣٨٦هـ، ١٦١/٣.

أمَّا ابن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ)، فإنَّه سار على مذهب الخليل وسيبويه، وعَدَّ هذه الصِّيغ من الصِّيغ المسموعة، ولم يقل بقياستها: "... والقياس في جميع ذا أن تُنسب إليه بالياء المشدَّدة على شرائط النَّسب"[١].

ولم يختلف كلام ابن القطَّاع (ت٥١٥هـ) كثيراً عن ابن السرّاج وغيره، وأشار إلى استعمال هذه الصِّيغ ومعانيها.[٢]

واقتصر ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) على ذكر صيغتيّ (فعَّال، وفاعِل)، فقال: "واعلم أنَّهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور؛ وذلك لأنَّهم لم يأتوا بياء النِّسبة، لكنَّهم يبنون بناء يدلُّ على نحو ما دلَّ عليه ياء النَّسبة"[٣]، وذكر أنَّه ربَّما يُجمع بين البنائين (فعَّال، وفاعل) في شيءٍ واحد.[٤]

ورفض ابن يعيش رفضاً صريحاً عدَّ هذه الصِّيغ من القياس، واكتفى فيها بالسَّماع، فقال: "وهذا القبيل وإنْ كان كثيراً واسعاً فليس بقياس، بل يتبع فيه ما قالوه ولا يتجاوز"[٥].

أمَّا ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، فأكَّد أنَّ هذه الصِّيغ مقتصرة على السَّماع.[٦]

وعدَّ شُرَّاح الألفيّة هذه الصِّيغ من باب الاستغناء؛ أي أنَّها أغنت عن ياء النَّسب[٧].

---

(١) ابن السرَّاج، محمَّد بن سهل (ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، ٨٣/٣.

(٢) ينظر: ابن القطاع (ت٥١٥هـ)، **أبنية الأسماء والأفعال**، تحقيق: أحمد محمَّد عبدالدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٧م، ص٢٧٣.

(٣) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٣/٦.

(٤) المصدر السابق، ١٥/٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ابن عصفور، **شرح جمل الزَّجَّاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ت)، (د.ط)، ص٣١٠.

(٧) ينظر: ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت، (د.ت)، ٣٢٩/٤-٣٣٠؛ وينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ٢٠٠٣م، ٤٦٤/٢.

وأما السيوطيّ (ت٩١١هـ)، فقد عدَّ هذه الصِّيغ من شواذ النَّسب وحَملها على الاستغناء أيضاً[١].

ولم تختلف نظرة المعاصرين كثيراً عن نظرة القُدامى، إلاَّ أنَّهم انقسموا كما انقسم القُدامى بين مؤيِّدٍ للسَّماع، ومؤيِّدٍ للقِياس.

وأوَّل ما يُشار إليه من جهود المعاصرين في دراسة هذه الصِّيغ، قرار مجمع اللُّغة العربيّة في القاهرة، الذي تبنّى قياسيّة صيغة (فعَّال) للدِّلالة على النَّسب[٢].

وبالرغم من قرار المجمع الآنف الذكر إلا أنَّ بعض العلماء تبنَّوا وجهة النَّظر القائلة بسماعيّة هذه الصِّيغ، ومن هؤلاء عبدالفتَّاح الدجني[٣]. ومن المعاصرين الذين حمَلوا هذه الصِّيغ على السَّماع ولم يقولوا بقياسيتها، عبدالصَّبور شاهين، ورأى أنَّها صيغ يستغنى بها عن ياء النَّسب[٤].

وظلَّ التردُّد في قياسيّة هذه الأوزان أو سماعيتها مسيطراً على اللغويين، ومنهم ديزيره سقَّال، وقد ظهر جليّاً في حديثه عنها، إذ قال: "ثمّة بعض الأبنية المشبَّهة بالقياسيّة التي تغني عن النَّسب بالياء؛ أي أنَّها أوزان سماعيّة واردة بكثرة، حتَّى أنَّها تكاد تكون قياسيّة"[٥]. وذكر منها (فاعل، وفعَّال، وفعِل).

---

(١) السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، **همع الهوامع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية- الكويت، ١٧٥/٦.

(٢) ينظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر، ط٣، ٧٧٤/٤.

(٣) ينظر: الدجني، عبدالفتاح، **في الصرف العربي نشأةً ودراسة**، مكتبة الفلاح – الكويت، ط٢، ١٩٨٣م، ص٣٢٠-٣٢١.

(٤) شاهين، عبدالصبور، **المنهج الصوتي للغة العربيّة**، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٠م، ص١٦٦.

(٥) سقَّال، ديزيره، **الصرف وعلم الأصوات**، دار الصداقة العربية- بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص١١٢.

أمَّا أحمد الحملاوي، فرأى أنَّ هذه الصِّيغ محمولة على الاستغناء، وذكر منها (فاعل، وفعَّال، وفعِل، ومِفعال، ومِفْعِيل)، وعدَّ الوزنين الأخيرين من النَّوادر[1].

وعدَّ فخر الدِّين قباوة، هذه الصِّيغ من باب الاستغناء، وزاد على الصِّيغ التي ذكرها القدامى صيغة (مفعول)، ومثَّل عليها بـ (مجنون، ومشهور، وملعون)[2].

ورأى عبدالقادر عبدالجليل، أنَّ "كلاً من هذه الصِّيغ بطبيعة تكوينها الصَّوتيّ الذي يفضي إلى الدِّلالة على مصاحبة الفعل لصاحبه، أو مزاولته لحرفة، أو التكثير، فإنَّها تغني عن ياء النَّسب"[3].

ومهما يكن من أمر، فإنّنا نلحظ ممّا تقدّم أن علماء العربية القدامى والمحدثين، انقسموا بين قياسية هذه الصيغ وسماعيتها، وبعيداً عن هذا الخلاف يمكن القول: إن ثمَّة أنماطاً لغوية تركن بصورة أو بأخرى إلى الاستعمال اللغوي الذي لا يمكن أن نغفل أيّاً من جوانبه في أثناء التقعيد اللغوي، فالعرب استعملوا هذه الصيغ للدلالة على النسب، وهي صيغ تحمل بين دلالتها معانيَ صرفية محدّدة، تمثّلتْ بـ (ذي، وذات).

وهذا التخصيص الدلالي يكشف أن الاستعمال العربي لأسلوب النسب لم يقفْ عند حدّ ياء النسب فحسب، بل تجاوزها وأوجد لنا صيغاً بديلة تدل ما تدل عليه ياء النسب، وهي صيغ محدّدة واضحة المعاني استعملت في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي في عصور الاحتجاج، ووجهت بناء عليها الكثير من المسائل اللغويَّة، حتى كانت تلك الصيغ من التقنيات التي كانت تكأة لنحاتنا –بالرغم من

---

(١) أبو حمدة، محمَّد علي، **في العبور الحضاري لكتاب شذا العرف في فن الصرف**، دار عمَّار للنشر– عمَّان، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٥٣.

(٢) قباوة، فخر الدين، **تصريف الأسماء والأفعال**، ط٢، مكتبة المعارف– بيروت، ١٩٩٤م، ص٢٤٢.

(٣) عبدالجليل، عبدالقادر، **علم الصرف الصوتي**، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م، ص٤٤٥.

أنها كانت عند معظمهم خارجة عن دوائر القياس – في أبنيتهم المنطقية، وفي تأويلاتهم التصريفية، وفي أقيستهم اللغوية.

الحمل على النَّسب والمسائل اللُّغويّة:

أولاً: الأنماط اللغوية المحمولة على النَّسب ومسائل التذكير والتأنيث:

لقد وُجِّهتْ كثيرٌ من المسائل المتعلِّقة بالتذكير والتأنيث على ظاهرة الحمل على النَّسب، ولعلَّ من أهمِّ المسائلِ التي يُشار إليها بالبنان في هذا السِّياق، مسألة وصف المؤنَّث بالمذكَّر؛ إذْ إنه من الضروريّ اقتران الصِّفة بعلامة التأنيث إذا كان الموصوف مؤنَّثاً، إلاَّ أنَّ هناك جملةً من الأمثلة والشَّواهد التي حُذِفت منها علامة التأنيث التاء، مع أنَّ الموصوف مؤنَّث: "إنَّ في الكلام شيئاً كثيراً يشترك فيه المذكَّر والمؤنَّث، لا تثبت فيه الهاء في المؤنَّث، نحو قولهم: بعيرٌ ضامر، وناقة ضامر، وبعيرٌ ساعل، وناقةٌ ساعل"(١).

ولعلَّ الخليل حاول الوقوف على هذه المسألة وتلمَّس التوجيه اللُّغوي لها، فوجد أنَّ وصف المؤنَّث بالمذكَّر يمكن توجيهه على معنى النَّسب: "فهذا الخليل ابن أحمد، حمل قوله تعالى: ﴿السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ﴾(٢)، على معنى النَّسب؛ أي كأنَّه قال: ذات انفطار"(٣).

وذكر السِّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، أنَّ الخليل وسيبويه قرَّرا "أنَّ الهاء إنَّما سقطت منه؛ لأنَّه لم يجرَ على الفعل، وإنَّما يلزم الفرق بين المؤنَّث والمذكَّر فيما إذا كان

---

(١) ينظر: الأنباري، أبو بكر محمَّد بن القاسم، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني– بغداد، ١٩٧٨، ص١٣٩.

(٢) سورة المزمّل، آية (١٨).

(٣) ينظر، الزوزني، الحسين بن أحمد، **شرح المعلقات السبع**، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢، ص ٤٣.

جارياً على الفعل؛ لأنَّ الفعل لا بُدَّ من تأنيثه إذا كان فيه ضمير المؤنَّث، ولمَّا لم تكن هذه الأمثلة جارية على الفعل حُمِلَتْ على النَّسب"[1].

وكانت هذه المسألة، محل خلاف بين الكوفيِّين والبصريِّين، ففي حين رأى الكوفيُّون أنَّ علامة التأنيث إنَّما حُذِفت من نحو (طالق، وطامث، وحائض، وحامل)؛ لاختصاص المؤنَّث به، فإننا نجد البصريّين ذهبوا إلى أنَّ علامة التأنيث حُذِفَتْ؛ لأنَّهم قصدوا به النَّسب، ولم يُجروه على الفعل[2].

ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن "اسم الفاعل إنَّما يؤنَّث على سبيل المتابعة للفعل، نحو: ضربت المرأة تضرب، فهي ضاربة، فإذا وضع على النَّسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً له، فلم تلحقه علامة التأنيث، وصار بمنزلة قولهم: امرأة مِعطار، ومِذكار، ومِئناث، ومِئثير، ومِعطير، وصبور، وشكور، وصنَّاع، وحصَّان، ورزَّان"[3].

ومن الذين تعاملوا مع الصِّفات المذكَّرة، ووجَّهوها بالاعتماد على النَّسب، المبرِّد، حيث علَّق على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[4]، فقال: "إنَّما أنَّث (مرضعة)؛ لأنَّها جاءت مبنيّة على الفعل (أرضعت)، وما كان على غير فعل، فعلى معنى النَّسب"[5].

واختار ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، قول الخليل وسيبويه في هذه المسألة، فقال: "فأمَّا الصِّفات التي تجري على المؤنَّث بضمير هاء، نحو: طالق، وحائض، وقاعد

---

(١) ينظر: ابن سيده، **المخصص**، تحقيق: الشنقيطي وعبدالغني محمود، بولاق، ١٣١٨هـ، ٦٩/١٥.

(٢) الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمَّد (ت٥١٣هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، (د.ت)، ٧٥٨/٢.

(٣) المصدر السابق، ٧٥٩/٢.

(٤) سورة الحج، آية (٢).

(٥) المبرِّد، **المقتضب**، ١٦٣/٣.

لليائسة من الولد، ومرضع، وعاصف في وصف الرِّيح، ممَّا جاء من ذلك بالتَّاء نحو: طالقة، وحائضة، وعاصفة، ومرضعة، فإنَّما ذلك لأنَّك تُجريه على الفعل، وما جاء بلا هاء، فإنَّما أُريد به النَّسب ولم يجرَعلى الفعل"[1]. وحمل هذه الأمثلة على النَّسب أيضاً، ابن السَّرَّاج[2]، وابن جنِّي[3]، وابن مالك[4]، والسيوطيّ[5].

وقد سجَّل لنا العلماء فيضاً غزيراً من الشَّواهد المتعلِّقة بمسائل التذكير والتأنيث التي حُمِلَتْ على النَّسب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىَ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾[6].

وقد قال القرطبي في تعليقه على هذه الآية: "وإنَّما قيل (عاقر)؛ لأنَّه يرادُ به ذات عقر على النَّسب، ولو كان على الفعل، لقال: (عقرت فهي عقيرة)، كأنَّ بها عقراً؛ أي كبراً من السِّنِّ يمنعها من الوَلَد"[7].

وظلَّت مسألة تذكير (قريب)، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، محل خلاف بين اللُّغويِّين والمفسِّرين، وذكروا في توجيهها عدَّة أوجه، منها[2]:

---

(١) ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، **المخصص في اللغة**، تحقيق: الشنقيطي وعبدالغني محمود، بولاق، ١٣١٨هـ، ١٦/٤٢٠.

(٢) ابن السرَّاج، الأصول في النحو، ٣/٨٣.

(٣) ينظر: ابن جني، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تحقيق: عبدالحكيم بن محمَّد، المكتبة التوفيقية، ١/١٤٥.

(٤) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، **شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ٢٠٠٣م، ٢/٤٦٤.

(٥) السيوطي، **همع الهوامع**، ٦/١٧٥.

(٦) سورة آل عمران، آية (٤٠).

(٧) ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري، عالم الكتب- الرياض، ٢٠٠٣م. ٤/٧٩.

١- أنَّ الرَّحمة والرَّحم واحد، وهي بمعنى العفو والغفران.

٢- الرَّحمة مصدر، وحقّ المصدر التذكير.

٣- أراد بالرَّحمة الإحسان.

٤- أراد بالرَّحمة المطر.

٥- أنَّه ذكّر قريب على تذكير المكان؛ أي مكان قريب.

٦- وقيل: هو محمولٌ على النَّسب، كأنَّه قال: إنَّ رحمة الله ذات قربٍ.

٧- وقيل: إذا كان القريب بمعنى المسافة، فإنَّه يذكَّر ويؤنَّث.

ولكن، من ينعم النَّظر في هذه التوجيهات، يجد حمل (قريب) على النَّسب هو أقرب الوجوه إلى القبول؛ أي أنَّ رحمة الله ذات قربٍ من كل محسنٍ.

وممَّا يتعلَّق بالتذكير والتأنيث وحُمِلَ على النَّسب قوله تعالى: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾[٣]. قال القرطبي: "والعربُ تحذف الهاء في (مِفعال) على النَّسب، وأكثر ما يأتي (مِفْعال من أفعل)"[٤].

وممَّا حُمِلَ على ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٥]، فذكّر (قريب) بالرّغم من أنه صفة لمؤنَّث؛ لأنَّ السَّاعة في معنى الوقت أو البعث، أو على معنى النَّسب؛ أي ذات[١].

---

(١) سورة الأعراف، آية (٥٦).

(٢) السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمَّد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ٢٨٢/٣-٢٨٣.

(٣) سورة هود، آية (٥٢).

(٤) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٥١/٩.

(٥) سورة الشورى، آية (١٧).

وحملوا قوله تعالى: ﴿جَاءتْهَا ريحٌ عَاصِفٌ﴾[٢]، على النَّسب[٣].

وممَّا حُمِل على ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُون﴾[٤]، على أنَّ (ركوبا) بمعنى مركوب، فلم تذكَّر التاء حملاً على النَّسب؛ أي (ذو ركوب)[٥].

ومن الشَّواهد الشِّعرية المتعلِّقة بالتذكير والتأنيث، التي وجِّهت بالاعتماد على الحَمْل على النَّسب، قول امرئ القيس:

فمثلـــك حبلـــى قـــد طرقـــت ومرضـــع[٦]

فقد حَملوا (مرضع) على النَّسب؛ أي ذات رضاع[٧].

وقول زهير:

فَوَقَعتُ بين قُتُودِ عَنسٍ ضامِرٍ لحَّاظَة طفلَ العَشيّ سِنِاد[٨]

---

(١) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٧٩/٦.

(٢) سورة يونس، آية (٢٢).

(٣) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٧٩/٦.

(٤) سورة يس، آية (٧٢).

(٥) ينظر: العكبري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، **إملاء ما منَّ به الرحمن**، دار الفكر، ١٩٩٣م، ص٥٠٠.

(٦) امرؤ القيس، **ديوانه**، تحقيق: أنور أبو سويلم وعلي الهروط، دار عمَّار – عمان، ط١، ١٩٩١م، ص٤٤.

(٧) ينظر: السابق، ص٤٤.

(٨) زهير بن أبي سلمى، **ديوانه**، رواية ثعلب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ص٢٣٧.

فحملوا (ضامر) على النَّسب[1].

ومن ذلك قول الأعشى:

عَهْدي بها في الحَيِّ قد سُرْبِلتْ بَيْضاءَ مِثْلَ المهرة الضامِرِ[2]

فحملوا (الضامر) على النَّسب[3].

هذا وقد حاول عبدالفتاح الحموز تفسير هذه الظاهرة انطلاقاً من ظاهرة التغليب في العربية[4]، في حين أن إسماعيل عمايرة حاول تفسيرها انطلاقاً من التطوُّر التاريخي للُّغة العربية[5]، ولم يلتفتا إلى الدور الدِّلالي للنسب في توجيه هذه الظاهرة.

ولعلنا نرى في هذا السياق أن النظر إلى الدور الدلالي لهذه الأنماط في سياقاتها القرآنية والشعرية المختلفة – السابقة الذكر–، يكشف لنا أن المعنى أثّر تأثيراً مباشراً في أبنية المذكر والمؤنث، فهذا الانزياح الذي حصل بوصف المؤنث بصيغة المذكر، نتج استجابة للمعنى ودوائره. وتحقّق هذا نتيجة الدور المحوري الذي قامت به تلك الصفات في السياقات اللغوية المختلفة، فالعملية اللغوية هي عملية تواصلية بين طرفي الخطاب، والمعنى هو الأساس الذي تقوم عليه تلك العملية،

---

(١) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٧٧٨/٢.

(٢) الأعشى، **ديوانه**، تحقيق: محمَّد محمَّد حسين، مؤسسة الرسالة– بيروت، ص١٩٠.

(٣) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٧٧٨/٢.

(٤) ينظر: الحموز، عبدالفتاح، **ظاهرة التغليب في العربية**، منشورات جامعة مؤتة ط١، ١٩٩٣، ص٧٠–٧١.

(٥) ينظر: عمايرة، إسماعيل، **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية**، مركز الكتاب العلمي – عمان، ط١، ١٩٨٦، ص٢٤.

فلذلك جاءت هذه الصفات المذكرة ليَلفت المتكلم انتباه السامع إلى فكرة مفادها أنه يريد معنى النسب بـ (ذي وذات) في كل ما ذُكِّر من هذه الأمثلة.

ثانياً: الأنماط اللغوية المحمولة على النَّسب وبنية المشتقَّات:

وُجِّهتْ كثيرٌ من البُنى المتعلِّقة بالمشتقَّات بالاتِّكاء على ظاهرة الحَمْل على النَّسب، ولعلَّ الاختلاط بين دلالة صيغة (فاعل) على اسم الفاعل، ودلالة صيغة (فاعل) على النَّسب، هو الذي دفع علماء اللُّغة اللُّجوء إلى النَّسب؛ لتوجيه عددٍ من الشَّواهد التي رأوا فيها إمكانيّة الحَمْل على النَّسب، وإنَّ النَّاظر في توجيهات اللُّغويِّين لتلك الشَّواهد يجدها انقسمت قسمين:

أولاً: أسماء الفاعلين التي جاءت بمعنى مفعول، حيث كان اللُّغويون يوجِّهون معظمها بالاتِّكاء على النَّسب، ومن ذلك توجيههم لقوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ﴾[1]. فمنهم من قال: إنَّ (دافق) بمعنى (مدفوق)، ومنهم من حملها على النَّسب[2].

وحُمِلَ على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ﴾[3]، ومن حمله على النَّسب رأى أنَّ المعنى (ذو عصمة)[4].

وممَّا حُمِلَ على ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[5].

فمن اللُّغويِّين من رأى أنَّ المعنى (مرضية)، ومنهم من رأى أنَّها محمولة على النَّسب؛ أي (ذات رضا)[1].

---

(١) سورة الطارق، آية (٦).

(٢) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ١/١٤٤.

(٣) سورة هود، آية (٤٣).

(٤) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ١/١٤٤.

(٥) سورة الحاقة، آية (٢١).

وحُمِلَ على ذلك قول الحطيئة:

دعْ المكارمَ لا ترحل لبغيتها واقعد فإنَّك أنت الطَّاعم الكاسي[٢]

فاعتدَّ اللُّغويّون بهذا الشَّاهد، وحملوه على النَّسب؛ أي (ذو طعام وكسوة)[٣].

وممَّا حُمِلَ على ذلك قولهم (ليلٌ داخٍ[٤]، وناقة عائذ[٥]، وتراب سافٍ[٦]، وعين عائرة)[٧].

فهذه الأمثلة جميعها قام العلماء بتوجيهها بالحَمْل على النَّسب، وهذا إن دلّ فإنه يدلُّ دلالة واضحة على اتِّكاء العلماء على المعنى بطريقة مباشرة في توجيهاتهم للصِّيغ اللُّغويّة، ممَّا يعني بطريقة أو بأخرى، أنَّهم كانوا يركنون إلى محورين أساسيين، يعتمدان عليهما في التقعيد، أو بالأحرى أخذت في عين الاعتبار أثناء وضعهم لقواعدهم، وهما: المعنى، وطبيعة الاستعمال للصِّيغ الصَّرفيّة في مجالاتها السياقيّة.

ثانياً: أسماء الفاعلين التي وردت مخالفة للقواعد القياسيّة:

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٢/٢.

(٢) الحطيئة، **ديوانه**، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص١١٩.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٢/٢.

(٤) ينظر: ابن منظور، جمال الدين بن محمَّد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣م ، ٢٣٢/٥.

(٥) ينظر: الزبيدي، محمَّد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٨٣م، ٤٣٩/٩.

(٦) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٠٥/٧.

(٧) ينظر: المصدر السابق، ٣٣٢/١٠.

ومن المعلوم مسبقاً، أنَّ العلماء اتَّفقوا على صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل)، ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

وعلى الرّغم من هذا، سجّل الواقع الاستعمالي للأنماط اللُّغويّة في الكتب والمعاجم اللُّغوية مجموعة من الصِّيغ التي بُنِي فيها اسم الفاعل من (أفعل) على وزن (فاعل)، وحفاظاً على معياريّة القاعدة القياسيّة التي وُضِعَت، فإنَّ العلماء حاولوا تخريج هذه الشَّواهد والأمثلة، بالاعتماد على دلالة النَّسب.

ولعلَّ من الأمثلة التي يمكن الحديث عنها في هذا المجال، قولهم: (أعشب – عاشب)، فقالوا: إنَّ صيغة (فاعل) هنا دالّة على النِّسبة (ذو عشب)[1]، وحملوا على ذلك قوله تعالى:

﴿وَاللّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاء وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[2]. حيث بنيت صيغة (واسع) من (أوسع)، والمعنى فيها النَّسب[3]. وكذلك حملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[4]؛ أي ذات لقح[5].

ومن الأمثلة التي حُملت على ذلك أيضاً: (أحنط – حانط)[6]، و(أوصى – واصي)[7].

وقد تعامل اللُّغويون مع هذه الأمثلة بالاتّكاء على معنى النَّسب ودلالته، وقد تكفَّل هذا التوجيه بتخصيص دلالة صيغة (فاعل) في مثل هذه الأمثلة بالنَّسب والابتعاد بها عن دلالة (اسم الفاعل)، وهذا الأمر يعكس مرونة التقعيد اللُّغوي في التعامل مع الأداءات اللُّغوية التي تخالف قياسيّة القاعدة.

---

(١) ينظر: ابن سيده، **المخصص**، ٦٨/١٥.

(٢) سورة البقرة، آية (٢٤٧).

(٣) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٦٠٢/١.

(٤) سورة الحجر، آية (٢٢).

(٥) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٢٤٩/٤.

(٦) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٧٤/٤.

(٧) ينظر: المصدر السابق، ٢٢٧/١٥.

ثالثاً: الأنماط اللغوية المحمولة على النَّسب والاستغناء:

لم تكن الصِّيغ المحمولة على النَّسب بمنأى عن ظاهرة الاستغناء، إذْ تقاطعت هذه الصِّيغ مع الاستغناء، ويدلُّ على ذلك ما عمد إليه كثيرٌ من اللُّغويِّين من توجيه هذه الصِّيغ على الاستغناء، وعدُّوها جزءاً من هذه الظَّاهرة.

وظهر هذا الرأي في مؤلَّفات اللُّغويِّين القُدامى والمحدثين، فهذا ابن مالك صرَّح بذلك قائلا: "ومَعَ فاعلٍ وفعَّال وفَعِلْ في نَسَب أغْنَى عن اليا فقُبِلْ"(١).

وتبعه في ذلك ابن عقيل(٢). وابن هشام الذي قال: "وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعَّال أو فاعِل أو فعِل"(٣).

وممَّا أغنى عن ياء النَّسب أيضاً، هاء النِّسبة في نحو: (المهالبة، والأشاعثة، والمناذرة)(٤).

وهذا السيوطيّ، يؤكِّد أنَّ هذه الصِّيغ قد أغنت عن ياء النَّسب، فقال: "الإغناء عن ياء النَّسب بصوغ (فعَّال) من الحرفة، كخبَّاز، وقزَّاز، وسقَّاء، وبنَّاء، وزجَّاج...، وبصوغ (فاعل، وفعِل) بمعنى صاحب الشيء، كتامر، ولابن، ونابل..."(٥).

وشغلت هذه الآراء حيِّزاً لا بأسَ به في الدِّراسات اللُّغويّة المعاصرة، فمن المعاصرين الذين حملوا هذه الصِّيغ على الاستغناء: أحمد الحملاوي(٦)، وعبدالصَّبور شاهين(١)، وفخر الدِّين قباوة(٢).

---

(١) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، ٤٦٤/٢.

(٢) المصدر السابق، ٤٦٢/٢.

(٣) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٣٣٩/٤.

(٤) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٧١/٤؛ وينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٢١٨/١؛ والجوهري، **الصحاح**، ٨٣٦/٢.

(٥) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١٧٥/٦.

(٦) ينظر: أبو حمدة، محمَّد علي، **في العبور الحضاري لشذا العرف**، ص١٥٣.

ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ هذا التقاطع بين الصِّيغ المحمولة على النَّسب، وظاهرة الاستغناء، أمرٌ يمكن القبول به، إذْ إنَّ ظاهرة الاستغناء فرضت وجودها في كثيرٍ من المسائل الصَّرفيّة، ولا سيّما تلك المسائل المتعلِّقة ببناء الصِّيغ، ولعلَّ من المنطقيّ أن تدرج هذه الصِّيغ في باب الاستغناء، وذلك من خلال الاستعمالات اللُّغوية لها أخذت هذه الصِّيغ تتشكَّل وفق دلالات متخصِّصة أغنت فيها عن ياء النَّسب.

رابعاً: الأنماط اللغوية المحمولة على النَّسب والتناوب اللُّغويّ:

من المسائل اللُّغويّة التي تتقاطع مع الصِّيغ الدَّالَّة على النَّسب، مسألة التناوب اللُّغويّ، إذْ سجَّل لنا العلماء التناوب الذي يقع بين عددٍ من تلك الصِّيغ، وذلك عن طريق السماح بإحلال إحدى هذه الصِّيغ مكان الأخرى، ولعلَّ من مظاهر هذا التناوب ما يلي:

١- التناوب بين (فعَّال، وفاعل):

ومن الأمثلة التي أُقيمت فيها (فعَّال) مقام (فاعل)[٣]: (نبَّال) بمعنى (نابل)، و(سيَّاف) بمعنى (سائف)، و(نشَّاب) بمعنى (ناشب)، وحملوا عليه قول الشَّاعر:

وليس بذي رُمْحٍ فَيَطعُنَني فيه وليس بذي سَيْفٍ وليس بنبَّال[٤]

وقد يقام (فاعل) مقام (فعَّال)، نحو: (حائك) في معنى (حوَّاك)، ورجل (تارس) بمعنى (ترَّاس)[٥].

---

(١) ينظر: شاهين، عبدالصبور، **في المنهج الصوتي**، ص١٦٦.

(٢) ينظر: قباوة، فخر الدين، **تصريف الأسماء والأفعال**، ص٢٤٤.

(٣) الإستراباذي، **شرح الرضي**، ٨٥/٢.

(٤) ينظر: امرؤ القيس، **ديوانه**، ص١٠٦.

(٥) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١٧٥/٦.

٢- التناوب بين (فعَّال، ومِفعال، أو مفعيل):

وقد ذكر السيوطيّ، أنَّ من الصِّيغ التي تقوم مقام (فعَّال) (مِفعال)، نحو: (امرأة معطار)، و(مفعيل)، نحو: (ناقة محضير)[١].

الأنماط اللغوية المحمولة على النَّسب ودلالاتها الصرفية:

يُعنى علم الصرف بدراسة الصيغة وبنيتها ووظيفتها، وانطلاقاً من التلازم بين الكلمة ودلالتها، فإن هناك نوعاً من الدلالة يستمد عن طريق الصيغ وبنيتها[٢]، وقد تعدّدت الوظائف اللغوية للصيغ الصرفية العربية، وسنحاول الوقوف عند أشهر الصيغ الصرفية الدالّة على النسب:

أ- فعَّال:

تدل صيغة (فعّال) في العربية دلالة واضحة على المبالغة، إلا أنّها تدل على النسب فتأتي بمعنى (ذي وذات)، وقد خصّصت هذه الصيغة لهذا المعنى إذا دلّت على صاحب صنعة مداوم لصنعته:

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ٦/١٧٥.

(٢) ينظر: أنيس، إبراهيم، **دلالة اللفظ**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، ١٩٩٢، ص٤٧، وأولمان، ستيفن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال بشر، ص١٥٣، وحسّان، تمام، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م، ص١٢٠، والفهري، عبدالقادر الفاسي، **اللسانيات واللغة العربية**، دار الشؤون الثقافية، ص٢١١.

وجعلوا منه: البتَّات[1]، وبدَّال[2]، ولصاحب البزّ، بزَّاز[3]، وبغَّال لصاحب البغل[4]، وبقَّال[5]، والبيَّاض؛ الذي يبيِّض الثِّياب[6]، وترَّاس[7]، وتمَّار[8]، وثوَّاب لصاحب الثياب[9]، وجمَّال[10]، وحدَّاد[11].

وزجَّاج[12]، وسرَّاج[13]، وسيَّاف لذي السَّيف[14]، وصرَّاف[15]، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[16]، وقالوا لصاحب العطر: عطَّار[17]، وعوَّاج لصاحب العاج[18]، وفدَّاد[19]، وقزَّاز[20]، وقصَّاب[21]، وقصَّار[1]، وقوَّاس[2]

---

(١) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٨٣/٣.
(٢) ينظر: الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ٨٥/٢.
(٣) وهو بائع الثياب، ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٢٨/١٥.
(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٢/٣.
(٥) ينظر: القوشجي، علي بن محمَّد، **عقود الزواهر في الصرف**، تحقيق: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ص٣٩٧.
(٦) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٢٦٧/١٨.
(٧) ينظر: الجوهري، **الصحاح**، ٩١٠/٣؛ الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ٢٠٩/٢.
(٨) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٢/٣.
(٩) ينظر: المصدر السابق، ٣٨١/٣.
(١٠) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ٣٨١/٣.
(١١) ينظر: سقّال، ديزيره، **الصرف وعلم الأصوات**، ص١١٢.
(١٢) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١٧٥/٦.
(١٣) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**،١٦٧/٧.
(١٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٣/٣.
(١٥) ينظر: المصدر السابق، ٣٨١/٣.
(١٦) سورة فصلت، آية (٤٦). ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١٧٥/٦.
(١٧) ينظر: المبرّد، **المقتضب**، ١٦١/٣.
(١٨) المصدر السابق، ٣٨١/٣.
(١٩) في الحديث النَّبوي الشَّريف: "هلك الفدَّادون إلاَّ من أعطى في نجدتها ورسلها"، والفدَّاد هو: الرجل الذي مَلَكَ المئين من الإبل إلى الألف، وهو في معنى النَّسب كسرَّاج، وعوَّاج. **لسان العرب** ، ١٤٠/١١.
(٢٠) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١٧٥/٦.
(٢١) ذكر القوشجي، أنَّ الألفاظ الدَّالة على النِّسبة منها ما يدلُّ على نسبة صفة إلى شخص يتمرَّن ويداوم عليها، وهو فعَّال، إمَّا مشتقّ من اسم عين (كبزَّار، وبقَّال)، وإمَّا مصدر، كقصَّاب، وقصَّار، **عقود الزواهر في الصرف** ص٣٩٧.

وقوَّاس[٢] والكلاَّب لصاحب الكلاب[٣]، وحملوا عليه أيضاً: لبَّان[٤]، ونبَّال[٥]، ونجَّار[٦]، ونحّاس[٧]، والنشَّاب[٨].

ب- فاعِل:

تدل صيغة (فاعل) على اسم الفاعل الدال على الحدث ومن قام به، بل المقصود بها هنا تلك الأسماء التي بنيت على فاعل، وجاءت لتدل دلالة مباشرة على صاحب الشيء، ومن هذه الصيغ ما جاء مذكّراً ووصف به المؤنث نحو: (امرأة عاقر...)، ومنها صيغ لم يسمع لها فعل نحو: (تامر...)، ومنها صيغ أخرى بنيت على وزن فاعل من أفعل نحو:(أحنط – حانط)، ومنها صيغ جموع خالفت القاعدة الأساسية للجمع نحو: (طاخيات...)، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها ودلّت على النسب:

حملوا ناقة آزية[٩]، ومكانٌ آهل[١٠]، وغراب بائض[١١]، ورجلٌ تائج (ذو تاج)[١٢]، وتارس (أي ذو ترس)[١٣]، وتامر[١٤].

---

(١) ينظر: **عقود الزواهر في الصرف**، ص٣٩٧.
(٢) ينظر: الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ٨٥/٢.
(٣) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٩٦/١٣.
(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢١/٣.
(٥) ينظر: المصدر السابق، ٣٨٢/٣.
(٦) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ١٧٨/١٤.
(٧) الخويسكي، زين كامل، **الصرف العربي صياغة جديدة**، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م، ص١٥٧.
(٨) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**،٢٥٤/١٤.
(٩) هي التي تشرب من الإزاء. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٠٢/١.
(١٠) جعلوا منه قول ذي الرُّمة: إلى عَطَنٍ رحْبِ المباءةِ آهل. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٢/٣.
(١١) ابن منظور، **لسان العرب**، ١٩١/٢.
(١٢) ينظر: المصدر السابق، ٢٤٥/٢.
(١٣) ولا يقال منه درع ولا ترس. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٤٨٧/١٥، ١٤٠/٧.
(١٤) حملت على النَّسب؛ لأنَّها لم يعرف لها فعل. حملوا عليه قول الشاعر:
فغررتني وزعمت أنَّك لابنٌ بالصيف تامـر
سيبويه، **الكتاب**، ٣٨١/٣.

وامرأة حائض[١]، وحائك[٢]، والرجل الحارح[٣]، ورجلٌ حاكش[٤]، وقلب حالز[٥]، وامرأة حامل[٦]، وأحنط الرَّمث فهو حانط[٧]، وقومٌ حانطون[٨]، ورجلٌ جامر[٩]، والخائص[١٠]، ورجلٌ خابر[١١]، وليلٌ داخٍ[١٢]، وممَّا حُمِلَ على النَّسب أيضاً رجلٌ دارع (ذو درع)[١٣]، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿مَّاء دَافِقٍ﴾[١٤]، ورجل دامر خاسر دابر[١٥]، ورجلٌ رائع[١٦]، وإبلٌ راحلة[١٧]، ورجلٌ راد[١٨]، وقوله تعالى:

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣/٣٨٣.

(٢) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ٦/١٧٥.

(٣) الحارح الآثم. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٤/٧٤.

(٤) أي ظالم. ينظر: المصدر السابق، ٤/١٨٤.

(٥) أي يعتصر ويتوجع عند الألم. ينظر: المصدر السابق، ٤/١٩٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ٤/٢٢٨.

(٧) أي ابيضّ. ينظر: المصدر السابق، ٤/٢٤٧.

(٨) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٤/٢٤٧.

(٩) وحملوا عليه قول الشاعر: وريحٌ يلتجوج يذكيه جامر.
ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ١٠/٤٦٩.

(١٠) هو القليل من النيل، وحملوه على النَّسب؛ لأنَّه لا فعل له. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٥/١٨٩.

(١١) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ١١/١٢٥.

(١٢) يعني مظلم. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٥/٢٣٢.

(١٣) حملت على النَّسب؛ لأنَّها لم يعرف لها فعل. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣/٣٨١.

(١٤) سورة الطارق، آية (٦)؛ ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ١/١٤٥.

(١٥) قالوا: وخسر على الفعل ودامر ودابر على النَّسب. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ١١/٣١٤.

(١٦) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٦/٢٦٤.

(١٧) وهي الراحلة تكون للذكر والأنثى. ينظر: المصدر السابق، ٦/١٢٣.

(١٨) ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

فبات يجمع ثم تمَّ إلى منى فأصبح راداً يبقى المزج بالحلّ

ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٨/١٢٣.

﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[1]، ورجلٌ رامح[2]، الناقة السائبة[3]، ورجل سائف[4]، والبحر الساجر[5]، وشاة ساحٌ[6]، ورجل سالح[7]، ترابٌ سافٍ[8]، ورجل شاحم[9]، وشاعر[10]، وحملوا ضارب على النَّسب وضاربة على الفعل[11] ولياليٍ طاخيات[12]، وامرأة طالق[13]، ودابَّة ظالع[14]، وناقة عائذ[15]، وعين عائرة[16]، وناقة عاذية[17]، ومكانٌ عاسل[18]، وأرض عاشب[19]، وإبل عاشية[20] وريحٌ عاصف[1]، وحملوا عليه قوله

---

(١) سورة القارعة، آية (٧)؛ ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٢/٣.

(٢) ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ص٣١٠.

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلاَ سَآئِبَةٍ﴾، بمعنى النَّسب؛ أي ذات سيب. ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٦٢١/٢.

(٤) ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ص٣١٠.

(٥) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٥٠٥/١١.

(٦) بغير هاء على النَّسب. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٣٤٩/٥.

(٧) حملوها على لابن، وتامر. ينظر: المصدر السابق، ٢٢٧/٧.

(٨) حكى ابن الأعرابي: سفت الريح التراب، وأسفت فهو سافٍ؛ أي مسفي على النَّسب. ينظر المصدر السابق، ٢٠٥/٧.

(٩) ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٨٤/٣.

(١٠) أي صاحب شعر. ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٢٤٤/١.

(١١) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٧/٩.

(١٢) أي مظلمة، وحملوها على النَّسب؛ لأنَّ فاعلات لا تكون جمع فَعْلاء. ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ١٥٣/٥.

(١٣) ينظر: المبرّد، **المقتضب**، ١٦٣/٣.

(١٤) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٨٦/٩.

(١٥) العائذ: كل أنثى وضعت مدة سبعة أيّام. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٤٣٩/٩.

(١٦) أي ذات عوار. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٣٣٢/١٠.

(١٧) وإبل عواذ: أي إذا كانت في مرعى لا حمض فيه، وحملوها على النَّسب. المصدر السابق، ٨٢/١٠.

(١٨) وعليه حملوا قول أبي ذويب:

تتمّى بها اليعسوب حتى أقرّها إلى مألفٍ رحب المباءة عاسل

ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٣٢/١.

(١٩) من أعشبت الأرض، فهي عاشب؛ أي ذات عشب. ينظر: المصدر السابق، ١٥٥/١٠.

(٢٠) ينظر: ابن سيده، المحكم، ٢٠٧/٢.

تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ﴾[٢]، وامرأة عاقر[٣]، ورجلٌ غارم[٤]والفارس[٥]، ورجلٌ فاكه عنده فاكهة[٦]، وحملوا عليه قول الشَّاعر:

في كل يومٍ هامَتي مُقَزَّعَـهْ قانعةٌ، ولم تكن مقنَّعـهْ[٧].

وسوق كاسد[٨]، ولابن[٩]، ورجلٌ لاحم[١٠]، وريحٌ لاقح[١١]، والعين اللاَّمَّة[١٢]، وماء مالح أي (ذو ملح)[١٣]، ورجلٌ ماحض[١٤]، وبلدٌ ماحل[١٥]، وناقة مانع[١٦]، ورجلٌ نابل[١٧].

---

(١) وردت في قوله تعالى: ﴿جَاءتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾، سورة يونس، آية (٢٢). ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٢٥٩/٤.

(٢) سورة هود، آية (٤٣)؛ ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ١٤٤/١-١٤٥.

(٣) قالوا: ليس عاقر من عقرت بمنزلة حامض من حمض، ولا خاثر من خثر، ولا طاهر من طهر، ولا شاعر من شعر؛ لأنَّ كل واحد من هذه اسم فاعل وهو جارٍ على الفعل، فيستغني به عمَّا يجري على فعُل وهو فعيل، ولكنه اسم بمعنى النَّسب. ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٨٧/٢.

(٤) جاء في المحكم: الغُرَّام كرمَّان، جمع غارم بمعنى الغريم، على النَّسب أي ذو إغرام أو تغريم. ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٣٠٥/٥.

(٥) قال الجوهري في جمعه على فوارس: هو شاذّ لا يُقاس عليه؛ لأنَّ فواعل: إنَّما هو جمع فاعلة فكل ضاربة ضوارب. ينظر: الجوهري، **الصحاح**، ٩٥٧/٣.

(٦) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢١٢/١١.

(٧) ينظر: المصدر السابق، ٢٠٣/١٢.

(٨) بلا هاء وكأنَّهم قصدوا ذات كساد على النَّسب. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٠٨/٩.

(٩) حملت على النَّسب؛ لأنَّها لم يعرف لها فعل. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨١/٣.

(١٠) ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٢٢٧/١٥.

(١١) جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾. سورة الحجر، آية (٢٢). ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٢٩٤/٤.

(١٢) العين اللاَّمة التي تصيب الإنسان ولا يقولون لمَّته العين، ولكن حُمِلَ على النَّسب بذي وذات. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٣٧/١٣.

(١٣) قال ابن برّي كما يقال: رجلٌ تارس؛ أي ذو ترس، ودارع ذو درع، قال: ولا يكون هذا جارياً على الفعل. ينظر: المصدر السابق، ١٤٠/٧.

(١٤) المحض: هو اللبن الخالص بلا رغوة، حملوها على لابن وتامر. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٨/١٤.

(١٥) ينظر: ابن سيده، **المخصص**، ٦٩/١٥.

(١٦) جعلوا منه قول الشاعر:

كأني أصاديها على غير مانع مقلصة قد أهجرتها فحولها

ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٢٢١/٢٢.

(١٧) أي ذو نبل. ينظر: ابن السرَّاج، **الأصول في النحو**، ٨٣/٣.

ورجلٌ ناحٍ[١]، والنَّاشِب[٢]، وريحٌ ناشر[٣]، وقول الشَّاعر: كليني لهم يا أميمة ناصب[٤]، ورجلٌ ناعل[٥].

وحملوا عليه قول الشَّاعر:

تصابيتُ حتَّى اللّيل منهنَّ رغْبتي رَوَانِي في يومٍ من اللَّهو هاضِبِ[٦]،

ورجلٌ وادك[٧]، الدين الواصب[٨]، والواصي[٩]، وامرأة والد[١٠].

وحملواعليه قول الشَّاعر:

تعوي الذئابُ من المخافةِ حوله إهلال رَكْبِ اليامنِ المتطوّف[١١].

ج- فَعِل:

أكّد اللغويون أن صيغة (فعِل) تدل على النسب إذا دلّت على صاحب الشيء، أي أنها تشترك مع صيغة فاعل في الدلالة على النسب، إلا أنّنا ومن خلال تتبعنا لهذه الصيغة لم نلحظ- على الأغلب- التناوب المباشر في

---

(١) أي من قوم نحاة: نحوي، وحملوه على تامر ولابن. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢١٤/١٤.

(٢) ينظر: ابن السرَّاج، **الأصول في النحو**، ٨٣/٣.

(٣) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٢٨٤/٣.

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٢/٣.

(٥) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٧٣/١٣.

(٦) هاضب: أي ذي هضب، وهذا لا يكون إلاَّ على النَّسب. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٣٩٧/٤.

(٧) الوادك: السَّمين. ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٩٦/٧.

(٨) الوصب: التَّعب ويكون حينئذٍ على النَّسب، أي ذو وصب؛ لأنَّ الدِّين فيه تكاليف ومشاق على العباد، وورد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾ سورة النحل، آية (٥٢). ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ٣٣٤/٤.

(٩) من أوصى. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٢٧/١٥.

(١٠) جعلوا والدة على الفعل، أمَّا والد على النَّسب حكاه ثعلب. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٣٢٥/٩.

(١١) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٣٢٥/١٥.

استعمال هاتين الصيغتين، فكثيراً ما كانت تستعمل (فعِل) وحدها دون فاعل، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلّت على النسب:

نحو: بطنٌ بعجٌ[١]، سحابة بردةٌ[٢]، ورجلٌ ترِبٌ[٣]، جسِدٌ[٤]، رجلٌ حَدِثٌ[٥]، رجلٌ حرحٌ[٦]، نصلٌ حرِقٌ[٧]، ورجلٌ حزنٌ[٨]، تمرٌ حشِفٌ[٩].

ورجلٌ حصِفٌ[١٠]، ورجل حكِرٌ[١١]، حكِشٌ[١٢]، رجلٌ خَبرٌ[١٣]، وخشِبٌ[١٤]، ونباتٌ خضِعٌ[١٥]، رجلٌ خمِرٌ[١٦]، وكلام خنٍ وكلمة خنيّة[١٧]، ورجلٌ دبِرٌ دمِرٌ[١٨]، داءٌ

---

(١) أي منبعج. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٤٢٤/٥.

(٢) إنَّها محمولة على النَّسب، وذكر أنَّه لم يسمع عن العرب سحابة برداء. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٤١٢/٧.

(٣) أي حملت تراباً. ابن منظور، **لسان العرب**، ٢١٧/٢.

(٤) حملوا عليه: كأنَّ ما فوقها مما عُليت به دماءُ أجواف بُدن لونها جسد

ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٤٦/٣.

(٥) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٢٠٩/٥.

(٦) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٤/٣.

(٧) ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٤٠١/٢.

(٨) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٠٩/٤.

(٩) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ١٤٣/٢٣.

(١٠) محكم العقل متبين الرأي. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ١٤٥/٢٣.

(١١) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٨٤/٢.

(١٢) ينظر: المصدر السابق، ١٨٤/٤.

(١٣) لا يكاد يعرف إلا أن يكون على النَّسب. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ١٢٥/١١.

(١٤) واستشهدوا عليه بقول عنترة:

بذبّبُ ورْدٌ على إثْرِه وأدْرَكه وَقْعُ مِرْدّى خشِب

ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٧/٦.

(١٥) حكى ابن جنّي أنَّ منه قول أبي فقعس: خضِعٌ مضعٌ ضافٍ رتعٌ. وفي لسان العرب: هو على النسب لأنه لا فعل له يصلح أن يكون خضع محمولاً عليه. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٣٧/٦.

(١٦) حملوا عليه: وجرَّ المخاضُ عثانينها إذا بركت بالمكان الخمِر

ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٥٣/٥.

(١٧) قيل: وليس خنٍ على الفعل لأنّا لا نعلم خنيت الكلمة، ولكنَّه على النَّسب. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٧٢/٥.

(١٨) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٩٧/٥.

دفِن[١]، رجلٌ دنِف[٢]، ونارٌ ذكية[٣]، رجلٌ ربك[٤]، وقوم رتعون[٥]، ورجلٌ رعِش[٦]، ورجلٌ روِع[٧]، رجلٌ سته[٨]، رجلٌ شغِل[٩]، رجلٌ طعِم[١٠]، أرض طلِحة[١١]. ويُقال: فعله طنِف[١٢]، ماء عذب[١٣]، بعيرٌ عشٍ[١٤]، ناقة عَشية[١٥]، وثرى عقِد[١٦]، رجلٌ عمِل[١٧]، طائرٌ غَرِد[١٨]، أمرٌ فظِع[١٩]، ورجلٌ فكِه[٢٠]، جملٌ قدِع[٢١]، ليلة قمِرة[٢٢]، وأرض كلئة[٢٣]، ورجلٌ محِض[٢٤]، ثوبٌ

---

(١) حكى ابن الأعرابيّ: داءٌ دفن ككتِف، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٧٧/٥.

(٢) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٣٠٨/٥.

(٣) أنشد ابن الأعرابي: ينفحن منه لهباً منفوحاً لَمعاً ولا يُرى ولا ذَكِياً مقدوحاً.
ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٣٧/٦.

(٤) رجل ربِك ككتف ضعيف الحيلة على النَّسب. ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٢١/٧.

(٥) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٩٥/٦.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ١٧٦/٦. وحملوا منه قول الشاعر:
ثم انصرفتُ ولا أُبُثُّك حبيبتي رعِش البنان أطيس مشي الأصفر

(٧) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٦٤/٦.

(٨) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٤/٣.

(٩) هذه عن ابن الأعرابيّ. ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٢٣٥/٥.

(١٠) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٤/٣.

(١١) كثيرة الطلح. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٥٨٠/٦.

(١٢) المتَّهم بالأمر. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٩٩/٢٤.

(١٣) هو على النَّسب؛ لأنه لا فعل له. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٣٢٩/٣.

(١٤) يزيد في العشاء. ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٢٠٧/٢.

(١٥) ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٢٠٧/٢٠.

(١٦) أي متحجِّر .ابن منظور: **لسان العرب**، ٢٢٢/١٠.

(١٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٤/٣.

(١٨) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٤٦٥/٨.

(١٩) أي شديدٌ شنيع. الزبيدي، **تاج العروس**، ٥٠٥/٢١.

(٢٠) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢١٢/١١.

(٢١) حلموا عليه قول عامر بن طفيل:
وإنِّي سوف أحكُمُ غير عادٍ ولا قدِع إذا التمس الجوابِ
ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٥٢٦/٢١.

(٢٢) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٨٧/١٢؛ الزبيدي، **تاج العروس**، ٤٦٤/١٣.

(٢٣) ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٦٦/٧.

(٢٤) وهو الرجل الذي يشتهي اللبن بلا رغوة. **لسان العرب**، ٢٨/١٤.

مزِق[١]، وحِرٌّ نعظ[٢]، وعيشٌ نعِم[٣]، رجلٌ نهر[٤]، وأرض ودِسة[٥]، ولحمٌ ودِك[٦]، ورجلٌ يقِظ[٧].

د- مِفعال:

من أشهر الدلالات لصيغة (مفعال) أنها تستعمل للمبالغة، وتأتي هذه الصيغة أيضاً لتدل على النسب أي بمعنى (ذات)، وغالباً ما استعملت في وصف المؤنث، إلاّ أنَّ استعمالها كان قليلاً مقارنة مع الصيغ السابقة، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلّت على النسب:

نحو: مِخفار[٨]، مِعطار[٩]، ناقة مِقطار[١٠].

هـ- مُفعِل:

تعدّدت دلالات صيغة (مفعل) في العربية، وقد استعملت للدلالة على النسب، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلّت على النسب:

---

(١) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٣٩١/٢٦.

(٢) اشتهى الجماع. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٩٩/١٤.

(٣) إنَّما هو على النَّسب؛ لأنَّا لم نسمعهم قالوا: نعِم العيش. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٣٠٢/١٤.

(٤) جعلوا منه قول الشاعر:

لستُ بليليٍّ ولكنِّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أبتكر

سيبويه، الكتاب، ٣٨٤/٣.

(٥) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ٨/١٧.

(٦) ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٩٦/٧.

(٧) وذكروا معها على النَّسب أيضاً (يقُظ) بالضم، وقالوا: كلاهما على النسب. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٣٢١/١٥.

(٨) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١٧٥/٦.

(٩) ينظر: المصدر السابق.

(١٠) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٣٥/١٢.

نحو: مُدعِس[1]، امرأة مُرضع[2]، ظبية مُشدِن[3]، دجاجة مُعضِل[4]، امرأة مُطفِل[5]، أرض مُمحِل[6].

و. مفعول:

ليس المقصود من صيغة (مفعول) هنا اسم المفعول الدال على الحدث ومن وقع عليه، بل المقصود بها هنا تلك الأسماء التي بنيت على مفعول، وجاءت لتدل دلالة مباشرة على النسب بـ (ذي)، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلّت على النسب:

نحو: مكان مأنوس[7]، مجنون[8]، مسنون[9]، مشهور[10]، معتوه[11]، ملعون[12]، منحوس[13]، ميمون[14].

ز- فَعَول:

دلّت صيغة (فعول) على النسب، وممّا حمل على ذلك:

ركوب[15]، قؤول[16].

---

(١) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٦٢/٥.
(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٤/٣.
(٣) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٤١/٨.
(٤) ينظر: ابن سيده، **المحكم**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ١٥٢/٩.
(٥) ينظر: الاستراباذي، **شرح الكافية**، ٨٦/٢.
(٦) ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٢٨٤/٣.
(٧) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٧٢/١.
(٨) ينظر: قباوة، فخر الدين، **تصريف الأسماء والأفعال**، ص٢٤٢.
(٩) ينظر: المصدر السابق، ص٢٤٢.
(١٠) ينظر: المصدر السابق.
(١١) ينظر: المصدر السابق.
(١٢) ينظر: المصدر السابق.
(١٣) ينظر: المصدر السابق.
(١٤) ينظر: المصدر السابق.
(١٥) ينظر: العكبري، **إملاء ما منَّ به الرحمن**، ص٥٠٠.
(١٦) ينظر: ابن سيده: **المخصص** ٦٩/١٥.

ح-مفعيل:

تعدّ صيغة (مفعيل) من الصيغ التي حملت على النسب:

نحو: محضير[1].

ط- منفعل:

حمل الخليل بن أحمد قوله تعالى: ﴿السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ﴾، على النسب.[2]

ي- صيغ الجموع المُلحقة بهاء النَّسب:

من الصِّيغ الدالّة على النسب، صيغ الجموع التي ألحقت بها الهاء، وتفيد اللاصقة - الهاء مع صيغة الجمع- هنا معنى النسب، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلّت على النسب:

نحو: الأبارصة[3]، الأحامرة[4]، الأحاوصة[5]، الأشاعثة[6]، الأشافرة[7]، البرابرة[8]، التبابعة[9]، السبابجة[10]، المسامعة[11]، المهالبة[12]، المناذرة[13]، الموازجة[14].

---

(١) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١٧٥/٦.

(٢) ينظر: الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، **الكشاف**، شرح وضبط يوسف الحمادي، مكتبة مصر، (د.ت)، ط٤، ص٤٩١.

(٣) حملوا عليه قول الشّاعر: والله لو كنت لهذا خالصاً لكنت عبداً آكل الأرباصا.
ينظر: الجوهري، الصحاح، ١٠٣٠/٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ٦٣٦/٢.

(٥) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٧١/٤.

(٦) منسوبون إلى الأشعث، والهاء للنَّسب. ينظر: ابن سيده، **المحكم**، ٢١٨/١.

(٧) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ١٧٢/٣.

(٨) ينظر: الجوهري، **الصحاح**، ٥٨٨/٢.

(٩) هم ملوك اليمن الواحد يتبع الآخر، وزادوا الهاء للنسب. ابن منظور، **لسان العرب**، ٢١٢/٢.

(١٠) هم قوم نوو جلد من السند والهند، يكوّنون مع رئيس السَّفينة البحرية، وأحدهم سبيجي، ودخلت في جمعه الهاء للنَّسب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٠٣/٧.

(١١) مسمع أبو قبيلة يُقال لهم المسامعة، ودخلت الهاء للنسب. ينظر: المصدر السابق، ٢٨٥/٧.

(١٢) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٧١/٤.

(١٣) وهم آل منذر. ينظر: الجوهري، **الصحاح**، ٨٣٦/٢.

(١٤) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ١٧٢/٣.

الخاتمة:

توصَّلت الدِّراسة إلى جملة من النتائج منها:

١- إن ثمَّة أنماطاً لغوية تركن بصورة أو بأخرى إلى الاستعمال اللغوي الذي لا يمكن أن نغفل أيّاً من جوانبه في أثناء التقعيد اللُّغوي، فالعرب استعملوا هذه الصيغ للدلالة على النسب، وهي صيغ تحمل بين دلالتها معاني معجميّة محدّدة، تمثّلتْ بـ (ذي، وذات)، وهذا التخصيص الدلالي يكشف أن الاستعمال العربي لأسلوب النسب لم يقفْ عند حدّ ياء النسب فحسب، بل تعداها وأوجد لنا صيغاً بديلة تدل ما تدل عليه ياء النسب، وهي صيغ محدّدة واضحة المعاني استعملت في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي في عصور الاحتجاج، ووجهت بناء عليها الكثير من المسائل اللغويَّة، حتى كانت تلك الصيغ من التقنيات التي كانت تكأة لنحاتنا - بالرغم من أنها كانت عند معظمهم خارجة عن دوائر القياس - في أبنيتهم المنطقية، وفي تأويلاتهم التصريفية، وفي أقيستهم اللغوية.

٢- إن النظر إلى الدور الدلالي لهذه الأنماط في سياقاتها القرآنية والشعرية المختلفة - السابقة الذكر-، يكشف لنا أن المعنى أثّر تأثيراً مباشراً في أبنية المذكر والمؤنث، فهذا الانزياح الذي حصل بوصف المؤنث بصيغة المذكر، نتج استجابة للمعنى ودوائره. وتحقّق هذا نتيجة الدور المحوري الذي قامت به تلك الصفات في السياقات اللغوية المختلفة، فالعملية اللغوية هي عملية تواصلية بين طرفي الخطاب، والمعنى هو الأساس الذي تقوم عليه تلك العملية، فلذلك جاءت هذه الصفات المذكرة ليُلفت المتكلم انتباه السامع إلى فكرة مفادها أنه يريد معنى النسب بـ (ذي وذات) في كل ما ذُكِّر من هذه الأمثلة.

٣- إن الواقع الاستعمالي للأنماط اللُّغويّة في الكتب والمعاجم اللُّغوية، سجَّل لنا مجموعة من الصِّيغ التي بُنِي فيها اسم الفاعل من (أفعل) على وزن (فاعل)،

وحفاظاً على معياريّة القاعدة القياسيّة التي وُضِعَت، فإنَّ العلماء حاولوا تخريج هذه الشَّواهد والأمثلة، بالاعتماد على دلالة النَّسب، وهذا ما يدلُّ دلالة واضحة على اتّكاء العلماء على المعنى بطريقة مباشرة في توجيهاتهم للصِّيغ اللُّغويّة، ممَّا يعني بطريقة أو بأخرى، أنَّهم كانوا يركنون إلى محورين أساسيين، يعتمدان عليهما في التقعيد، أو بالأحرى أخذت في عين الاعتبار في أثناء وضعهم لقواعدهم، وهما: المعنى، وطبيعة الاستعمال للصِّيغ الصَّرفيّة في مجال السياقيّة.

٤- إنَّ هذا التقاطع بين الصِّيغ المحمولة على النَّسب، وبين ظاهرة الاستغناء، أمرٌ يمكن القبول به؛ إذْ إنَّ ظاهرة الاستغناء فرضت وجودها في كثيرٍ من المسائل الصَّرفيّة، ولا سيّما تلك المسائل المتعلِّقة ببناء الصِّيغ، ولعلَّ من المنطقيّ أن تدرج هذه الصِّيغ في باب الاستغناء، وذلك من خلال الاستعمالات اللُّغوية لها أخذت هذه الصِّيغ تتشكَّل وفق دلالات متخصِّصة أغنت فيها عن ياء النَّسب.

٥- تدل صيغة (فعّال) في العربية دلالة واضحة على المبالغة، إلا أنّها تدل على النسب فتأتي بمعنى (ذي وذات)، وقد خصّصّت هذه الصيغة لهذا المعنى إذا دلّت على صاحب صنعة مداوم لصنعته، وقد رصدت الدراسة الأمثلة الدالة على ذلك.

٦- جاءت صيغة فاعل، لتدل دلالة مباشرة على صاحب الشيء، ومن هذه الصيغ ما جاء مذكّرا ووصف به المؤنث نحو: (امرأة عاقر...)، ومنها صيغ لم يسمع لها فعل نحو: (تامر...)، ومنها صيغ أخرى بنيت على وزن فاعل من أفعل نحو:(أحنط – حانط)، ومنها صيغ جموع خالفت القاعدة الأساسية للجمع نحو: (طاخيات...).

٧- أكّد اللغويون أن صيغة (فعِل) تدل على النسب إذا دلّت على صاحب الشيء، أي أنها تشترك مع صيغة فاعل في الدلالة على النسب، إلا أننا ومن خلال تتبعنا لهذه الصيغة لم نلحظ- على الأغلب- التعاقب المباشر في استعمال هاتين الصيغتين، فكثيراً ما كانت تستعمل (فعِل) وحدها دون فاعل.

٨- من الصيغ التي استعملت للدلالة على النسب، وظهرت بشكل أقل من (فعّال، وفاعل، وفعِل)، فعول، ومفعال، ومفعيل، ومنفعل، ومفعل، ومفعول، ويضاف إلى ذلك صيغ الجموع التي لحقتها الهاء، فأفادت معنى النسب.

المصادر والمراجع

الاستراباذي، رضي الدين محمَّد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمَّد نور الحسن، ومحمَّد الزفزاف، ومحمَّد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

الأعشى، ديوانه، تحقيق: محمَّد محمَّد حسين، مؤسسة الرسالة- بيروت (د.ط).

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمَّد (ت٥١٣هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، (د.ت).

الأنباري، أبو بكر محمَّد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني- بغداد، ١٩٧٨م.

أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، ١٩٩٢م.

أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٦م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم الملايين، تحقيق: أحمد عبدالغفور، دار العلم للملايين، ط٣.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: عبدالحكيم ابن محمَّد، المكتبة التوفيقية.

حسّان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م.

حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٣.

الحطيئة، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

أبو حمدة، محمَّد علي، في العبور الحضاري لكتاب شذا العرف في فن الصرف، دار عمَّار للنشر– عمَّان، ط١.

الحموز، عبدالفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣.

الخويسكي، زين كامل، الصرف العربي صياغة جديدة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.

الدجني، عبدالفتاح، في الصرف العربي نشأةً ودراسة، مكتبة الفلاح– الكويت، ط٢، ١٩٨٣م.

الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، الكشاف، شرح وضبط يوسف الحمادي، مكتبة مصر، (د.ت)، ط٤.

الزبيدي، محمَّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٨٣م.

زهير بن أبي سلمى، ديوانه، رواية ثعلب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة.

ابن السرَّاج، محمَّد بن سهل (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمَّد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، المخصص في اللغة، تحقيق: الشنقيطي وعبدالغني محمود، بولاق، ١٣١٨هـ.

ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، ط١، ١٩٥٨.

ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، منشورات الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، همع الهوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية- الكويت،١٩٨٠م.

سقَّال، ديزيره، الصرف وعلم الأَصوات، دار الصداقة العربية- بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للغة العربيّة، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٠م.

عبدالجليل، عبدالقادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ٢٠٠٣م.

ابن عصفور، شرح جمل الزَّجَّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ت)، (د.ط).

عمايرة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، مركز الكتاب العلمي – عمان، ط١، ١٩٨٦.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، إملاء ما منَّ به الرحمن، دار الفكر، ١٩٩٣م.

الفهري، عبدالقادر الفاسي، اللسانيات واللُّغة العربية، دار الشؤون الثقافية، (د.ت)، (د.ط).

الفيروز آبادي، مجد الدين محمَّد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.

قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف- بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، عالم الكتب- الرياض، ٢٠٠٣م.

ابن القطاع (ت٥١٥هـ)، أبنية الأسماء والأفعال، تحقيق: أحمد محمَّد عبدالدايم دار الكتب المصرية، ١٩٩٧م.

القوشجي، علي بن محمَّد، عقود الزواهر في الصرف، تحقيق: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

المبرِّد، محمَّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمَّد عبدالخالق عضيمة – القاهرة، ١٣٨٦هـ.

ابن منظور، جمال الدين بن محمَّد بن مكرم (ت)، لسان العرب، دار صادر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣م.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق، محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية- بيروت، (د.ت)، (د.ط).

ابن يعيش، موفّق الدين (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصَّل، عالم الكتب- بيروت، (د.ت)، (د.ط).

التجديد الموسيقي
في الشعر العربي الحديث

أ. د عبدالحميد محمد بدران

جامعة الأزهر

لطالما تمنيت أن أكتب في التجديد الموسيقي في شعرنا العربي، ربما لأن الكتابة في موسيقى الشعر كانت تصادف ميلاً فطرياً في نفسي بحكم ممارستي قرض الشعر، وربما لأنني أظن أن مجال الكتابة فيه ما زال بكراً؛ لأن كثيرين ممن خاضوا غمار الكتابة في موسيقى الشعر كان، في نظري، أحد رجلين: رجل يجمع ما كتبه السابقون ثم لا يبقى له إلا فضل إعادة الترتيب، وأمثال هؤلاء يرون المجدد والباحث عن التجديد كأنما يبحث عن مستحيل، ورجل يجمع حتى إذا استوى جمعه نظمه في بحث أكاديمي غايته أن يصل إلى نتيجة حتى لو كانت بين بين، غير طامح في المغامرة مع النصوص، فهو يرصد التجديد ولا يحاول أن يضع له أُطراً تضبطه، وقاعدة يسير عليها. وغير هؤلاء وأولئك رجال أخلصوا لهذا العلم وأخذوا يلمون أشتاته من هنا وهناك، حريصين على ضم القرائن ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

نتيجة لهذه الدراسات التي لا تقوم على الاستقصاء وجدنا من يقول إن التجديد في أوزان الشعر وقوافيه لم يجد من الشعراء من يقوم عليه أو يحاوله، مهملاً هذا الزخم الموسيقي الذي يملأ الشعر العربي الحديث بكثير من الظواهر الموسيقية القيمة، التي تضاف إلى مسيرة موسيقى الشعر العربي دون أدنى مجاملة، منها ما كان تجديداً في الوزن كتوليد صورة موسيقية من بحر قديم، أو زيادة عدد التفعيلات أو نقصها في البيت الشعري، ومنها ما كان تجديداً في موسيقى القصيدة، كالجمع بين غير صورة للبحر في القصيدة الواحدة، أو المزج

بين غير بحر في القصيدة الواحدة، أو تغير النظرة لظاهرة موسيقية معروفة، وفي كلتا الحالتين لا بد من وقفة متفحصة، تعلل لهذا أو تؤصل لذاك.

وعلى عراقة ما كتب في موسيقى الشعر العربي، وفخامة من يقوم بدراسته وتدريسه نجد الخلاف ما زال قائماً حول أبيات من الشعر إلى أي بحر تنتمي؟ وما المرجح لهذا الانتماء؟ أهي فتح جديد في موسيقى الشعر أم أنها فرع عن أصل لم يهمله العروض العربي؟ وما المسوغ لامتزاج بحرين، أو وجود غير صورة للبحر في القصيدة؟ وما القيم الموسيقية التي يمكن أن تستفاد من هذا التطور؟

كل هذه التساؤلات وغيرها تجعلنا نقدر علم العروض العربي؛ القادر على إثارة الجدل والحيوية في آن معاً، كما أن مناقشتها وتصنيفها تصنيفاً صوابياً يمكن أن يشكل محوراً جديداً لبحث جاد في موسيقى الشعر العربي الحديث، آمل آن يكون خطوة تضاف إلى رصيده الحافل.

على أنه تجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة تركز جهودها في التجديدات الموسيقية الخاصة بالشعر الشطري، ولا تعني بالتجديدات الموسيقية لشعر التفعيلة، رغم أنها تضع أيدينا، في كثير من المواطن، على بدايات تشكيله؛ لأن ذلك الشكل الموسيقي يمتلك من خصوصية الأدوات ما يجعله مؤهلاً لشغل حلقة بحثية أخرى نأمل أن تكون قريبة.

التجديد الموسيقي

يبدو مصطلح التجديد مصطلحاً مرواغاً وغير قابل للتحديد في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل تخطي المصطلح في كثير من الدراسات أمراً مستساغاً لا يحتاج معه صاحب الدراسة إلى أدنى تعليق.

ومع كثرة محاولات التجديد واتساع الحقب الزمنية بينها يصبح ضم القرائن بلا تمييز بينها أمراً مثيراً للريبة والاضطراب في آن معاً، بحيث تبقى معظم محاولات الخروج على موسيقى الشعر، في نظر كثيرين من الدارسين، تجديداً يضاف إلى

رصيد الشعر العربي حاضره وغابره، دون أدنى محاولة للإمساك بخيط التطور والتجديد.

وإذا كان علم العروض العربي، كما يقول السكاكي، علماً "إذا أنت رددته على الاختصار احتمله وإذا أنت حاولت الإطناب فيه امتد وكاد أن لا يقف عند غاية، لقبوله من التصرف فيه نقصاناً وزيادة ما شاء الطبع المستقيم"[1] إذا كان كذلك فإن فكرة الدوائر العروضية التي بنى عليها الخليل موسيقى الشعر العربي لا تعني أن ما وقف عليه الخليل من صور هي كل صور الشعر العربي، بدليل أن فكرة التقليبات الصوتية التي بنى عليها الخليل فكرة المعجم العربي - وهي فكرة الدوائر العروضية نفسها تقريباً- لم تمنع أصحاب المعجمات فيما بعد الخليل بن أحمد من البحث في التراكيب التي عدها الخليل من المهملات، وإثبات استعمال كثير منها، والتدليل على ذلك من فصيح كلام العرب[2].

كما أن قول السكاكي السابق يجعلنا على قناعة تامة بأنه يجب ألاّ نعد كل توليد وكل خروج على موسيقى الشعر العربي تجديداً؛ لأن الطبع السليم من شأنه أن يستسيغ شيئاً ولا يكاد يسيغ أشياء[3]، والفيصل في ذلك هو تواتر الإبداع؛ لأنه يعكس مدى قبول المبدعين وقالبهم الإبداعي معاً لهذا اللون الجديد، في الوقت الذي يعكس فيه ارتياح القاعدة العريضة من المتلقين لهذه الصورة الجديدة التي استطاعت أن تحمل هموم المبدع وتعبر عن آلامه وطموحاته.

يمكن تعريف التجديد الموسيقي أنه التطور الناشيء عن تغيير في عدد التفعيلات في البيت الشعري أو في صورة التفعيلة بالزيادة أو النقصان وما يلزم ذلك

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية الأولى ١٩٨٣، ص ٥٦٢، ٥٦٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال تركيب (عه) و(قهع) و(عهك) في تهذيب اللغة. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والأنباء والنشر ١٩٦٤، ١/ ٥٥، ١٢٧، ١٢٨، والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد آل ياسين . عالم الكتب الأولى، ١٩٩٤، ١/ ٦٦، ١٠٦، ١٠٧.

(٣) يقول ابن خلدون: "وليس كل وزن يتفق في الطبع استعملته العرب في هذا الفن، وإنما هي أوزان مخصوصة تسميها أهل تلك الصناعة البحور، وقد حصروها في خمسة عشر بحراً، بمعنى أنهم لم يجدوا للعرب في غيرها من الموازين الطبيعية نظما" ينظر: تاريخ ابن خلدون تحقيق: د. عبادة كحيلة . الهيئة العامة لقصور الثقافة (مصورة عن طبعة بولاق) ٢٠٠٧، ج١/ ٥٠٠.

من تغيير في حرف الروي وحركاته، طالما تواتر إبداع الشعراء على هذا التجديد واستساغه جمهور المتلقين.

وهو أمر طبيعي مقبول كما يبدو ذلك من قول الزمخشري: "إن بناء الشعر العربي على الوزن المخترع، الخارج عن بحور شعر العرب، لا يقدح في كونه شعراً عند بعضهم، وبعضهم أبى ذلك، وزعم أنه لا يكون شعراً حتى يوافق فيه على وزن من أوزانهم"(١).

أقول ذلك تمهيداً للرد على من زعم أن شعراءنا في العصر الحديث قد أهملوا التجديد في موسيقى الشعر، على النحو الذي توضحه مقولة الدكتور إبراهيم أنيس: "أما في أوزان الشعر وقوافيه فلا نكاد نظفر من شعرائنا المحدثين بجديد، فقد غلبت عنايتهم بالأخيلة، وحرصهم على البراعة في المعاني، وأهملوا ناحية الموسيقى الشعرية، فليس منهم من حاول التجديد فيها أو التفنن في نظامها"(٢).

وليست محاولات التجديد في موسيقى الشعر مقصورة على العصر الحديث، ففي تراثنا العربي من النماذج القابلة للدراسة ما يجعل الباحث على يقين من أن التجديد الموسيقي كان حلماً طالما داعب مخيلة الشعراء في كل عصر، حتى لو لم يضيقوا بقيود الوزن والقافية، وإن ظلت بعض هذه النماذج تمشي على استحياء في طريق التجديد، علها تجد إثارة من علم تضيء لها الطريق، أو نظائر تدفع عنها أشباح الوحدة وذل التفرد.

أرى أن أسباب التجديد في الشعر العربي تكاد تنحصر في سببين رئيسين هما: التجريب والمغامرة أو التشابه.

ففي التجريب والمغامرة قصد الشعراء إلى التجريب رغبة في الخروج على أعاريض الشعر وأضربه التي حددها الخليل بن أحمد، والتي تبينها مقولة الصاحب بن عباد : "الشعر كله أربع وثلاثون عروضاً وثلاثة وستون ضرباً"(٣).

---

(١) القسطاس في علم العروض للزمخشري. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ١٩٧٧م، ص ٢١.

(٢) موسيقى الشعر، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، السادسة، ١٩٨٨، ص ١٩.

(٣) كتاب الإقناع في العروض للصاحب بن عباد، تحقيق: د. إبراهيم الإدكاوي، مطبعة النعمان الحديثة. الخامسة ص ٦٥. وهذا على مذهب الخليل بإسقاط صور المتدارك الأربع، وعليه تكون الأعاريض، بضم صور المتدارك، ستاً وثلاثين عروضاً وسبعة وستين ضرباً.

خير مثال على التجريب ما كان يصنعه أبو العتاهية مثلاً في ابتكار صور جديدة لا عهد للعروضيين بها، يقول ابن قتيبة: "كان لسرعته، وسهولة الشعر عليه ربما قال شعراً موزوناً يخرج به عن أعاريض الشعر وأوزان العرب، وقعد يوماً عند قصار فسمع صوت المدقة، فحكى ذلك في ألفاظ شعره، وهي عدة أبيات فيها[1]:

للمنون دائرا ت يدرن صرفها

هن ينتقيننا واحداً فواحدا

وقال أيضاً:

عُتب ما للخيال خبرينى ومالى

لا أراه أتانى زائراً مذ ليالى"

ومن النظم على تفعيلة واحدة ما جاء به ابن رشيق في قوله: "وكان أقصر ما صنعه القدماء من الرجز ما كان على جزأين ... حتى صنع بعض المتعقبين- أظنه علي بن يحيى أو يحيى بن علي المنجم . أرجوزة على جزء واحد، وهي:

طيف ألم بذي سلم

بعد العتم يطوي الأكم"

... ويقال: إن أول من ابتدع ذلك سَلْم الخاسر[2]، يقول في قصيدة مدح بها موسى الهادي[3]:

موسى المطر غيث بكر

ثم انهمر لما اغتفر

---

(١) الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، الثالثة، ٢٠٠١م، ٢/ ٧٩١، ٧٩٢. وأبو العتاهية، أشعاره وأخباره، تحقيق: د. شكري فيصل، مكتبة دار الملاح، دمشق، ص٥٨٠، ٦١٨.

(٢) هو سلم بن عمرو الخاسر ت ١٨٦ هـ.

(٣) العمدة لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، ١/ ١٨٤، ١٨٥.

ومن أمثلة الخروج على صور الشعر العربي أيضاً قصيدة سَلْم ابن ربيعة التي منها:

إنّ شواء ونشوة وخبب البازل الأمون

يجشمها المرء في الهوى مسافة الغائط البطين

حيث قال عنها المرزوقي: "إنها خارجة عن البحور التي وضعها الخليل ابن أحمد، و أقرب ما يقال فيها إنها تجيء على السادس من البسيط"[١]

معنى ذلك أن صورة المخلع التي تأتي على (مستفعلن فاعلن فعولن) في الأبيات السابقة لم ترد في الصور التي أحصاها الخليل بن أحمد، والتي سبقت الإشارة إليها في قول الصاحب بن عباد، أو وردت، لكن شذوذاً، كما توحي عبارة ابن القطاع أنه شذ عن العرب في هذه العروض حذفها بعد الخبن والقطع، وعليه قول سلم بن ربيعة[٢]:

إنّ شواء ونشوة وخبب البازل الأمون

أما الشعر المرسل الذي عرف في العصر الحديث بعدم الاعتماد على القافية الموحدة . فقد أورد الباقلاني في كتابه إعجاز القرآن قطعة قديمة منه منسوبة لابن دريد جاء فيها[٣]:

رب اخ كنت به مغتبطا اشد كفي بصحبته

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (أحمد بن محمد بن الحسن)، تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، الثانية، ١٩٦٨م، ٣/ ١١٣٧.

(٢) ينظر: كتاب البارع في علم العروض لأبي القاسم علي بن جعفر (ابن القطاع)، تحقيق: د. أحمد محمد عبدالدايم، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٥، ص ١١٧.

(٣) إعجاز القرآن للباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، الخامسة، ١٩٨١، ص ٥٦، ويمكن أن يكون البيت فيها مكوناً من ست عشرة تفعيلة مقسمة على النحو الآتي:

رُب أخ/ كنت به/ مغتبطاً/ أشدُّ كفْ/ى بعرْى/ صحبته/ تمسّكاً/ متّىَ بال/ ودّ ولا/

أعهده/ يغيّر ال/ ودّ ولا/ يحول عن/ ه أبداً/ ما ضمّ رو/ حى جسدي

فانقلب ال/ دهر به/ فرُمْتُ أن/ أصلح ما/ أفسد فاس/ تعصيتُ أن/ يأتيَ طو/ عاً فتأتّ/

يت أرجّ/ يه فلمّ/ ا لجَّ في ال/ غيّ إبا/ ءً ومضى/ مرتكباً/ غسلتُ إذ/ ذاك يدي

تمســكا منـــي بالـــود ولا احسـبه يزهـد فـي ذي امـل
تمســكا منـــي بالـــود ولا احســـبه يُغيّـــر العهـــد ولا
يحـــول عنـــه ابـــدا فخـــب فيـــه امـلـــي

مما يمكن أن يندرج تحت باب التجريب في الشعر الحديث أيضاً، وجود شعر على مشطور الطويل ومشطور الرمل ومشطور المديد، أو وجود الكامل التام والوافر التام مذيلاً قياساً على مجزوء الكامل[1].

فأما التشابه حيث تلعب الزحافات والعلل دوراً رئيساً في تشابه كثير من التفعيلات في الحركات والسكنات، مما يسوغ رد التفعيلة المزاحفة إلى أقرب تفعيلة أصلية، كما يحدث، مثلاً، حين نرد (متفاعلن) بتسكين الثاني في بحر الكامل إلى مستفعلن الأصيلة في بحر الرجز والسريع مثلاً، ومع تكرار هذا الصنيع في معظم تفعيلات القصيدة يصبح الفصل الموسيقي بين البحرين أمراً من الصعوبة بمكان، وهي صعوبة تؤكد وجود التقارب بين بحور الشعر التي تحتوي على تفعيلات متشابهة.

وإذا كان لنا أن نقدر مقولة ابن سلام عن الزحاف[2] أنه كالحول واللثغ في الجارية، قد يشتهي القليل الخفيف منه، فإن كثرة الزحاف الذي يصير معه البحران بحراً واحداً أمر غير مستنكر على الإطلاق؛ لأنه يردنا إلى تفعيلة مستعملة قد استقر نغمها الموسيقي قي الأسماع.

---

(١) ينظر موسيقى الشعر بين الإتباع والابتداع، د. شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، الثالثة، ١٩٩٨م، ص ٧٩، ٨٢، ١٣٧، ٣٢٣.

(٢) يقول ابن سلام: "كان الخليل بن أحمد يستحسنه في الشعر إذا قل في البيت والبيتين، فإذا توالى وكثر في القصيدة سمج، فإن قيل: كيف يستحسن منه شيء وقد قيل هو عيب؟ قال: يكون هذا مثل القبل والحول واللثغ في الجارية، قد يشتهى القليل منه الخفيف، وهو إن كثر عند رجل في جوار، أو اشتد في جارية، هجن وسمج"، طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني بجدة، ١/ ٧٠.

في حين يرى ميخائيل نعيمة أن الزحافات والعلل "أوبئة تنزل بأوزان الشعر العربي، فتحرك ساكناً أو تسكن متحركاً، وتقضم حرفاً هنا ومقطعاً هناك، وقد عني بها الخليل عناية خاصة، فأعطى كلاً منها اسماً، ورتبها في أبواب وفصول هي أكثر عدا من خطاياي" ينظر: الغربال، مؤسسة نوفل، بيروت، ط/ ١٤، ١٩٨٨، ص ١٠٨.

واذا كانت الكثرة هي مصدر اشمئزاز نعيمة. فإن ابن رشيق يعلل ذلك بقوله: "والمطبوع مستغنٍ عن معرفةُ الأوزان وأسمائها وعللها لنبو ذوقه عن المزاحف منها والمستكره، وأما الضعيف الطبع فمحتاجٌ إلى معرفة شيء من ذلك يعينه على ما يحاوله في هذا الشأن"، (العمدة ١/ ٨٨).

على أن أمر التشابه بين البحور[1] ليس شرطاً أن يتم الحسم فيه بصورة قاطعة، ومن ثم تكون هناك صور جديدة، تصعب نسبتها بصورة حاسمة إلى بحر بعينه، وإلا فأين نضع قول ابن رشيق: "وأنشد الزجاجي وزناً مشطراً محير الفضول، لا أشك أنه محدث وهو:

---

(١) يمكن أن تشتبه تفاعيل كثيرة منها:

أ . تفعيلة الوافر المجزوء المعصوب (مفاعلتن) والهزج (مفاعيلن)، فإذا لم يوجد ما يعين حَمْلَه على أحدهما حُمِلَ على الهزج؛ لأن (مفاعيلن) أصل فيه.

ب . الوافر المعقول (حذف الخامس المتحرك) (مفاعلن) إذا كان مجزوءاً يشبه وزن الرجز المجزوء المخبون (حذف الثاني الساكن) (متفعلن)، فإذا لم يوجد ما يعين حَمْلَه على أحدهما حُمِل على الرجز؛ لأن حذف الساكن أخف من حذف المتحرك، ومنه قول الشاعر:

منازل لعزتنا قفار كأنما رسومها سطور

مفاعلن / مفاعلن / فعولن مفاعلن / مفاعلن / فعولن

ج . تفعيلة الكامل الموقوصة (حذف الثاني المتحرك) (مفاعلن) هنا تشتبه (متفْعلن) في الرجز التام المخبون (حذف الثاني الساكن)، فإذا لم يوجد ما يعين حَمْلَه على أحدهما حُمِلَ على الرجز؛ لأن حذف الساكن أخف من حذف المتحرك ومنه قول الشاعر:

يذب عن حريمه بسيفه ورمحه ونبله ويحتمي

د . تفعيلة الكامل المضمرة (متْفاعلن) تجعل الكامل يشتبه بالرجز، والضابط في الفرق بينهما أنه إذا وجد في القصيدة جزء واحد على (متفاعلن) حكمنا أنها من الكامل، لانقلاب متْفاعلن إلى مستفعلن بالإضمار بخلاف العكس، كتاب البارع، ص ١٣٥، فإذا لم يوجد ما يعين حَمْلَه على أحدهما حُمِلَ على الرجز؛ لأن (مستفعلن) أصل فيه.

هـ . التفعيلة المجزولة (تسكين الثاني المتحرك وحذف الرابع الساكن) في الكامل (متفعلن) تشتبه (مستعلن) في الرجز التام المطوي (حذف الرابع الساكن)، فإذا لم يوجد ما يعين حَمْلَه على أحدهما حُمِلَ على الرجز؛ لأن (مستعلن) في الرجز فيه تغيير واحد هو الطي، أما الكامل ففيه تغييران بسبب الجزل والحمل على ما فيه تغيير واحد أولى، ومنه:

منزلة صم صداها وعفت أرسمها إن سئلت لم تجب

و . وزن الرجز المشطور المقطوع عروضاً: مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِل ووزن السريع المشطور المكشوف عروضًا: مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن مفعول، فإذا لم يوجد ما يعين حَمْلَه على أحدهما حُمِلَ على السريع؛ لأن (٥/٥/٥/) في السريع يكون قد دخله الكشف (حذف السابع المتحرك) وهو تغيير واحد، وفي الرجز يكون قد دخله القطع (حذف ساكن الوتد المجموع آخر التفعيلة وتسكين ما قبله)، والحمل على ما فيه تغيير واحد أولى.

ز . وزن الكامل التام المضمر الحشو الأحذ العروض والضرب: (مُتْفَاعِلُنْ مُتْفَاعِلُنْ مُتْفَا) يشتبه مع وزن السريع التام المخبول المكشوف عَرُوْضه وضربه: (مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن معلا) فإذا لم يوجد ما يعين حَمْلَه على أحدهما حُمِلَ على الكامل؛ لأن (٥///) في الكامل يكون قد دخله الحذذ (حذف الوتد المجموع من آخر التفعيلة) وهو علة حسنة، وفي السريع يكون قد دخله الكشف والخبل والكشف (حذف السابع المتحرك) وهو علة قبيحة، والخبل (حذف الثاني والرابع الساكنين).

سقى طللا بحزوى هزيم الودق أحوى

عهدنا فيه أروى زمانا ثم أقوى"

وهذا وزن ملتبس، يجوز أن يكون مقطوفاً من مربع الوافر[١]، ويجوز أن يكون من المضارع مقبوضاً مكفوفاً[٢]، ذكره الجوهري وأنشد لبعض المحدثين:

أشاقك طيف مامهْ بمكة أم حمامهْ[٣]

وأين نضع خلط المرقش بين الكامل والسريع في الشطر الثاني من أبياته التي يقول فيها:[٤]

ما ذَنْبُنا في أَنْ غَزا مَلِكٌ من آلِ جَفْنَةَ حازِمٌ مُرْغِمْ

والعَدْوَ بَيْنَ المَجْلِسَيْن إذا ولَّى العَشِيُّ وقَدْ تنادى العَمّ

حيث ساعد الشبه بين الكامل التام المضمر الحشو الأحذ العروض والضرب: (مُتْفَاْعِلُنْ مُتْفَاْعِلُنْ مُتْفَاْ) ووزن السريع التام المخبول المكشوف عَرُوْضه وضربه: (مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن معلا) . في وقوع هذا الخلط، مما ترتب عليه وجود تفعيلة الكامل (مُتفاْعِلُنْ) بين تفعيلات السريع في قوله: (نةَ حازِمٌ) وقوله (ي وقَدْ تنا).

---

(١) أن يأتي على (مفاعلتن فعولن) في كل شطر.

(٢) حيث يأتي على (مفاعلن فاعلاتن).

(٣) ينظر العمدة ١/ ١٨١.

(٤) المفضليات، المفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، السادسة، ص 239،241 .

كل ذلك جعل الدكتور عبدالله الطيب المجذوب يقول: "وعندي أن وزن المرقش ليس من السريع كما زعم ابن عبد ربه، ولكنه شيء وسط بين الكامل الأحذ والسريع الذي دخلته العلل".[1]

وأين نضع خلط الذائقة العربية بين إيقاع الكامل وإيقاع الرجز[2] في مقطعة حماس بن قيس بن خالد التي يقول فيها لامرأته:[3]

إنك لو شهدت يوم الخندمه إذ فر صفوان وفر عكرمه
وأبو يزيد كالعجوز المؤتمه واستقبلتهم بالسيوف المسلمه
يقطعن كل ساعد وجمجمه ضرباً فلا تسمع إلا الغمغمه
لهم نهيت خلفنا وهمهمه لم تنطقي في اللوم أدنى كلمه

ذلك لقرب (متفاعلن) بإسكان الثاني المتحرك من (مستفعلن) وهو ما عرف بالإضمار، رغم اجتهاد الدارسين في محاولة تصنيف قصائد هذا النوع وحسم القضية لصالح بحر الكامل في حالة وجود ولو تفعيلة واحدة خالية من الإضمار، وظنهم بذلك أنهم حسموا القضية وحددوا أطر البحرين، بحيث لا يبغيان.

فهل ننسب المقطعة السابقة لبحر الكامل لوجود (متفاعلن) صحيحة مرة واحدة عند قول حماس (وأبو يزيد)؟، هل ننسبها للرجز لإجماع القرائن على أنها

---

(١) المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها د. عبدالله الطيب المجذوب، دار الفكر الثانية، بيروت، ١٩٧٠، ج ١/٧٨.

(٢) هناك فرق بين الرجز الوزن والرجز الشكل، وذلك هو ما جعل اسم الرجز مشكلاً، ومدخلاً لكثير من البحور فيه، تبعاً لصلاحيتها للدخول في الرجز الشكل أو لا، على النحو الذي يبدو في قول ابن رشيق: "وأما منهوك المنسرح (صبرا بني عبد الدار) فهو عند الجوهري من الرجز، ومثله (ويلم سعد سعدا) إلا أنه أقصد منه" ينظر (العمدة ١/ ١٨٤).

(٣) سبل الهدى والرشاد، محمد بن يوسف الصالحي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ٥/ ٣٤٦، وأبو يزيد هو: سهيل بن عمر وكان مع صفوان وعكرمة.

منه؟ ومع يقيننا بنسبة المقطعة إلى الرجز، للاضطراب الموسيقي الذي يظهر فيها، والذي يعد سمة مميزة لهذا الوزن على ما يبدو في قول حماس:

إنك لو شهدت يوم الخندمه

مستعلن . مستفعلن . مستفعلن

حيث يبدو الطي (حذف الرابع الساكن) في التفعيلة الأولى، والخبن (حذف الثاني الساكن) في التفعيلة الثانية – مسوغين من المسوغات الموسيقية المتعارف عليها في هذا الوزن، التي تحقق له الاضطراب الذي سمي من أجله رجزاً[1].

ومع يقيننا بكل هذا، تبقي التفعيلة (متفاعلن) شاهداً، ولو شكلياً، على الحميمية الإيقاعية بين أوزان الشعر، التي يفرضها اشتراك بعض البحور في تفعيلة على الأقل، كما تبقى شاهداً على أن أمور النغم والإيقاع لا تنفع معها المعادلات المادية الجامدة، لأنها حيوية ومتجددة، تحتكم للذوق حتى لو كانت فوق القاعدة.

التجديد في الوزن العروضي

إذا تجاوزنا مرحلة التجريب أو التشابه التي سبق الحديث عنها إلى مرحلة الإجادة، يقف بنا الشعر العربي الحديث على محاولات ناضجة للتجديد الموسيقي، تواتر عليها إبداع الشعراء، بحيث تخطت مرحلة التجريب إلى الإجادة، ومرحلة المغامرة إلى رسوخ القيم الفنية واستوائها في إبداع الشعراء.

على أن هناك إشكالية على قدر هائل من الأهمية تظهرها جل النصوص التي تشملها الدراسة، وهي اشتمال القصيدة الواحدة على كثير من ظواهر التجديد،

---

(١) ينظر: موسيقى الشعر بين الإتباع والابتداع، ١٢٨.

مما يبرهن على أن التجديد الموسيقي كان منهجاً مستقراً في ذهن الشاعر العربي الحديث، وضرورة ملحة من ضرورات العمل الإبداعي في الشعر العربي.

وفي إطار الوزن العروضي حفظ لنا الشعر العربي الحديث تجديدات متنوعة، تتناول التفعيلة العروضية للبحر، وما يلحقها من زيادة أو نقص، سواء أكان ذلك النقص أو تلك الزيادة مرتبطة ببنية التفعيلة عن طريق ما يلحقها من الزحافات والعلل، أم بتغيير عدد التفعيلات في صور البحر الشعري، على ما يوضحه البيان الآتي:

أولاً . التغيير في صورة التفعيلة:

إذا كان التجديد الموسيقي هو التطور الناشئ عن تغيير في صورة تفعيلة من تفاعيل الشعر بالزيادة أو النقصان وما يلزم ذلك من تغيير في حرف الروي وحركاته، طالما تواتر إبداع الشعراء على هذا التجديد واستساغه جمهور المتلقين، إذا كان كذلك فإن التجديد الموسيقي الذي أحدثته الموشحات كان تجديداً مؤيداً بأسباب وأوتاد، ذلك أنه قد ظهرت في الموشحات صور جديدة لم يذكرها الخليل ضمن صوره، وأعجب بها شعراؤنا في العصر الحديث إعجاباً جعل إبداعهم يتواتر عليها، ثم أصبح من الضروري أن نرد هذه الصور الجديدة إلى أوزانها، ما دامت توافق نسق بحر من بحور الشعر التي نعرفها.

وأود أن أقف على ثلاث من صور التجديد في بحور الشعر العربي كان لها حضور فاعل فيه منذ استقرت أنغامها في الموشحات العربية وهي (مستفعلن فاعل) و(فاعلاتن فعل) و(فاعلن فعل) كما يأتي:

١. (مستفعلن فاعل):

بحر المجتث في شعرنا العربي له صورة واحدة إذ استعمل مجزوءاً صحيح العروض والضرب على (مستفعلن . فاعلاتن) كما في قول الشاعر[1]:

البطن منها خميص والوجه مثل الهلال

ولكن وجود صورة واحدة من البحر لا يعني إطلاقاً أن هذا كل ما ورد عن العرب، فغالباً ما نجد البحر مشتملاً على صورة صحيحة إلى جانب صور مزاحفة وهكذا.

ولقد عدّ خروج شوقي، في مسرحه الشعري، عن الصور المألوفة لبحور الشعر العربي بمثابة بوابة العبور إلى أرض جديدة يجد فيها الشعر الحديث ضالته

---

(١) ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، معهد المخطوطات العربية، الثانية، ١٩٩٧، ص١٢٢، والبيت الشاهد في ديوان ابن عبد ربه الأندلسي. جمع وتحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق، الثانية، ١٩٨٧، ص١٦٨، ولكنه ليس له، شأن كثير من الأبيات التي تنسب إليه، وإنما كان من دأبه، بحكم تأليفه في العروض، أن يعمد إلى أبيات الشواهد العروضية ثم يجعلها في ذيل قصائد صنعها؛ ليبرهن، ولو لنفسه، أن هذه الصورة طيعة، أو أنه يمكن للبحر الشعري أن يحتملها، ومن ثم لا يعتد بشعره في ثبوت كثير من الصور؛ لأنه مصنوع، ولا يعتد بالشاهد الذي نسج عليه؛ لأنه مجهول، انظر مثلاً قوله:

عاتِب ظَلمتُ له عاتِبَاً رُبّ مَطْلوب غدًا طالِبا
مَن يتب عن حُب مَعْشوقه لستُ عن حُبّي له تَائبَا
فالهوَى لي قَدَرٌ غالبٌ كيف أعصي القدَر الغَالبا
سَاكِنَ القَصر ومَن حله أصبح القلبُ بكم ذاهِبا
(اعلمُوا أنّي لكم حافظٌ شاهداً ما عِشْتُ أو غائبا)

فالمقطعة لابن عبد ربه إلا البيت الأخير منها فلا نعلم له قائلاً، مع يقيننا من أن له قائلاً عرفه السابقون وجهلناه، ثم ساغ لبعضهم أن يظن أن المقطعة كاملة من نظم ابن عبد ربه، وكذلك كل المقطعات التي استشهد بها وهي تمثل جل ديوانه. ينظر: العقد الفريد لابن عبد ربه (أحمد بن محمد)، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لقصور الثقافة (سلسلة الذخائر)، ٢٠٠٤، ج ٤٤٥/٥، ٤٤٦.

التي ينشدها وكلأه الذي يحضه على التغيير والتطور، فقوله في مسرحية (مجنون ليلى):[1]

زياد ما ذاق قيس ولا هما

طبخ يد الأم يا قيس ذق مما

الأم يا قيس لا تطبخ السما

وقوله على لسان الحادي:[2]

هلا هلا هيا اطو الفلا طيا

وقربي الحيا للنازح الصب

يأتيان على "مستفعلن فاعل". وقد لقي قبولاً من الشعراء منذ لفت شوقي إليه الأنظار، حتى إن النقاد قد حاروا في تصنيف هذا الوزن الجديد[3] – سواء منهم من عمد إلى أبيات شوقي السالفة، أم وقف على أمثالها في الشعر العربي الحديث– فنسبوها إلى الكامل أو الرجز أو السريع أو البسيط أو المنسرح أو المجتث، ناهيك بمن نسبها إلى الاختراع دون محاولة تصنيفها في بحر شعري.

---

(١) الأعمال الكاملة أحمد شوقي (المسرحيات)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٣٦.

(٢) السابق، ص ١٤٤.

(٣) ليست هذه أول سابقة من نوعها، فقد سبقت إشارة ابن رشيق إلى قول الشاعر:

سقى طللا بحزوى هزيم الودق أحوى

وقوله: "هذا وزن ملتبس، يجوز أن يكون مقطوفاً من مربع الوافر، ويجوز أن يكون من المضارع مقبوضاً مكفوفاً" ينظر: العمدة ١/ ١٨١.

وسواء أقام هذا التصنيف على تعليل عروضي مقبول أم لم يقم، فإن المعظم لم يدر بخلده أن شوقياً لم يخترع هذا الوزن الجديد، لأنه موجود بكثرة في موشحاتنا العربية، على النحو الذي نجده مثلاً في موشحة الأعمى التطيلي (تـ 525 هـ/١٣١١م) التي مطلعها[١]:

دِنْ بالهوى شَرْعا ما عشْتَ يا صاح
ونزّه السمْعا عن منطق اللاّحي
فالحكم أن تسعى إليك بالراح

كما نجده في موشحتين لمحي الدين بن عربي (ت ٦٣٨هـ)، حيث يبدو في الأشطر الأولى من قوله في الموشحة الأولى منهما:[٢]

لله ما أحلى عم المذاق
بالمنظر الأعلى عند المساق
آياته تُتلى على اتساق

كما يبدو في الموشحة الثانية في قوله:[٣]

أنشأت ناقوسا لذكره الزاهر
أحييت ناموسا من قبره الداثر
ولم أكن عيسى لأنني الآخر

كما نجده في موشحة ابن سهل الأندلسي (649- 605 هـ) التي مطلعها:[٤]

---

(١) ديوان الأعمى التطيلي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، ص ٢٦٧.
(٢) ديوان ابن عربي، تحقيق: محمد ركابي الرشيدي، دار ركابي الرشيدي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٠١.
(٣) السابق، ص ١٠٥.
(٤) ديوان ابن سهل، دار صادر، بيروت، ص٢٩٦.

ليل الهوى يقظان والحب ترب السهر
والصبر لي خوان والنوم من عيني بري

كما نجده في موشحة لسان الدين بن الخطيب (٧١٣ ـ ٧٧٦ هـ) التي مطلعها:[١]

قد قامت الحجة فليعذر العاذر فالعذل لا يجدي

وإذا أضفنا هذا التجديد وأمثاله إلى بحر المجتث، نكون أضفنا صورتين إلى صور البحر الأصلية يتضمنها البيان الآتي:

الصورة الأولى: يكون أبتر العروض والضرب، والأبتر: ما سقط ساكن وتده وسكن متحركه وقد سقط من آخره سبب[٢]، حيث يأتي على (مستفعلن فاعل) كما في قول شوقي السابق:

زياد ما ذاق قيس ولا هما
طبخ يد الأم يا قيس ذق مما

وفي (زياد ما) خبن، والخبن جائز في (مستفعلن) في هذا البحر[٣].

الصورة الثانية: وهي أن يكون أبتر العروض مقصور الضرب، والقصر: حذف ساكن السبب الخفيف وإسكان ما قبله[٤]، حيث يأتي على (مستفعلن فالات)

---

(١) ديوان لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: د. محمد مفتاح، دار الثقافة (المغرب)، الأولى، ١٩٨٩، ج٢، ص ٧٨٥.
(٢) ينظر: كتاب الكافي، ص١٤٥.
(٣) السابق، ص١٢٣.
(٤) السابق، ص١٤٤.

مع طواعية دخول التشعيث (حذف أول الوتد المجموع)[1] كما في قول الشاعر كمال عبدالحليم[2]:

يا ضارب الفأس	في أرضنا السمراء
ماذا من الغرس	تجني سوى الأعباء
مستفعلن فاعل	مستفعلن فالات

وقد نوع كثير من الشعراء فأعطوا العروض حكم الضرب (يعني أن تأتي مقصورة) مشعثة، كما فعل علي محمود طه في قصيدة (الكرمة الأولى) حيث يقول[3]:

بالله من أنباك	باللون والطعم
وما جنت كفاك	يا غارس الكرم
مستفعلن فالات	مستفعلن فاعل

نسبة الصورة إلى بحور الشعر:

دار خلاف بين الباحثين في نسبة هذه الصورة إلى بحور الشعر، فنسبها إلى (الكامل) الدكتور شعبان صلاح حيث يقول: "ومن أغرب الصور التي ورد عليها الكامل المجزوء في الشعر المعاصر، وليست لها سابقة، على ما أعلم، في الشعر القديم، أن تتراوح عروضه بين الحذاء والحذاء المضمرة، ويلتزم في ضربه الحذذ والإضمار، وقد فعل ذلك الشاعر فتحي سعيد في قصيدة بعنوان (ما زلت أبكيه) يقول فيها:

---

(١) كتاب الكافي، ص ١٤٥.

(٢) إصرار، ديوان للشاعر كمال عبدالحليم، مطبوعات الغد، الرابعة، ١٩٨٣، ص ٤٣.

(٣) ديوان علي محمود طه، دار العودة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٦٥. وتنظر: قصيدة (رؤيا في عام ١٩٥٦) في ديوان بدر شاكر السياب، دار العودة، بيروت، ١٩٩٧، ص٤٣٠، وقصيدة (العزلة) لمحمود حسن إسماعيل في الأعمال الكاملة، دار سعاد الصباح، ١/ ٦٨٣.

ما زلت أبكيــهِ
أخفى وجيعتــهُ
فى عالم فيــهِ
الحزن كالثــوبِ
تبلى حواشيــهِ

... إلى آخر القصيدة، وبالإمكان القول بأنها غير متمسكة بالنظام العمودي، ومن ثم كان فيها ما كان[1].

وهذه النسبة إن جازت في الصورة (مستفعلن فاعل) باجتماع الحذذ والإضمار؛ فإنها لا تستطيع أن تضم (مستفعلن فالات) ولا (متفعلن فاعل)، والغريب أن الدكتور شعبان يقف على قصائد مثل هذه القصيدة فيميل إلى كونها من جديد (المجتث)، دون أن يشير إلى سابقتها التي تعجب منها[2].

ونسبها إلى (السريع) الدكتور محسن أطيمش في تعليقه على قصيدة (رؤيا في عام ١٩٥٦) لبدر شاكر السياب التي جمع فيها بين الرمل وهذا الوزن الجديد، وفيها يقول[3]:

فى غيمة الرؤيا	يوم بلا ميعادْ
جنكيز هل يحيا	جنكيز يا بغدادْ
عين بلا أجفان	تمتد من روحى
شدق بلا أسنان	ينداح فى الريح

على أن العروض والضرب قد دخلهما الصلم، والأصلم: ما سقط من آخره وتد مفروق، كان أصله (مفعولات) فحذف منه (لات) فبقي (مفعو)، فنقل إلى

---

(١) موسيقي الشعر بين الإتباع والابتداع، ص ١٠١، ١٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٤.

(٣) دير الملاك، محسن أطيمش، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨٢، ص ٢٨٧، وديوان بدر شاكر السياب، ص٤٣٠، ٤٣١.

(فعلن)، أو أن يكون قد دخلهما الحذذ في (مستفعلن) فبقيت (مستف) ونقلت إلى (فاعل).

وممن ظنها من (مجزوء المنسرح) الدكتور جميل عبدالغني[١]، وهو يقف مع قصيدة الشاعر كمال عبدالحليم (في قبضة الفأس) التي مطلعها[٢]:

يا ضارب الفأس في أرضنا السمراء

وهو رأي له وجاهته، لولا أنه يعكر عليه كون (مفعولات)، بتحريك السابع، في المنسرح يدخلها من الزحاف الخبن[٣] فتصير (معولات) والطي فتصير (فاعلات) والخبل فتصير (فعلات)، فيلزم لكي تصبح (فالات) أن يدخلها الكسف فتصير (مفعولن) والقصر فتصير (مفعول) أو (فالات).

وممن ظنها صورة من (الرجز) الدكتور رجاء عيد وهو يعلق على قصيدة (العذراء الشهيدة) لمحمود حسن إسماعيل حيث يقول: "ويخطو الشاعر خطوة أخرى في البناء النغمي للقصيدة حين يستعمل تفعيلة الرجز (مستفعلن) مع تفعيلة على وزن (فاعل)، ويكرر ذلك النسق ثلاث مرات في كل بيت شعري"[٤] وهذه القصيدة يقول فيها الشاعر:[٥]

راحت بلا زورقْ تنساب في الماء كأنها لجهْ

---

(١) مقال (كمال عبدالحليم شاعر دع سمائي الغائب عن الساحة الأدبية)، د. جميل عبدالغني، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد ١٩، ٢/ ٧٠٣.

(٢) ديوان إصرار، ص ٤٣.

(٣) الخبن: هو ما سقط ثانيه الساكن، كتاب الكافي، ص ١٤٣.

(٤) التجديد الموسيقي في الشعر العربي، د. رجاء عيد، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٧، ص٢١٨.

(٥) الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، ١/ ١٣٧ من ديوان أغاني الكوخ.

في صمتها تخفقْ لحناً بلا نـاء أنشودة اللجهْ

على الرغم من أن استواء النسق في التفعيلة (مستفعلن) وسلامتها من الزحاف ينأى بها تماماً أن تكون تفعيلة للرجز الذي نادراً ما تأتي تفاعيله خالية من الزحاف، يدل على ذلك وقوفنا على إيقاع الرجز في قصيدة (علي عامر)[1] للشاعر أبو الوفا محمود رمزي نظيم التي يقول فيها:

يشتاق للأخرى من عرف الدنيـا

أيامها الظل الـ ـذي يوشك أن يمحى

وجـدها هزل وهزلهـا أنكـى

من ظنهـا خلدا لنفسـه ينـعى

كما نسبها إلى الرجز أيضاً الدكتور عبدالله الطيب المجذوب حيث قال: "(مستفعلن مفعو أو مفعول) هذا الوزن رجزي أصله البسيط المنهوك أو المنسرح المنهوك[2]".

لكن الإشارة إلى أصل النسبة إلى (البسيط) كما يبدو من كلام الدكتور الطيب إشارة على قدر هائل من الأهمية؛ ذلك أن (مستفعلن فاعل) تتحقق فيها بدخول القطع في (فاعلن)، ولكن (فاعلن) لا تحول إلا (فالات) في البسيط؛

(١) الرمزيات، أبو الوفا محمود رمزي نظيم، جمع وترتيب: محمد علي أبو طالب ومحمد علي الغزالي الجبيلي، مطابع جريدة الصباح بالقاهرة، ص ٢٦٤.

(٢) المرشد، ج ٩٣/١.

ويمكن أن نقف على هذه الأهمية من خلال وقوفنا على النسق الموسيقي للأجزاء التالية من قصيدة شوقي (نهج البردة):[1]

(يـــــا نـــــاعِسَ الطَّـــــرفِ أَســـــــــهَرتَ مُضـــــــــناكَ)

(يـــــا بِنـــــتَ ذي اللَبـــــدِ أَلقـــــاكِ فـــــي الغـــــابِ)

(مَـــــن أَنبَـــــتَ الغُصـــــنَ وَأَخـــــــــــرَجَ الريـــــــــــمَ)

وهي أجزاء من أبياته:

يـا نـاعِسَ الطَـرفِ لا ذُقـتَ الهَـوى أَبـداً أَسـهَرتَ مُضـناكَ فـي حِفـظِ الهَوى فَنَم

يـــا بِنـــتَ ذي اللَبَـــدِ المُحَمّـــى جانِبُـــهُ أَلقاكِ في الغابِ أَم أَلقاكِ في الأُطُمِ

مَن أَنبَتَ الغُصـنَ مِن صَمصـامَةٍ ذَكَرٍ وَأَخـرَجَ الـريمَ مِـن ضِرغـامَةٍ قَـرِمِ

والملاحظ أن هذه الأجزاء تندرج، دون لأي، في الصورة الموسيقية التي نحن بصددها.

والذي تطمئن إليه النفس هو أن هذه الصورة جزء من بحر المجتث الذي يأتي على (مستفعلن فاعلاتن)، والذي يدل على أنها من جديد المجتث وليست من الكامل، أن تفعيلة (مستفعلن) يجوز أن تخرج إلى (متفعلن) بخلاف التفعيلة (متفاعلن)، كما في قول شوقي (وقربي الحيّا) وقول كمال عبدالحليم (وجحرك المهجور).

---

(١) الشوقيات، أحمد شوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٧٠، ١/١٩١، ١٩٢.

ومما يدل على أنها من جديد المجتث وليست من البسيط ولا الرجز ولا المنسرح ولا السريع أمور عدة منها:

أولاً- تناسق الإيقاع بينها وبين صورة المجتث الأصلية في قصيدة محمود حسن إسماعيل (أغنية للنيل) التي يقول فيها:[1]

حيـــاك قلـــب الوجـــود يـــا فتنـــة الكـــون

يـا نيـل يـا ابـن الخلـود يـــا خمـــر فرعـــون

..البـــيض أهـــل الشـــمال خـــروا علـــى بابـــك

والســـمر خلـــف الجبـــال صـــــلوا لأمواجـــــك

في حين لا نجد هذا التناسق مثلاً في قوله في قصيدة (أغاني الرق)[2] التي يمزج فيها بين مشطور بحر السريع (مستفعلن مستفعلن مفعولات) وجديد بحر المجتث (مستفعلن فاعل) فيقول:

ألقيتنـي بـين شـباك العـذاب وقلـــت لـــي غنـــي

وكـل مـا يشـجي حنـين الربـاب ضيعتـــــه منـــــي

هـذا جنـاحي صـارخ لا يجـاب فـــي ظلمـــة الســـجن

ونشـوتي صـارت بقايـا سـراب فـــي حـــانة الجـــن

---

(١) الشوقيات، أحمد شوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٧٠، ١٥٨٨/٣من ديوان (صلاة ورفض).
(٢) الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، ١/ ٦٥٥ من ديوان أين المفر.

ثانياً- رد التفعيلة (فاعلاتن) إلى (فالات) في قول الشاعر كمال عبدالحليم (في أرضنا السمراء) بالقصر والتشعيث أولى من القول بالحذذ والإضمار في (متفاعلن) من الكامل.

ثالثاً- هناك من صرح بالتفعيلة (فعلا) في القصيدة كما فعل الشاعر فتحي سعيد في قوله:

مـــــــا زلـــــــت أبكيـــــــهِ

أخـــــــــــفي وجيعتـــــــــــهُ

مســـــــــــتفعلن / فعـــــــــلا

القيمة الموسيقية للصورة:

والجدير بالملاحظة حقاً أن كل ما نظم على هذه الصورة من جديد كان يأتي على صورة الموشحات، وكأن الموشحة قد وجدت في موسيقى هذه الصورة من المجتث عذوبة وموسيقية عالية فآثرتها ونوعت فيها، بحيث تلتزم التقفية كل شطرين كما يبدو في قول محمود حسن إسماعيل في قصيدة (صلاة العشب):[1]

رمـــــى بنـــــا المقـــــدور فـــــي عـــــالم مهجـــور

إلا مـــــــن العشـــــــب وأنـــــــت والحـــــــب

والليـــــل فـــــي الشـــــطآن كراهـــــب نعســـــان

(١) الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، ٧٤٥/١.

أو تلتزم التقفية كل أربعة أشطر كما يبدو في قول محمود غنيم في قصيدة (أذان الفجر):[1]

أنشـــــــــــودة الأذان تســـــري إلـــــى الآذان

قدســـــــية الألحـــــــان مـــن هـــاتف ربـــاني

وكما في قول صالح الشرنوبي في قصيدة (دنياي):[2]

دنيـــــاي يـــــا دنيـــــاي بـــــين الطـــــلا والنـــــاي

هـــــذي دمـــــوع أســـــاي تخذتهـــــــا ســـــــلواي

أو تلتزم التقفية كل ثلاثة أشطر، تتغير قافية الشطرين الأولين ويثبت الثالث، على النحو الذي يبدو في قول الدكتور محمد أحمد العزب في قصيدة (مفاجأة):[3]

ويضـــــــحك الباستيـــــــل للشـــــاعر الضـــــليل

عـــــن طيفـــــك الحـــــائرْ

دكتـــــور هـــــا الكتـــــاب وانـــــت خلـــــف البـــــابْ

ظـــــن بـــــلا اخـــــرْ

أو تلتزم التقفية كل ثلاثة أشطر متغيرة كما في قول محمود حسن إسماعيل في قصيدة (العذراء الشهيدة):[4]

---

(١) الأعمال الكاملة، محمود غنيم، دار الغد العربي، ١٩٩٣م، المجلد الأول، ص ٤١٥.

(٢) ديوان صالح الشرنوبي، تحقيق: د. عبدالحي دياب، دار الكاتب العربي بالقاهرة، ص ١٥٩.

(٣) الأعمال الشعرية الكاملة، د. محمد أحمد العزب، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص ٣٥، من ديوان (تجليات شتى لامرأة ملأى بالفراشات).

(٤) الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، ١/ ١٣٧، من ديوان أغاني الكوخ.

راحـــت بـــلا زورقْ تنساب في الماء كأنهـــا لجـــهْ

فـي صـمتها تخفـقْ لحناً بلا نـاء أنشـــودة اللجـــهْ

أو تلتـزم التقفيـة فـي ثلاثـة أشـطر متغيـرة وشـطر رابـع ثابـت علـى مسـتوى القصيدة، كما يبدو في قوله في قصيدة (العزلة):[1]

فـــي روضـــة معطـــار تخضـــــل بالتـــــذكار

هاجـــت بهـــا الأفكـــار نـــــاراً علـــى قلبـــي

وقول الشاعر محمود غنيم في قصيدة (مدينة الأقصر)[2]:

يـــا بلـــدة الأقصـــرْ دانـــت لـــك الأعصـــرْ

واديـــــك كالأســـــطرْ فـــي صفحـــة الخلـــدِ

وقيمـة أخرى لهذه الصـورة الجديدة تكمن في انفراد كل بيتين بصورة فنية، سواء أراد ذلك الشاعر أم لم يرد، فالبيتان فيها بمثابة المقطع التصويري الذي يدفع القصيدة إلى الأمام دون إخلال بوحدتها، رغم اختلاف التقفية في كل مقطع، على النحو الذي يبدو مثلاً في قول كمال عبدالحليم:[3]

الســـــــيد المالـــــــك يختـــال فـــي عـــرس

---

(١)الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، ٦٨٣/١، والأمر نفسه يتكرر في قصيدة (أصغى لك السودان) إلا أن الشاعر يلتزم شطرة رابعة في كل القصيدة عدا المقطوعة الأولى، السابق، ص ٥٣٥/١.

(٢) الأعمال الكاملة، محمود غنيم، المجلد الأول، ص ٧٩٨.

(٣) إصرار، ص ٤٣، ٤٤.

وأنـــــــت كالهالـــــــك فـــي قبضـــة الفـــأس

والجـــــــرة الســـــــوداء فـــي كفـــك المشقـــوقْ

ســـــالت لـــــه صهبـــــاء مـــن مائـــك المســـروق

ففي البيتين الأولين يرسم الشاعر مفارقة تصويرية توضح صورة الملك الذي يختال فرحاً، في مقابلة صورة الفلاح الذي تمسكه الفأس في قبضتها، وفي البيتين التاليين تجد الجرة السوداء والفلاح يحملها في كفه المشقوق، لتنقلب إلى دنٍّ للخمر يحمل ماء الفلاح وعرقه المسروق، ليصب في كأس المالك.

والأمر ذاته نجده في قول الشاعرة ملك عبدالعزيز في قصيدة (روح حائرة):[1]

يـــا روحـــي الحيـــرى مـــــاذا يغـــــذيكِ

فـــــؤادي النضـــــرا عذبتـــــه فيـــــكِ

الزهـــــــر بســـــــامٌ والطـــــل رقـــــراقٌ

والفجـــــر أحـــــلامٌ والنهـــــر دفـــــاقٌ

٢- (فاعلاتن فعل):

لما قال الشابي قصيدته (الصباح الجديد) التي تأتي على جديد بحر الخفيف، ويقول في مطلعها:[2]

---

(١) الأعمال الكاملة، ملك عبدالعزيز، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠، ص ١٢٧، ديوان (أغاني الصبا).

(٢) ديوان أبي القاسم الشابي، تقديم أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٩٥، ص١٥٠.

اسْـــكني يـــا جِـــراحْ واسْـــكتي يـــا شَـــجُونْ

مـــاتَ عَهْـــدَ النّـــواحْ وزَمَـــــانُ الجُنُـــــونْ

واطـــــل الصّبَـــــاحْ مِـــــنْ وراءِ القـــــرُونْ

لما قالها الشابي لم يلتفت كثير من الدارسين إلى ربطها بسابقاتها في الشعر العربي، وإنما عدوها فتحاً جديداً في تطور الشعر ظهر على يد الشابي، على الرغم من أن الشابي مسبوق بقصيدتين لأحمد زكي أبي شادي[١] وقصيدة (إرادة شعب)[٢] للشاعر أبي الوفا محمود نظيم[٣] التي يقول فيها:

اختفـــي يـــا نجـــوم لاح وجـــــه الصـــــباحْ

وليـــــالي الهمـــــوم آذنـــــــت بالـــــــرواحْ

والأعجب أن نجد نص أبي العتاهية (211 هـ) الذي يقول فيه[٤]:

عُتْـــبُ مـــا لِلخَيـــالِ خَبِّرينـــــي وَمـــــالي

لا أراهُ أتـــــــــــاني زائِـــراً مُـــذ لَيـــالي

---

(١) أشار إليهما الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي في تقديمة المجلد الأول لمجلة أبولو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ج١، نوفمبر ١٩٣٢، ص ٢٧، وهما قصيدة (الوداع) ومطلعها:

نـــبض قلبـــي الحـــزين انتهـــب يـــا شـــعاع

والثانية (بعد الصيف) ومطلعها:

اضـــحكي يـــا رمـــال مـــن هـــدير الميـــاه

(2) الرمزيات، ص٣٥٠.

(3) ولد الشابي عام ١٩٠٩، وولد نظيم في فبراير ١٨٨٧.

(4) أبو العتاهية، أشعاره وأخباره، ص ٦١٨.

نجده بجوار نص الشابي، ولهذا تصنيف ولذاك تصنيف آخر، على النحو الذي صنعه الدكتور شعبان صلاح حين عد قصيدة الشابي من (المتدارك) الذي تتغير عروضه من الصحة إلى التذييل إلى القطع وضربها يتراوح بين القطع والتذييل، وقال بإمكانية جعل مقلوب المديد (فاعلاتن فاعلن) من مشطور المتدارك ومنه قصيدة أبي العتاهية السابقة[1].

وليس قول أبي العتاهية هو الشاهد التراثي الوحيد لهذه الصورة، إنما كان لها حضور في موشحاتنا العربية بصورة مكثفة، على النحو الذي يبدو في كثير من الموشحات التي ذكرها ابن سناء الملك في كتابه (دار الطراز)، حتى مع أول الموشحات المغربية التي يقول فيها الأعمى التطيلي[2]:

آه ممـــــا أجـــــدْ شـــفني مـــا أجـــدْ

قـــام بـــي وقعـــدْ بـــاطش متئـــدْ

فاعـــــلات فعـــــلْ فاعـــــلاتن فعـــــلْ

وقوله[3]:

يـا وجوه الحسانْ لا أقول الأمان ليس عشقي جبانْ

فـاعلاتن فعـول فعلاتن فعول فـاعلاتن فعـول

---

(١) موسيقى الشعر بين الإتباع والابتداع، ص٦٤، ٦٥.

(٢) دار الطراز في عمل الموشحات، ابن سناء الملك، تحقيق: جودة الركابي، الهيئة العامة لقصور الثقافة (الذخائر)، مايو ٢٠٠٤، ص٤٣. وهي للأعمى التطيلي في ديوانه، ص ٢٥٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٨، وينظر: ١١٣.

وإذا أضفنا هذا التجديد إلى بحر الخفيف الذي نراه صورة جديدة منه . نكون قد أضفنا ثلاث صور إلى صور البحر الأصلية يتضمنها البيان الآتي:

الصورة الأولى ـ (فاعلاتن فعل . فاعلاتن فعول): وعليها تأتي قصيدة (أنشودة الرياح)[1] لنازك الملائكة التي تقول فيها:

طـــــال تجوالهـــــا فـــي الفجـــاج الفســـاحْ
فـــي مـــرور الـــدجى وانطـــواء الصبـــاحْ
فـــي تلاشـــي النـــدى وضـــياع الريـــاحْ
فـــاعلاتن/ فعـــل فاعـــلاتن/ فعـــول

الصورة الثانية ـ (فاعلاتن فعول ـ فاعلاتن فعول): وعليها تأتي قصيدة (مارسيان)[2] لكمال نشأت التي يراوح فيها بين (فاعلاتن فعول) و(فاعلاتن فعل) فيقول:

الجـــوى والأمـــانْ غنـــوة فـــي الجنـــانْ
منك يا مرسيان
فـي المساء الرهيفْ أفـــتح النافـــذة
حيث دفء الخريفْ والـــرؤى الحـــافزهْ
فـــاعلاتن/ فعـــول فاعـــلاتن/ فعـــول

(١) ديوان نازك الملائكة، دار العودة، ١٩٨٦، ج١/ ٤٢٠.
(٢) ديوان كمال نشأت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ج٢/ ٤٥١، ٤٥٢.

الصورة الثالثة ـ (فاعلاتن فعولن . فاعلاتن فعولن): وعليها تأتي قصيدة أبي العتاهية التي يقول فيها:[1]

عُتْبُ مـا لِلخَيـالِ خَبِّرينـي وَمـالي

لا أَراهُ أَتـاني زائِـراً مُـذ لَيـالي

فـاعلاتن/ فعـولن فـاعلاتن/ فعـولن

والتغيير فيها ليس بدعاً في هذا البحر، لأن (مستفعلن) قد يلحقها القصر والخبن فتصير (فعولن) كما في قول الشاعر:[2]

كـل خطـب إن لـم تكـو نـوا غضـبتم يسـيرُ

فـاعلاتن/ مستفـعلن فـاعلاتن/ فعـولن

نسبة الصورة إلى بحور الشعر:

ثمة خلاف في نسبة هذه الصورة إلى بحور الشعر، بين نسبتها إلى (المتدارك) أو (الخفيف) أو (الممتد)، فذهب كثير من محققي الدواوين[3] التي

(١) أبو العتاهية، أشعاره وأخباره، ص ٦١٨.

(٢) البيت في ديوان ابن عبد ربه، ص ١٠٣، ولكنه ليس له.

(٣) ينظر على سبيل المثال: ديوان شعر ابن المعتز صنعة أبي بكر محمد بن يحيى الصولي، تحقيق: د. يونس السامرائي، عالم الكتب، الأولى، ١٩٩٧، ٢/ ٣٥٦.

ذكرت فيها نماذج هذه الصورة إلى عدّها ضمن مجزوء الخفيف، في حين ذهب بعض الدارسين إلى عدّها من مجزوء المتدارك (فاعلن . فاعلن) أو مشطوره[1].

وقد ذهب إلى نسبتها إلى (الممتد) الدكتور شعبان صلاح، كما أشرت سابقاً، والدكتور صابر عبدالدايم حين عدّ أبيات أبي العتاهية من معكوس المديد ضاماً كل شطرتين في شطرة، بحيث تبدو هكذا[2]:

عتب ما للخيال خبريني ومالي لا أراه أتاني زائراً مذ ليالي

فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

والذي نطمئن إليه هو أن سرعة الإيقاع الناشئة عن خبن (فاعلن) أو قطعها في المتدارك لا تتحقق في هذه النماذج اللهم إلا في تفعيلات يسيرة، كما في الشطر الثاني من بيت نازك الملائكة في (أنشودة الرياح):[3]

في تلاشي الندى وضياع الرياح

ثم إن قصر الضرب وخبنه أمر مستساغ في الخفيف المجزوء (فاعلاتن فعولن)، فالقول بقصر العروض وخبنه معه أولى، كما أن (فعولن) هذه هي (متفعل) المشعثة المخبونة، ناهيك أن بعض العروضيين قد استدركوا لمجزوء الخفيف عروضاً على شاكلة الضرب السابق، صورتها (فاعلاتن فعولن) أو

---

(١) ذهب إلى ذلك الدكتور محمد عبدالمجيد الطويل في كتابه "في عروض الشعر العربي" (مطبوعات نادي أبها الأدبي، الأولى ١٤٠٥ هـ، ص ٦٨)، والدكتور السيد مرسي أبو ذكري حيث علق على قصيدة (الصباح الجديد) للشابي، قائلا: إنها من بحر جديد وزنه (فاعلن فاعلن) ولم يرد هذا الوزن عن العرب إلا إذا اعتبرناه من مشطور المتدارك، وهو لم يعرف لدى العروضيين. ينظر: (موسيقى أوزان الشعر العربي، طبعة خاصة بالمؤلف، ٢٠٢ ، ص ١٣٧.

(٢) موسيقى الشعر العربي بين الثبات والتطور، د. صابر عبدالدايم، مكتبة الخانجي، الثالثة، ١٩٩٣، ص٢٠٤.

(٣) ديوان نازك الملائكة، ١/ ٤٢٠.

متفعل[1]، "وقد ذكر الأستاذ عبدالحميد الراضي قصيدة لابن المعتز عدتها خمسة وعشرون بيتاً على هذا الوزن منها:

قـل لمـن نـام عنّـي صف لعيني المناما

مـا يضـر خليّـا لـو شـفى مسـتهاما

مفـردا بضـناه يحسـب الليل عاما

ثم قال: هذا وإن بدا لك أن تخرج هذه الأبيات وأمثالها على (الممتد)-ذلك البحر المهمل معكوس المديد . إن بدا لك ذلك فهو ممكن، ويكون تقطيعها:

طـال وجـدي ودامـا وفنيـت سقامـا

فـاعلن/ فاعـلاتن فعلـن/ فعـلاتن

ولعل هؤلاء الشعراء فكروا في هذا حين نظموا هذه الأبيات، ولم يفكروا في الخفيف المجزوء"[2].

القيمة الموسيقية للصورة:

على غرار الصورة الموسيقية السابقة نلاحظ أن جل ما نظم على هذه الصورة من جديد، إن لم يكن كله، كان يأتي على صورة الموشحات، وكأن الموشحة قد

---

(١) استدرك بعض العروضيين لهذا البحر عروضاً مجزوءة مقصورة مخبونة، لها ضرب مثلها، وجعل منه قول أبي العتاهية:

عتـب مـا للخيـال خبرينـي ومـالي

فـاعلاتن متفعـل فـاعلاتن متفعـل

(ينظر الوافي بحل الكافي في علمي العروض والقوافي لعبدالرحمن بن عيسى بن مرشد المعمري تحقيق: د. أحمد عفيفي، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦م، ص١٩٩).

(٢) موسيقى الشعر بين الإتباع والابتداع، ص ١٧٤، وأبيات ابن المعتز في ديوان شعر ابن المعتز، ٢/ ٣٥٧.

وجدت في موسيقى الصورة عذوبة وموسيقية عالية فآثرتها ونوعت فيها، بحيث تلتزم التقفية في كل أربعة أو ستة أشطر كما يبدو في قول نازك في قصيدة جحود:[1]

في سكون المساءْ في ظلام الوجودْ
حين نام الضياءْ واعتراني جمودْ
خلت نفسي أسيرْ في مكان بعيدْ
فوق قلبي أثيرْ تحت رجلي قيودْ

أو تأتي ثلاثة أشطر تتبعها ثلاثة أشطر متفقة معها في ترتيب القافية، على النحو الذي يبدو في قول العقاد في النشيد الوطني الذي نظمه عام ١٩٣٥م:[2]

قد رفعنا العلم للعلا والفدا في ضمان السماءْ
حي أرض الهرم حي مهد الهدى حي أم البقاءْ

ورغم ذلك لم نعدم شاعراً يخلص الوزن إلى النمط التقليدي موحد القافية وبالصورة (فاعلاتن فعل)، على النحو الذي يبدو في قصيدة (سجعة الكروان) للدكتور عزيز فهمي التي نشرت بمجلة الرسالة (العدد ٥٧٦ في ١٧ يوليو ١٩٤٤م). وفيها:[3]

هاتف في السحرْ بارع مقتدرْ
صادح مطنب ساجع مختصرْ
مطرب هزني لحنه المبتكرْ

---

(١) ديوان نازك الملائكة، ٢/ ٩٠، وينظر: قصيدة عاصفة روح لإبراهيم ناجي في ديوانه، طبعة دار العودة، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٤٥.

(٢) ينظر: أناشيد لها تاريخ، مصطفى عبدالرحمن، دار الشعب الأولى، ١٩٧٤، ص ١٢٦.

(٣) ديوان عزيز، تقديم د. طه حسين، الهيئة العامة لقصور الثقافة (ذاكرة الكتابة ٦٨)، ٢٠٠٥م.

ولعل الرائع حقاً أن يسميها صاحبها (سجعة الكروان) اقتناعاً منه بأن إيقاع الأبيات كان يوافق إيقاع صوت الكروان؛ لأن (فاعلاتن فعل) فيها من السرعة وإطالة الصوت وقصره ما يلائم سجع الكروان، الذي يطول ويقصر، ويقصر ويطول وهكذا.

٣. (فاعلن فعل):

يبدو أن القصائد التي أنشدها شوقي في وصف حفلات الرقص الملكية كانت فتحاً جديداً في موسيقى الشعر العربي الحديث، وبخاصة قصيدته التي مطلعها:[١]

مـــــال واحتجـــــبْ وادّعـــــى الغضـــــبْ

ليـــــت هـــــاجري يشـــــرح الســـــببْ

حتى إن بعض الباحثين يذهب إلى تسميتها بـ (وزن المرقص)، يقول: "وهي قصيدة لا تخضع لنظام بحر معين من بحور الشعر، ولذلك أعطينا وزنها هذا الاسم[٢]".

والعجيب أن يؤرخ للوزن بقصيدة شوقي، رغم القرب الزمني بين شوقي والبارودي الذي سبق بقصيدته التي مطلعها[٣]:

امـــــلأ القـــــدحْ واعْـصِ مـن نَصَـحْ

وارِ غُلّـــــــــتي بابنـــــــة الفـــــرحْ

وربما يرجع ذلك إلى فهم قول شوقي في القصيدة (لم يجئ بها شاعرٌ ذهب)[٤] على أنه يعني به براءة اختراع الصورة الموسيقية، وليس التفنن في المدح، الذي يأتي، على خلاف العادة، على وزن راقص عجيب. وربما يرجع ذلك

---

(١) الشوقيات، ٢ / ١٤.

(٢) الإطار الموسيقي للشعر ملامحه وقضاياه، د. عبدالعزيز نبوي، الصدر لخدمات الطباعة، ١٩٨٧م، ص ٢٤٤.

(٣) ديوان البارودي، تحقيق: علي الجارم ومحمد شفيق معروف، دار المعارف، ١٩٧١، ج ١/ ١٦٩.

(٤) الشوقيات، ٢/ ١٧.

إلى استخدام شوقي لهذا الوزن أيضاً في مسرحيته (مصرع كليوباترا)[1] في قوله على لسان شرميون:

ملـــــكتي دعـــــي هـــــذه الفِكـــــرْ
جنـــــد رومـــــة يعبـــــد البـــــدَرْ
فـــــي سبيـــــلها يركـــــب الغـــــررْ

المهم أن شوقي، ومن قبله البارودي، لم يكن أول من استخدم هذه الصورة، لأن موشحاتنا، فيما أرى، قد شهدت الميلاد الحقيقي لهذه الصورة، على النحو الذي نجده، مثلاً، في قول ابن سهل الأندلسي (649 - 605هـ):[2]

فـــــاتن الحـــــلى أثمر البدرا غُصـــــن قـــــدهِ
ومـــــذ جهـــــل جعل الهجرا بعـــــض وعـــــدهِ

وقول صفي الدين الحلي (٦٧٥ – ٧٥٠ هـ):[3]

أجـــــــــرى عبرتـــــــــي
أذكـــــــــى زفـــــــــرتي
فـــــــــاعلن/ فعـــــــــل

نسبة الصورة إلى بحور الشعر:

حار كثير من المحدثين في نسبة هذه الصورة إلى بحر من بحور الشعر العربي، فنسبها محقق ديوان البارودي[4] وغيره إلى المتدارك (فاعلن فعَلْ)، كما نسبها إليه الدكتور محمد الطويل في قوله: "يقول الدكتور عبدالله الطيب: إن للمقتضب وزناً

(١) الأعمال الكاملة (المسرحيات)، أحمد شوقي، ص٥٢٦.
(٢) ديوان ابن سهل، ص٣٤٠.
(٣) ديوان صفي الدين الحلي، طبعة دار صادر، بيروت، ص ٤٥٦.
(٤) ديوان البارودي، ١/ ١٦٩.

آخر يكون على (فاعلاتن فع) .... وهذا الوزن في رأيي على (فاعلن فعل) ويكون على ذلك من المتدارك المنهوك إذا ساغ لنا ذلك، وعليه يقول مختار الوكيل تحت عنوان (سيد العرب)[1] من وحي المصطفى ﷺ

سـيد العـربْ منتهـى الأربْ

جئـت حـيّكمْ صـادق الأدبْ

فـاعلن فعـل فاعلن فعـل

وربما كان على هذا الوزن، مع تغيير يسير في بعض التفاعيل، قول محمد علي أحمد من قصيدة (قال لي الصباح)[2]:

جئـت مـن طريـقْ بحـره عميـقْ

يسـلب النهـى سـره الغريـقْ[3]

فـاعلن/ فعـل فـاعلن/ فعـول

كما نسبها إلى (مجزوء المتدارك) الدكتور حسن أحمد الكبير[4]، ونسبها الدكتور عبدالله الطيب إلى المقتضب، وتابعه في ذلك الدكتور شعبان صلاح[5]، في حين نسبها الدكتور حسني عبدالجليل يوسف[6] نسبة عجيبة؛ إذ ردّها إلى

---

(١) مجلة الثقافة القاهرية، العدد ١٢، سبتمبر، ١٩٧٤، ص ٣٣. وديوان موكب الذكريات د. مختار الوكيل، دار المعارف، ١٩٨٠، ص٣٥.

(٢) مجلة الثقافة القاهرية، عدد ١١، أغسطس، ١٩٧٤، ص٨١.

(٣) في عروض الشعر العربي، ص٧١ ، ٧٢.

(٤) تطور القصيدة الغنائية في الشعر العربي الحديث، د. حسن أحمد الكبير، دار الفكر العربي، ص ٣٠٣.

(٥) ينظر: المرشد ١/ ٨٥، وموسيقى الشعر بين الإتباع والابتداع، ص ٢٤٢.

(٦) موسيقى الشعر العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ٢/ ١١.

الخفيف بضمّ شطرين إلى بعضهما، بحيث تصير الصورة (فاعلاتُ مستفعلن فعلْ).

والنسبة إلى المتدارك المنهوك قد تستساغ عقلياً لجواز أن تحول التفعيلة (فاعلن) إلى (فَعِلْ) بدخول القطع والخبن في العروض والضرب، لكن تبقى سلامة التفعيلة الأولى (فاعلن) من القطع أو الخبن في جميع القصيدة حائلاً موسيقياً يمنع النسبة القاطعة إلى بحر المتدارك الذي غالباً ما يأتي على (فاعل) أو (فعلن)، على النحو الذي نجده مثلاً في قول أبي القاسم الشابي:[1]

غنـــاه الأمـــس وأطربـــه وشـجاه اليـوم فمـا غـده؟

قـد كـان لـه قلـب كالطفـ ـل يـد الأحـلام تهدهـده

مـذ كـان لـه ملـك فـي الكـو ن جميـل الطلعـة يعبـده

فـي جـوف الليـل يناجيـه وأمـام الفجـر يمجـده

لكني أميل إلى نسبة الصورة إلى بحر المقتضب، لأنها تتوافق مع النسق الموسيقي للبحر، النسق الذي نجده، مثلاً، في الأبيات التامة مع الاستغناء عن بعض الكلمات في قول شوقي:

(في هوادج/ قام دونها/ واستحثها/ فهي تارة/ وهي تارة)

وهي أجزاء من أبيات في قصيدته (أثر البال في البال) حيث يقول[2]:

فـي هـوادج عجـلا بالجيـاد تنسـحب

قـام دونهـا سـبب واسـتحثها سـبب

(١) ديوان أبي القاسم الشابي من قصيدة (صفحة من كتاب الدموع)، ص ١٧٦، ١٧٧.
(٢) الشوقيات ٢/ ١٠.

فهـــــي تـــــارة مهـــــل وهـــي تـــارة خبـــب

ومعلوم أن تفعيلات المقتضب هي: مفعولات مستفعلن مستفعلن (مرتين) كما يقتضيه نظام الدوائر العروضية، غير أن هذا البحر لا يستعمل إلا مجزوءاً فتصبح تفعيلاته (مفعولات مستفعلن) ثم تحول (مستفعلن) إلى (مستعلن) بسبب الطيّ، ويصبح الوزن (فاعلات مستعلن)[1].

وبإضافة هذه الصورة إلى المقتضب نكون قد أضفنا ثلاث صور إلى صورة البحر الأصلية يتضمنها البيان الآتي:

الصورة الأولى ـ (فاعلن فعل ـ فاعلن فعل): وتمثلها قصيدة (حنين القروي) لمحمد الأسمر التي يقول فيها:[2]

شـــفني الســـهرْ فاســـأل القمـــرْ

إنـــــه الـــــذي يعـــــرف الخبـــــرْ

الصورة الثانية ـ (فاعلن فعل ـ فاعلن فعول): وتمثلها قصيدة العقاد (عصر السرعة) التي يقول فيها:[3]

طـــار فـــي الـــذرى هـــام فـــي الســـهول

مســـــرع الخطـــــا حيثمـــــا يجـــــول

---

(١) يمكن أن تأتي الصورة على المقتضب ويكون وزنها (فاعلن فعل) أيضاً، بناء على رأي القرطاجني في كون تفعيلة المقتضب (فاعلن مفاعلتن)، فإذا ما حذفت الفاصلة الصغرى أصبح الوزن (فاعلن فعل) ينظر: (موسيقى الشعر بين الإتباع والابتداع، ص ٢٤٠– ٢٤٢، والمرشد ١/ ٨٥، ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الثالثة، ١٩٨٦، ص ٢٣٤).

(٢) ديوان الأسمر، محمد الأسمر، شركة فن الطباعة، ص ٤٥٣.

(٣) ديوان العقاد (عابر سبيل)، المكتبة العصرية، بيروت، ٧/ ٥٦٢.

مـــــا لـــــه عـــــدا عـــــدوة الوعـــــول

الصورة الثالثة- (فاعلن فعول . فاعلن فعول): وتمثلها قصيدة الدكتور طه حسين (آه لو عدل) التي يقول فيها:[1]

كـــــــل ذي بهـــــــاءْ يمقـــت الوصـــالْ

يظهـــــــر الحيـــــــاءْ وهـــو فـــي صـــدودْ

مـــــن لـــــذي الســـــهودْ منـــــه بـــــالنوالْ

القيمة الموسيقية للصورة:

رغم أن إيقاع الصورة إيقاع راقص عجيب، إلا أننا وجدنا الشاعر غالباً ما يلتزم فيها قافية موحدة مهما كثر عدد أبياتها، عكس الصورتين السابقتين، ناهيك أن جلّ ما نُظم عليها كان في الشكوى والعتاب، وغالباً ما كان التقييد يصاحب حرف الروي فيها.

ثانياً- التغيير في عدد التفعيلة:

لم يقف الطموح بالشاعر العربي الحديث عند حد زيادة حركات أو سكنات أو نقصها من التفعيلة، إنما تعداه إلى تجريب لون آخر يتعلق بعدد التفعيلات في البيت الواحد زيادة ونقصاً، وإذا كان المهجريون هم من أول من نسب إليهم التلاعب في عدد التفعيلات في البيت الشعري، فإن التراث العربي قد حفظ لنا

(١) أشار إلى هذه القصيدة الدكتور محمد أبو الأنوار في كتابه الحوار الأدبي حول الشعر، دار المعارف، الثانية، ١٩٨٧، ص٥١٤. وقال بأنها نشرت في جريدة (مصر الفتاة) عام ١٩٠٩.

بوادر هذا الصنيع، متمثلاً في كثير من الموشحات، على النحو الذي يبدو، مثلاً، في موشحة ابن سناء الملك التي يقول فيها:[1]

سـروا فسـرت بالأفكـار قلـوب

وغيـب تلـك الأقمـار غـروب

وعنـدي مـنهم أخبـار تطـيب

وغاية ما فعله الشعر الحديث هو أن الشاعر فيه لم يقف عند حد النقص من التفعيلات في البيت الواحد، بحيث يصير الأمر في النهاية جمعاً بين شطرات من صور البحر تاماً ومجزوءاً ومنهوكاً وهكذا، إنما وجدناه يزيد في عدد التفعيلات في البيت الواحد سواء أكان تاماً ومجزوءاً، مما يمكننا معه أن نقسم التغيير في عدد التفعيلات إلى تغيير بالزيادة وتغيير بالنقص، كما يتضمنه البيات الآتي:

١ . زيادة عدد التفعيلات:

على غير مثال سابق قد يخرج الشاعر على سنن الأوزان العروضية، بحيث تكثر تفاعيل البحر في البيت على نحو لم نعهده من قبل، بحيث تأتي تفاعيل التام عشر تفعيلات من أصل ثماني، وتأتي تفاعيل المجزوء خمس من أصل أربع وهكذا، والملاحظ أن هذا التجديد لم يطرد إلا في البحور أحادية التفعيلة، نتيجة استقرار نغمة التفعيلة وأطرادها في آن معاً، على ما يبدو مثلاً في بحر المتقارب والمتدارك والرجز والكامل والرمل وغيرها.

---

(١) دار الطراز في عمل الموشحات، ص ١١١، وينظر ص ١١٣، ١٢٩. وعلى الرغم من غرابة أوزانها على الشعر العربي، فإن ذلك لا يمنع أن يكون الشاعر الحديث قد نظر إليها كصورة، وعرب أوزانها حسب بحور الشعر العربية.

ففي المتقارب تأتي التفعيلة (فعولن) مكررة خمس مرات، على النحو الذي نجده مثلاً في قصيدة "نشيد السجون" للشاعر كمال عبدالحليم التي يقول فيها:[1]

هنـــا فـــي الظـــلام يعـيش الهـدوء الرهيـب

هنـــا فـــي العيـــون دمـــوع وفيهـــا لهيـــبْ

فعـــول/ فعـــولن/ فعـــولن/ فعـــولن/ فعـــول

هنـــا الراكعـــون هنـــا الخطـــوات البطيئـــهْ

هنـــا تتلظـــي الجحـــيم النفـــوس البريئـــهْ

فعـــول/ فعـــولن/ فعـــولن/ فعـــولن/ فعـــولن

حيث أسهم التدوير[2] في خلط العروض بالضرب مما يجعل من التفعيلة الخامسة عروضاً وضرباً في آن معاً، كما في المشطور والمنهوك من أي بحر شعري.

وكذلك فعل الشاعر محمود حسن إسماعيل على نحو موسع، في كثير من قصائده، إذ استخدم خمس تفعيلات في مجزوء المتقارب وعشر تفعيلات في تامه، كما يبدو مثلاً في قصيدتيه (السلام الذي أعرفه، غضبة الثأر) حيث يقول في الأولى:[3]

ولكننـــــي مـــــن دروب الحيـــــاة انطلقـــــتُ

ومـــــن كـــــل جـــــرح لإنســـــانها قـــــد ســـــريتُ

---

(١) إصرار، ص ٥٧.

(٢) التدوير: اشتراك شطري البيت في كلمة واحدة، ينظر: (العمدة، ج ١، ص ١٧٧).

(٣) الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، ١٤٩٦/٣. من ديوانه (صلاة ورفض).

فعـــول/ فعـــولن/ فعـــولن/ فعـــولن/ فعـــولن

ومـــن كـــل وجـــه تضـــج بـــه صلـــوات العبيـــدْ

ومـــن كـــل ســـاق تـــؤج بهـــا وخـــزات القيـــودْ

ومـــن كـــل طـــرف بـــه الزهـــر تنبـــت فيـــه القبـــورْ

وتصـــــلب فـــــي عطـــــره نغمـــــات الزهـــــورْ

فعـــول/ فعـــولن/ فعـــول/ فعـــولن/ فعـــول

ويقول في الثانية:[1]

ومـا قيـل بغـداد حتـى سـمعت انتفاضـة روحـي يشـق صـداها انهمـاك السـكونْ

ومـا قيـل بغـداد حتـى رأيـت علـى الأفـق طـيراً يغنـي ويـوقظ كبـر السـنينْ

ويهـزج فـوق اخـتلاج العصـور بصـوت يـدوي أذانـاً مـن اللـه هـز القـرونْ

فعـول/ فعـولن/ فعـولن/ فعـول/ فعـولن/ فعـولن/فعـولن/فعـولن/فعـولن/ فعـول

ولعل الذي سوغ دخول التفعيلة الزائدة هو كون تفعيلة بحر المتقارب (فعولن) تصلح وزناً لكثير من الصفات والأسماء بل الأفعال أيضاً، فأستطيع أن أصف اللهيب في البيت الثاني من قول كمال عبدالحليم مثلاً بكونه (لهيب مرير)، وأكون قد جعلت المتقارب المجزوء على ستة أجزاء أو سبعة وهكذا، لكن الشاعر لا

(١) الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، ٣/ ١٥١١، ١٥١٢. من ديوانه (صلاة ورفض).

يقصد ذلك قصداً، فكمال عبدالحليم لم يدر بخلده وهو ينظم قصيدته أنه يجدد، وإنما حدثني أن نغمة نشيد أجنبي كانت تسيطر عليه وهو ينظمها.[1]

كما أن تكرار جمل بعينها بتحوير ضئيل يساعد في إطالة البيت الشعري حتى إنه قد يصل معها إلى إحدى عشرة تفعيلة، على النحو الذي نجده في قصيدة (السلام الذي أعرفه)[2] لمحمود حسن إسماعيل حيث يقول:

من الشرق جئت ومن كل أرض أتيت ولست نبياً على كفه تسطع المعجزات

فعولن/فعول/فعولن/فعولن/فعول/فعـــــول/ فعولن/فعول/فعولن/فعولن/فعـــــول

فلو حذفنا جملة (ومن كل أرض أتيت) استقام لنا بيت من تام المتقارب ثماني التفعيلات، دون أدني تغيير.

وتبدو زيادة التفعيلات في الأبحر أحادية التفعيلة ملمحاً أصيلاً من ملامح التجديد في شعر محمود حسن إسماعيل، حيث وجدناه يستعمل الرجز المجزوء خماسي التفعيلات في قصيدتيه (بغداد، بين الله والإنسان)، حيث يقول في الأولى:[3]

لو ألهمتني طيف صوت من صدى التاريخ حول بابها

أو وشعتني بسنا من سجدة النور على قبابها

أو ساكبتني بيد الوحي رحيق الخلد من عبابها

مستفعلن/ مستعلن/ مستعلن/ مستفعلن/ متفعلن

---

(١) حدثني الشاعر بذلك مشافهة، أثناء قيامي بإعداد أطروحة الماجستير في شعره.

(٢) الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، ٣/١٤٩٥.

(٣) المرجع السابق من ديوان (لا بد)، ٢/ ١٣١٥.

ويقول في الثانية:[1]

إن كنــت لا تعــرف ســرّ دمعــة يذرفهــا الفقيــرْ

يســقي بهــا خريفــه العطشــان فــي لهاثــه المريــرْ

فيــزرع الــوهم علــى جفونــه بســتانه النضــيرْ

مــتفعلن/ مســتعلن/ مــتفعلن/ مســتفعلن/ فعــول

وإذا كان الدكتور شعبان صلاح قد تعجب من ورود هذه الصورة من الرجز في قصيدة (بين الله والإنسان) ظناً منه أنها فريدة[2]، فإن الفريد حقاً في تجديد الشاعر يكمن في القصيدة الأولى، حيث يقول:[3]

لجئتهــا بســيكب مــن مهجتــي مــن الغنــاء لــم تــره

وســقتها ملاحمــا للشــعر مــن تاريخهــا معطــره

تقــص ألــف ليلــة جــديدة لإلفهــا ومعــذره

مــتفعلن/ مــتفعلن/ مــتفعلن/ مــتفعلن/ مــتفعلن

حيث لاحظنا رتابة وعذوبة في موسيقى الرجز الذي تأتي جميع تفعيلاته في الأبيات مخبونة على (متفعلن)، اللهم إلا ثلاث تفعيلات على (مستفعلن) في قول الشاعر (من مهجتي، للشعر من تاريخها) على خلاف العادة، وهي رتابة ترتفع بإيقاع البحر درجات ودرجات.

---

(١) الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، من ديوان (لا بد)، ٢ /١٣٥٣.

(٢) ينظر موسيقى الشعر بين الإتباع والابتداع، ص ١٠٩.

(٣) الأعمال الكاملة، محمود حسن إسماعيل، ٢/ ١٣١٥.

ومن الشعراء من استخدم المتدارك سباعي التفعيلة كما في قصيدة (كلمات لا تنسى)[1] لفاروق شوشة حيث يقول:

لـــو عـــدنا نقطـــف حلمـــا كـــان يضـــيء لياليـنـــا

ونلملـــم أفـــراحاً كانـــت فـــي الغيـــب تنـــادينا

فعلـــن فعلـــن فاعـــل فاعـــل فاعـــل فعلـــن فاعـــل

وإذا كان الدكتور شعبان صلاح يرى أن الشاعرة نازك الملائكة قد استخدمت المتدارك خماسي التفعيلات في قصيدتها (أغنية لطفلي) التي تقول فيها:[2]

مـــــاما مامـــــا مـــــاما مامامـــــا

بـــــراق الحلـــــو اللثغـــــة ينـــــوي النومـــــا

والنـــــوم وراء الربـــــوة هيـــــأ حلمـــــا

فاعـــــل فعلـــــن فاعـــــل فعلـــــن فعلـــــن فـــــا

فإني أرى أن المتدارك فيها سداسي التفعيلة، والجديد هو دخول الحذذ في التفعيلة الأخيرة، حيث صارت به (فا) بدلاً من (فاعلن)، أما كلام الدكتور شعبان فيترتب عليه كون تفعيلة المتدارك تأتي مرفلة[3]، فتصير فاعلاتن أو فالاتن وهو ما لم يرد في شعر قديم.

---

(١) الأعمال الشعرية، فاروق شوشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤، المجلد الأول، ٣٠٣ من ديوان لؤلؤة في القلب.

(٢) ديوان نازك الملائكة، ٥٥٢/٢.

(٣) الترفيل: زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع. ينظر: كتاب الكافي، ص ١٤٥.

وتبقى زيادة التفعيلات في تام البحر ملمحاً فردياً ونادراً تفرد به محمود حسن إسماعيل أيضاً، ذلك أن الزيادة في المجزوءات، مهما بلغ حدها، تعد مغامرة محسوبة؛ لأن لها مرسى هو عدد التفعيلات في تام البحر، أما الزيادة في التام فلا.

على أنني أرى أن زيادة التفعيلات بهذه الطريقة قد فتح الباب على مصراعيه لتقبل الذوق العربي موسيقى الشعر الحر الذي يلتزم بتفاعيل البحر دون التزام بعددها في السطر الشعري، الدليل على ذلك أن قصيدة (النهاية) لنسيب عريضة، التي عدّها كثير من النقاد نموذجاً للتحرر من الوزن واللعب بالتفاعيل، هذه القصيدة يمكن ردها إلى الرمل المجزوء خماسي التفعيلات كما ذهب الدكتور حسن الكبير[1]، فتكون صورتها هكذا:

كَفِّنُوهُ! وادْفِنُوهُ! أَسْكِنُوهُ هُوَّةَ اللَّحْدِ العَمِيقْ

وَاذْهَبُوا لاَ تَنْدِبُوهُ، فَهْوَ شَعْبٌ مَيِّتٌ لَيْسَ يُفِيقْ

ذَلِّلُوهُ، قَتِّلُوهُ، حَمِّلُوهُ فَوْقَ مَا كَانَ يُطِيقْ

حَمِلَ الذُّلَّ بِصَبْرٍ مِنْ دُهُورٍ فَهْوَ فِي الذُّلِّ عَرِيقْ

* * * *

هَتْكُ عِرْضٍ، نَهْبُ أَرْضٍ، قتل بَعْضٍ لَمْ تُحَرِّكْ غَضَبَهْ

فَلِمَاذَا نَذْرِفُ الدَّمْعَ جُزَافاً؟ لَيْسَ تَحْيَا الحَطَبَةْ

---

(١) تطور القصيدة الغنائية في الشعر العربي الحديث، ص ٤٣٧، ٤٣٨، والصورة التي تروى بها الأبيات هكذا: كَفِّنُوهُ!

وادْفِنُوهُ!

أَسْكِنُوهُ

هُوَّةَ اللَّحْدِ العَمِيقْ

لاَ، وَرَبِّـــي مَـــا لِشَـــعْبٍ دُونَ قَلْـــبٍ غَيْـــرِ مَـــوتٍ مِـــنْ هِبَـــة

فَدَعُـــوا التَّـــارِيخَ يَطْـــوِي سِفْـــرَ ضُـــعْفٍ وَيُصَـــفِّي كُتُبَـــهْ

٢ . نقص عدد التفعيلات:

يبدو أن رتابة الإيقاع كانت مثار قلق للشعراء، مما جعلهم يحاولون التفنن من أجل كسر هذه الرتابة بأي شكل فني، وقد اجتهد الديوانيون والمهجريون في ذلك، فضموا شطرة من شطرات البحر إلى تفعيلة واحدة منه، على النحو الذي يبدو مثلاً في قول المازني في قصيدة (ليلة وصباح):[1]

خيم الهم على صدر المشوق يـــا صـــديقي

وبـــدت فـــي لجـــة الليـــل النجـــوم

ومضـــى يـــركض مقـــرور النســـيم

وثنى الزهر على النور الغطاء عـــم مســـاء

هات لي ماذا؟ ألا هات الدواة الـــــــــدواة؟

أو لـــم يغـــف مـــع الليـــل الصـــدى؟

فلـــيكن لـــي سمـــرا تحـــت الـــدجى

لكن اجتهاد الديوانيين والمهجريين لا يعني أنهم أول من فعل ذلك، فمن ورائهم طريق طويل مهده لهم أصحاب الموشحات . كما أشرت من قبل . ثم عرّب

---

(١) ديوان المازني، ضبط محمود عماد، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦١، ص ٢٥٤.

أوزانه أمير الشعراء أحمد شوقي في مسرحه الشعري الذي طالما أتحفنا بكل جديد، على النحو الذي يبدو، مثلاً، في قوله في مسرحية (مجنون ليلى) على لسان الحادي:[1]

يـــا نجـــد خـــذ بالزمـــام ورحـــــب

ســـر فـــي ركـــاب الغمـــام ليثـــــرب

هـــذا الحســـين الإمـــام ابـن النبـي

حيث جمع شوقي بين شطرة من بحر المجتث وتفعيلة واحدة من بحر الرجز.

الجديد في هذه الصورة عند الديوانيين والمهجريين أنه غالباً ما كان يصاحبها تنوع في القافية في كل شطرين، كما أن الوزن فيها قلما كان يتخطى بحر (الرمل)، وكأن الشعراء قد وجدوا فيه بغيتهم، ثم تواتر إبداعهم عليه، فعليه، مثلاً، تأتي قصيدة العقاد (بعد عام)[2] التي يقول فيها:

كـاد يمضـي العـام يـا حلـو التثنـي أو تـــولى

مـــا اقتربنـــا منـــك إلا بـــالتمني لـــيس إلا

مـــذ عرفنـــاك عرفنـــا كـــل حســـن وعـــذاب

لهـب فـي القلـب فـردوس لعينـي فـي اقترابـي

والواضح أن تفعيلة الرمل المنفردة (فاعلاتن) كانت تأخذ في الغالب صورتين لا تخرج عنهما: فإما أن تأتي صحيحة أو مخبونة (فعلاتن) كما في المثال

(١) الأعمال الكاملة (المسرحيات)، أحمد شوقي، ص ١٤١.

(٢) ديوان العقاد، ١/ ١٧٣.

السابق، وقد تأتي مصابة بالحذذ والقصر، إذا ما اقترنت بتفعيلة أخرى، كما في قصيدة جبران خليل جبران (أغنية الليل)[1] التي يقول فيها:

سـكن الليـل وفـي ثـوب السـكونْ تختبـي الأحـلامْ

وسعى البدر وللبدر عيونْ ترصـد الأيـامْ

فتعـالي يـا ابنـة الحقـل نـزورْ كرمـة العشـاقْ

علنـا نطـفي بذيـاك العصـيرْ حرقـة الأشـواقْ

فـاعلاتن فـاعلاتن فـاعلاتن فـاعلاتن فـاع

فإذا ما غادرنا بحر الرمل إلى غيره من بحور الشعر، وجدنا الشاعر يستخدم إلى جانب الشطر تفعيلتين بدلاً من واحدة على النمط السابق نفسه، وإن كان يجعل التقفية شيئاً أساسياً بين كل مجموعة ثنائية، مثال هذا (ساعة الغروب)[2] للشاعر جورج صيدح التي يقول فيها:[3]

هنـاك علـى مـذبح الرابيـه يمـوت النهـارْ

---

(١) المجموعة الكاملة لمؤلفات جبران خليل جبران، تحقيق: ميخائيل نعيمة، بيروت، لبنان، ص ٦٠٥، والأمر ذاته تجده في قصيدة (أعلام الهدى) لصفي الدين الحلي في ديوانه، ص ١٢٥، حيث يقول فيها:

شـق جيـب الليـل عـن نحـر الصـباح أيهـا السـاقون

(٢) حكاية مغترب في ديوان شعر، جورج صيدح، دار مجلة شعر، بيروت، الأولى، ١٩٦٠، ص١١.

(٣) التجديد الموسيقي في الشعر العربي، د. رجاء عيد، ص٢٠٧.

وفـــي هيكـــل الغابـــة الســـاجيه شـــــموع تنـــــارْ

يجـــز الشـــعاع رؤوس الشـــجر فتجـــــري الـــــدما

كـــأن إلـــه الجمـــــال انتحـــر ببـــــاب الســـــما

فالبحر هنا يختلف عن سابقه، فنجد المتقارب بتفعيلته (فعولن) يضفي على إيقاع الأبيات سرعة وحدّة، تتابع معها الصور الفنية كأنها لقطات صور فوتوغرافية سريعة. لعل قِصَر التفعيلة (فعولن)، بخاصة مع دخول (القصْر)[1]، هو الذي سوغ أن يكون الشطر مكوناً من تفعيلتين.

وقد يتم الأمر ذاته في بحر المتقارب، لكن مع تفعيلتين من بحر المتدارك على النحو الذي في قصيدة (مع الحفيدين)[2] للشاعر جورج صيدح حيث يقول:

تعـــالا صـــغيريّ نحـــوي تعـــالا اضـــــحكا والعبـــــا

وكـــالطير تشـــدو متـــى الغصـــن مـــالا غنيـــــا واطـــــربا

بصـــــوتكما تطـــــردان المـــــلالا

صـــغيري هيـــا . تعـــالا إليـــا تعـــــالا تعـــــالا

فقول الشاعر:

(اضحـــكا والعبـــا) و(غنيـــا واطـــربا)

---

(١) المقصور: ما سقط ساكن سببه وسكن متحركه.

(٢) حكاية مغترب في ديوان شعر، جورج صيدح، ص٤١٦.

فاعلـــــن فـــــاعلن فاعلـــــن فاعـــــن

ليس على المتقارب، بل هما من المتدارك؛ وهذا التغيير في الموسيقى يبدو مستساغاً إلى مدى بعيد، ذلك أن شطر المتقارب يمثل الجانب الغنائي الذي طالما تغنى الشاعر فيه بآماله وذكرياته وآلامه وطموحاته، في حين تمثل تفعيلتا المتدارك صوت الأب الحقيقي الحاني على ولديه، فالتغيير هنا ناشئ عن تعدد الأصوات في القصيدة.

يبدو أن النقص في عدد التفعيلات في الشطر الثاني كان مرحلة من مراحل التجريب الموسيقي في القصيدة، بدليل أنه سرعان ما تلاشى هذا الصنيع بحيث لم يطرد في شعر الشاعر إلا في قصائد معدودة، وأنه يمكننا أن نستغني عن الشطرة الثانية ويستقيم المعنى دون جهد في أغلب الأحيان، لو قرأنا قول الشاعر جورج صيدح، مثلاً، هكذا:

هنـــاك علـــى مـــذبح الرابيـــهْ وفـــي هيكـــل الغابـــة الســـاجيهْ

يجـــز الشـــعاع رؤوس الشـــجرْ كـــأن إلـــه الجمـــال انتحـــرْ

ونريد أن نؤكد أن تنـويع الشاعر بين الزيادة والنقصان كان البداية الحقيقية لشعر التفعيلة، لأن القافية ظلت ملمحاً أساسياً فيه، وإن لم تتواتر كما كانت تتواتر في قصيدة الشطرين، الأمر الذي يبرهنه وقوفنا مثلاً على قصيدة الشاعر أحمد عبدالمعطي حجازي (مقتل صبي) التي يقول فيها:[1]

(١) الأعمال الكاملة للشاعر أحمد عبدالمعطي حجازي، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣، ص٥١.

المـــــــوت فـــــــي الميـــــــدان طـــــــنّ ٢
الصـــــــــمت حـــــــــطّ كـــــــــالكفن ٢
وأقبلـــــــــت ذبابـــــــــة خضـــــــــراء ٣
جـــاءت مـــن المقـــابر الريفيّـــة الحزينـــة ٤
ولـو لبـت جناحهـا علـى صـبيّ مـات فـي المدينـة ٥
فمـــــا بكـــــت عليـــــه عـــــين! ٢

الموت في الميدان طنّ ٢

فموسيقى القصيدة تنتمي إلى بحر الرجز بتفعيلته (مستفعلن)، التي تأتي تامة ومكررة في السطرين (١و ٢)، لتكون بيتاً من مجزوء الرجز، ثم يزداد عدده في السطرين (٣و ٤) لتكون بيتاً من مشطور الرجز في السطر الثالث، وبيتاً من مجزوئه في السطر الرابع، ثم تتكرر التفعيلة في السطرين الخامس والسادس لتكون بيتاً من المجزوء كما حدث في السطرين الأول والثاني، وهكذا.

التجديد في موسيقى القصيدة:

قد يتعدى التجديد صورة التفعيلة وعددها إلى خرق النسق الموسيقي للقصيدة، بحيث تجمع القصيدة بين أكثر من صورة للبحر الشعري، أو تجمع بين بحرين، بما يحس معه المتلقي بالخروج عن المألوف الشعري[١]، هذا الخروج الذي جعله (س. موريـة) في دراسته لحركات التجديد في موسيقى الشعر العربي الحديث،

(١) المألوف الموسيقي للشعر يكاد ينحصر في ثبات التفعيلة وعددها وصورتها في الضرب ورويها في كل بيت من أبيات القصيدة.

صورة لما تم تسميته بعد ذلك بالشعر الحر[1]، ناهيك عن تدوير البيت الشعري أو تقييد رويه في القصيدة.

وليس هذا الخرق جديداً على القصيدة العربية أيضاً، فقد روت لنا كتب التراجم كثيراً من القصائد التي جمعت بين أوزان مختلفة في القصيدة، كانت تدور على ألسنة الشعراء في صورة مطارحات أدبية، كتلك المطارحة التي دارت بين الإمام محمد بن علي الشوكاني ومحمد بن أحمد الصعدي، إذ لما قال الثاني قصيدته التي بدأها بقوله:

صب يورقه النسيم إذا صبا من نحو صنعا حاملا طيب الرسائل

ويثير لوعته الحمام إذا علت في الدوح فرعا والزهور له غلائل

أجابه الشوكاني بقصيدة بدأها بقوله:[2]

قلبٌ تقلّب في فنون من جنـ ـون العشق طبعا في ربى تلك المنازل

يذري دموع عيونه محمرّة وتراً وشفعا من هوى ظبي الخمائل

---

(١) يقول س. موريه: النمط الأول ـ استخدام البحور المتعددة التي تربط بينها بعض أوجه الشبه في القصيدة الواحدة، ونادراً ما تنقسم الأبيات في هذا النمط إلى شطرين. ووحدة التفعيلة فيه هي الجملة التي قد تستغرق العدد المعتاد من التفعيلات في البحر الواحد أو قد يضاعف هذا العدد وقد اتبع هذه الطريقة كل من أبى شادي ومحمد فريد أبي حديد.
النمط الثاني . وهو استخدام البحر تاماً ومجزوءاً دون أن يختلط ببحر آخر في مجموعة واحدة مع استعمال البيت ذي الشطرين، وقد ظهرت هذه التجربة في مسرحيات شوقي. ينظر: الشعر العربي الحديث س. موريه ترجمة: د. شفيع السيد ود. سعد مصلوح، دار الفكر العربي، ١٩٨٦ ص٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (محمد بن علي)، دار المعرفة، بيروت، ٢/ ١١٧، ١١٨.

ويمكن أن نجمل أهم مظاهر التجديد في موسيقى القصيدة العربية الحديثة في: (الجمع بين أكثر من صورة للبحر)، (المزج بين البحور)، (التدوير)، (تقييد القوافي)، على ما يوضحه البيان الآتي:

أولاً ـ الجمع بين أكثر من صورة للبحر:

يعد الجمع بين أكثر من صورة للبحر في قصيدة واحدة أحد التجديدات التي أغرم بها شعرنا الحديث، نتيجة ميل كثير من الشعراء إلى التخفف من نمطية القصيدة العربية، وخلق نسق موسيقي يشاكل النسق القصصي والمسرحي القائم على تعدد الأصوات في القصة والمسرحية، وقد تمخض هذا الميل عن نوعين من أنواع الجمع بين صور البحر الشعري المختلفة:

فقد يتم هذا الجمع بطريقة غير منظمة، تضم التام إلى المجزوء، والمجزوء إلى المنهوك وهكذا، على النحو الذي يبدو مثلاً في قصيدة (الأطلال) لإبراهيم ناجي، حيث بنى الشاعر جل قصيدته على تام الرمل ومنها قوله:[1]

يا فُؤَادِي رَحِمَ اللّهُ الهَوى كَـانَ صَـرْحاً مِـنْ خَيَـالٍ فَهَـوَى

اِسْـقِنِي واشْـرَبْ عَلَـى أَطْـلاَلِهِ وارْوِ عَنِّـي طَالَمَـا الـدَّمْعُ رَوَى

كَيْـفَ ذَاكَ الحُـبُّ أَمْسَـى خَـبَراً وَحَـدِيْثاً مِـنْ أَحَادِيْـثِ الجَـوَى

وَبِسَـاطاً مِـنْ نَـدَامَى حُـلُمٍ هـم تَـوَارَوا أَبَـداً وَهُـوَ انْطَـوَى

ثم ضم إلى هذه الأبيات من المجزوء، منها قوله:[2]

لَسْـتُ أَنْسَـى أَبَـدا سَـاعَةً فِـي العُمُـر

---

(١) ديوان إبراهيم ناجي، ص١٣٢.

(٢) السابق، ص ١٣٨، ١٣٩.

تَحْـــــتَ رِيْـــــحٍ صَـــــفَقَتْ لارْتِقَـــــاصِ المَطَـــــرِ
نَوَّحَـــــــتْ لِلذكَـــــــرِ وَشَكَـــــــتْ لِلقَمَـــــــرِ
وَإذا مَـــــــا طَرِبَـــــــتْ عَرْبَـــــدَتْ فـــــي الشّجَـــــرِ
هَـــاكَ مَـــا قَـــدْ صَـــبَّتِ الريـــ ـــــحُ بِـــــأذْنِ الشّاعِـــــرِ
وَهْـــيَ تُغْـــري القَلْـــبَ بِإغـــرا ءِ النّصِيـــــحِ الفَـــــاجِرِ

والسبب في ذلك يمكن رده إلى مرحلية القصيدة، لأن المقطع الأول (التام) كان فيه الشاعر يبث أشجانه ويقلب في صفحات عمره التي انطوت، حاملة ذكريات حبه وأحاديث هواه، بينما كان المقطع الثاني (المجزوء) بمثابة الإفاقة التي أسمعنا فيها الشاعر صوت لسانه لا صوت قلبه العاشق، ومن ثم غاب حرف الروي الممدود، ودخلت الراء المجهورة المكسورة.

ومن ثم نميل إلى ما ذهب إليه الدكتور أحمد هيكل، من أن هذا التغيير كان يتم "غالبا حين يتغير الموقف النفسي، أو حين يتغير المتحدث، أو حين يطرأ تغيير ما على السياق يسمح أو يقتضي أن تغير الموسيقى"[1]، حيث يمكن في قصيدة ناجي أن نعتبر القصيدة قد نظمت على مرحلتين، وفي حالتين نفسيتين مختلفتين؛ إذ ليس هناك تناسق كمي بين أبيات التام وأبيات المجزوء ناهيك عن تغيير صورة الضرب في كل مقطع (فاعلا) في الأول، و (فعلا وفاعلا وفاعلاتن) في الثاني، مما يجعل هذا الجمع بمثابة المغامرة التي قد تفلح وقد لا.

وقد يأتي الجمع بين أكثر من صورة للبحر بطريقة منظمة كأن يجمع الشاعر بين التام والمجزوء أو المجزوء والمنهوك وهكذا، بطريقة متساوية من حيث عدد الأبيات واشتراك بعض المقاطع في التقفية على النحو الذي نجده مثلاً في قول الشاعر عزيز فهمي في قصيدة (سبح القلب)[2] التي نظمها في أكتوبر عام ١٩٤٣، وجمع فيها بين الرمل التام والمجزوء حيث يقول:

---

(١) تطور الأدب الحديث في مصر، د. أحمد هيكل، دار المعارف، الخامسة، ١٩٨٧، ص ٣٥٠.
(٢) ديوان عزيز للشاعر عزيز فهمي، ص٧٣.

سبح القلب فصل أو لا تصلني أنا في الحالين ملآن اليدين
أنت بعضي لم يزل بعضي مني إن تغب عني فبعضي عنك يغني
يا نديمي خذ وهات من قديم الذكريات
هذه الذكرى تواتي وهي عنوان الحياة

والأبيات السابقة تؤكد على أن الجمع بين صور البحر في القصيدة كان يجد في بحر الرمل بغيته، سواء أتم هذا الجمع بصورة منتظمة أم غير منتظمة، وقد كان للغناء دور في هذا الصنيع؛ إذ غالباً ما يأتي المقطع المجزوء مكرراً في القصيدة، وبصوت وإيقاع مخالف للمقطع قبله، مما يشبه فعل (الجوقة)[1] في ترديدها للازمةٍ معينة على مستوى المسرحية أو الأغنية، فالصوتان في المقطعين لا شك أنهما للشاعر، ولكنه في الأول منهما يخاطب الحبيب وربما يناجيه على طريقة الصوفية، وأما في الثاني فهو يخاطب نديمه[2] ويتلذذ معه بترديد ذكرياته الماضية؛ لأنها عنده دليل الحياة وعنوانها.

وعلى النحو ذاته يسير الأمر في قصيدة (الزحف المقدس) لكمال عبدالحليم، حيث يقول الشاعر:[3]

زحف الشعب على طول الطريقْ قدماه فوق أعناق الطغاه

---

(١) الجوقة: هي جماعة من الفنانين يؤدون عملاً جانبياً على المسرح كالعزف والإنشاد والحوار ... وكانت مهمتها تفسير بعض الأحداث والتعليق على بعض الشخصيات بصوت عال يسمعه الجمهور، ثم دخلت اللفظة الكنيسة فدلت على جماعة المرتلين، واستخدمت في الأناشيد الدينية مع المنشد، المعجم المفصل في الأدب، د. محمد التونجي، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٩٣، ١/ ٣٣٨.

(٢) وربما جرد من نفسه شخوصاً متخيلة يتحدث إليها.

(٣) الزحف المقدس، كمال عبدالحليم، دار الفكر، الأولى، أغسطس، ١٩٥٨، ص٣١، ٣٢، وفاروق هو ابن فؤاد الأول، ملك مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢)، أساء الحكم وتنازل عن العرش بعد ثورة الضباط الأحرار يوليو ١٩٥٢ توفي في روما. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، الأب لويس المعلوف اليسوعي، دار المشرق، الثالثة والعشرون، ص ٥١٧، وعبدالإله بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي (١٩١٣- ١٩٥٨) أمير كان علي يديه زوال الدولة الهاشمية في العراق، ... ولما قتل ابن عمه (غازي بن فيصل) ببغداد، ١٩٣٩، وسمي ابنه الطفل (فيصل الثاني) ملكاً، تقرر تنصيب عبدالإله وصياً على العرش، ١٩٣٩، وبلغ فيصل سن الرشد عام ١٩٥٣، فأصبح عبدالإله ولياً للعهد، وكثر اللغط في سيرته وسيرة رئيس الوزراء آنئذ نوري السعيد، ونشبت ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م في بغداد، وكان عبدالإله من قتلاها. ينظر: الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الثالثة عشرة، مايو، ١٩٩٨، ج٣، ص٢٦٩، ٢٧٠.

لـم يعـد فـي أرضـنا اليـوم رقـيقْ لـم يعـد شـاة علـى رأس شـياه
نحـن ألقيـنا إلـى البحـر (فاروقْ) وإلـى نيراننـا (عبدالإلـهْ)
وتلاقيـنا شقـيقاً لشـقيقْ ورفيقـاً لرفيـق فـي الحيـاه

*** ***

انسـحب يـا أجنبـي مـن ثرانـا الطيـبِ
مـن بـلاد العـربِ بعـد ظلـم الحقـبِ
جـاء يـوم الغضـبِ ابتعـد عـن لهبـي

والملاحظ في هذا اللون أن التقفية كانت تظهر بصورة مكثفة ومتعمدة، حيث يعتمد عليها الشاعر في الوقف، ومن ثم فلا وجود للتدوير في أي بيت من هذه الأبيات، ويرجع ذلك إلى اقتناع الشاعر بتعدد الأصوات في مثل هذه الأناشيد، لأنها تعتمد أساساً على صوتين: صوت المنشد أو المغني وصوت الجوقة.

وقد تطور الجمع بين أكثر من صورة من صور البحر على أيدي أصحاب الشعر الحر، حيث وجدنا التلاحم بين الشطرات يزداد شيئاً فشيئاً، على عكس ما كان يحدث في ضم الشطرة إلى التفعيلة والتفعيلتين عند الديوانيين والمهجريين، مما يمكن أن نقف عليه في مزج محمود حسن إسماعيل بين مجزوء الرجز (خماسي التفعيلات) ومنهوكه في قصيدة (بين الله والإنسان)[1] حيث يقول:

إن كنـت لا تعـرف سـر دمعـة يذرفهـا الفقيـر

(١) الأعمال الكاملة للشاعر محمود حسن إسماعيل من ديوان (لا بد)، ٢ /١٣٥٣، وتنظر: قصيدة (أغنية) للشاعرة نازك الملائكة في ديوانها، ج ٢/ ٢٣١.

يسـقي بهـا خريفـه العطشـان فـي لهاثـه المريـر

فيـزرع الـوهم علـى جفونـه بسـتانه النضـير

ثمـــــــــاره دانيـــــــــة القطـــــــــاف

ظلالـــــــــه وارفـــــــــة الضـــــــــفاف

ففي الشطرتين الأخيرتين إيضاح لنضرة البستان المذكورة في البيت قبلهما، وهي صورة تعكس مدى ما يعانيه الفقير من شظف العيش، الأمر الذي جعل الوهم والتخيل يرسم له بستاناً نضيراً، وارف الظلال متدلي الثمار.

ثانياً . المزج بين البحور:

تأكيداً على ميل كثير من الشعراء في العصر الحديث إلى التخفيف من حدة الوزن الواحد في القصيدة العربية، وحرصاً على إحداث لون من الدرامية يحفظ للقصيدة الغنائية جدتها ونضارتها، عرفت القصيدة الحديثة لوناً من التجديد، يتم فيه الجمع بين بحرين شعريين، أو قل بين أكثر من بحر من بحور الشعر، نتيجة حرص الشاعر الحديث على استيفاء أبعاد تجربته، مع المواءمة بين هذه الأبعاد بطريقة موسيقية مقبولة وسائغة، على النحو الذي يبدو مثلاً في قصيدة (المواكب)[1] لجبران خليل جبران التي يقول فيها:

الخير في الناس مصنوع إذا جبروا والشر في الناس لا يفنى وإن قبروا

وأكثـــر النـــاس آلات تحـــركها أصابع الدهر يوماً ثم تنكسرُ

فـــلا تقـــولن هـــذا عـــالم علَـــمٌ ولا تقـــولن ذاك الســـيد الـــوقرُ

(١) المجموعة الكاملة لمؤلفات جبران خليل جبران، ص ٣٥٣، ٣٥٤.

فأفضل الناس قطعان يسير بها صوت الرعاة ومن لم يمش يندثرُ

*** ***

ليس في الغابات راع لا ولا فيها القطيعْ

فالشتا يمشي ولكن لا يجاريه الربيعْ

خلق الناس عبيداً للذي يأبى الخضوعْ

فإذا ما هب يوماً سائراً سار الجميعْ

أعطني الناي وغنِّ فالغنا يرعى العقولْ

وأنين الناي أبقى من مجيد وذليلْ

لقد أدار جبران حواراً جدلياً بين شيخ وشاب يدور حول نظرة كل منهما للحياة بأبعادها المختلفة، بما أن الشيخ يمثل الحكمة والتجربة، والشاب يمثل الفطرة ونقائها، "وقد لجأ جبران إلى وسيلة موسيقية بارعة للتعبير عن هذين البعدين من أبعاد رؤيته الشعرية، حيث أعطى كلاً من الصوتين المتحاورين –اللذين يمثلان بساطة الفطرة وتعقد المدينة المعاصرة . وزناً موسيقياً مختلفاً عن الوزن الذي أعطاه للآخر، أما صوت الطبيعة والفطرة فقد أعطاه وزناً بسيطاً عذب الإيقاع لا تعقيد فيه ولا تركيب، وهو (مجزوء الرمل)، بينما أعطى الصوت الآخر وزناً مركباً معقد الإيقاع وهو وزن (البسيط) الذي تتألف وحدة الإيقاع فيه من تفعيلتين"[1].

ومما يلاحظ تدليلاً على حيوية الصراع هنا أن الشاب كان يعلق على كل مقطع بما يقتضيه سياق كلام الشيخ، فإذا قال الشيخ:

---

(١) عن بناء القصيدة العربية الحديثة، د. علي عشري زايد، مكتبة دار العلوم، الثانية، ١٩٧٩، ص٢٠٠، ٢٠١.

فأفضل الناس قطعان يسير بها صوت الرعاة ومن لم يمش يندثرُ

وجدنا الشاب يقول:

ليس في الغابات راع لا ولا فيها القطيعْ

وإذا قال الشيخ في المقطع التالي:

والسر في العيش رغد العيش يحجبه فإن أزيل تولى حجبه الكدرُ

فإن ترفعت عن رغد وعن كدر جاورت ظل الذي حارت به الفكرُ

قال الشاب:

ليس في الغابات حزن لا ولا فيها الهموم

فإذا هبّ نسيم لم تجئ معه السموم

وعلى هذا النحو أيضاً تجيء قصيدة (رؤيا في عام ١٩٥٦)[١] لبدر شاكر السياب التي مزج فيها بين (الرمل والمجتث)، مع فارق واحد هو عدم التزام عدد من التفاعيل في السطر الشعري المبني على بحر الرمل، كما يبدو في قوله:

حطت الرؤيا على عيني صقراً من لهيبْ

إنها تنقض تجتث السوادْ

تقطع الأعصاب تمتص القذى من كل

---

(١) ديوان بدر شاكر السياب، ص ٤٢٩، ٤٣٠، وعلى النحو ذاته في الجمع بين الشكلين الحر والموروث تأتي قصيدة (كلمات مرتعشة) لفاروق شوشة في الأعمال الشعرية، ١/ ٧٠.

جفن فالمغيبْ

....في غيمة الرؤيا يوم بلا ميعادْ

جنكيز هل يحيا جنكيز في بغدادْ؟

عين بلا أجفان تمتد من روحي

شدق بلا أسنان ينداح في الريح

فالقصيدة رغم صدورها عن شخص واحد، إلا أنها تمثل حالتين مختلفتين لهذا الشخص، هما حالة النوم وحالة الإفاقة، فالشاعر في النوم يرى رؤيا مزعجة، أو حلماً مزعجاً، مما جعل الرؤيا عنده أشبه بالصقر الذي ينقض على الأعصاب فيقطعها، مانعاً النوم عن كل عين، وقد أعطى الشاعر هذه الحالة وزن الرمل (فاعلاتن)، أما في اليقظة فيختلف الإيقاع نتيجة فزع الشاعر، وازدياد ضربات قلبه، وهو يسأل:

جنكيز هل يحيا جنكيز في بغداد؟

وأمارة هذا الفزع ظاهرة في ملامح الشاعر، فعينه صارت بلا أجفان، وشدقه أصبح بلا أسنان، وصوته أصبح صوت ذئب يعوي (أنا الإنسان)، وقد أعطى هذه الحالة القلقة والمرعبة في آن جديد المجتث (مستفعلن فاعل).

والملاحظ أن اختلاف البحور عند تعدد الأصوات لم يكن يعتمد على مراعاة أوجه التشابه بين البحر وشبيهه، كما رأينا في الجمع بين البسيط والرمل عند جبران، والرمل والمجتث عند السياب، أما إذا لم تتعدد الأصوات فالغالب أن تجذب التفعيلة أشباهها، بل قل إن التشابه كان أساساً من الأسس التي سار عليها المزج بين البحور، سواء أدرك الشاعر هذا أم لم يدركه؛ الأمر الذي جعل الصور العروضية الجديدة التي سبقت الإشارة إليها في المبحث الأول تمزج بين كثير من

الأبحر نتيجة قربها وشبهها لتفعيلاتها، حيث مزج صالح الشرنوبي بين تام الكامل وصورة المجتث الجديدة (مستفعلن فاعل) في قصيدة (نسيان)[1] التي يقول فيها:

أخطـــأت ميعـــادك يـــا طيفهـــا السحـــري

فهـــل تـــرى عـــادك شـــوق إلـــى شـــعري

*** ***

مـرت بـي الأيـام بعـد فراقهـا ممسـوخة الألـوان واللمحـات

بكـاءة تمشـي علـى جمر الأسـى محمومـة الأفكـار والخطـواتِ

والذي سوغ ذلك قرب النسق بين هذه الصورة وبين نسق الكامل بتفعيلته المضمرة (متفاعلن) بتسكين الثاني، الأمر الذي يجعلنا نرجح أن الشاعر كان ينوى ثبات الصورة الأولى، بدليل وجودها في أبيات الكامل التامة، على النحو الذي يبدو في قوله (مرت بي الأيام . ممسوخة الألوان . بكاءة تمشي . محمومة الأفكار)، ولكن القوافي لم تسعفه وقتها.

وينبغي التنبه إلى أن هذا المزج لا بد أن يتم بصورة واعية وموظفة، وإلا صار تجريبا وعبثا، على النحو الذي صنعه خليل شيبوب في قصيدته (الشراع)[2] التي يقول فيها:

هـدأ البحـر رحيبـا يمـلأ العـين جـلالا (الرمـل)

---

(١) ديوان صالح الشرنوبي، ص٣٩١. وتنظر: قصيدة (أغاني الرق) لمحمود حسن إسماعيل في الأعمال الكاملة ١/ ٦٥٥ من ديوان (أين المفر)، حيث مزج فيها مزجاً عجيباً بين بحر السريع (مستفعلن مستفعلن مفعولات) وجديد المجتث (مستفعلن فاعل) كما يبدو في قوله:

ألقيتنـــي بـــين شـــباك العـــذاب وقلـــــت لـــــي غنـــــي

(٢) مجلة أبولو، ج١، نوفمبر، ١٩٣٢، ص٢٢٧.

وصـفا الأفـق ومالـت شمسـه ترنـو دلالا (الرمـل)
وبـــــدا فيـــــه شـــــراع (الرمـــــل)
كخيـــال مـــن بعيـــد يتمشـــى (الرمـــل)
فـــي بســـاط مـــائج مـــن نســـج عشـــب (الرمـــل)
أو حمـــام لـــم يجـــد فـــي الـــروض عشـــا (الرمـــل)
فهـــو فـــي خـــوف ورعـــب (الرمـــل)
إنـــه غيمـــة ســـرت فـــي ســـماء (الخفيـــف)
قـــد صـــفت زرقتهـــا (الرمـــل)
لكنمـــا هـــذا جنـــاح طـــائر (رجـــز)
مرفـــرف فـــي ملعـــب الضـــياء (رجـــز)

فالقصيدة تجريبية صرفة، مصنوعة لغرض بعينه، مما جعل الاضطراب في تناسق الصور عامل أساس في هيكلها، على ما يمكن أن نلاحظه عند قراءتنا قول الشاعر:

فهـــو فـــي خـــوف ورعـــب (الرمـــل)
إنـــه غيمـــة ســـرت فـــي ســـماء (الخفيـــف)

والذي جعل الاضطراب ظاهراً في صور الشاعر هو خضوعه لمغريات الصورة، فالشراع يغيب ويظهر تبعاً لارتفاع الموجة وانبساطها، وكأنه حمام لم يجد عشه، فهو يروح ويجيء في حيرة واضطراب، ولكن تشبيهه بالغيمة في زرقة السماء . بعد ذلك . تشبيه غريب غرابة الوزن الذي صيغ عليه.

أما قول الدكتور شعبان صلاح بأنه قد وقع خلط بين موسيقى المنسرح وموسيقى الخفيف، في قصيدة (في الشتاء)[1] في قول علي محمود طه:

واعجبي منك إن نسيت وما أســـفي نـــافع ولا عجبـــي

موعـدنا كـان فـي أصـائله ضـــفة سنســـية العشـــب

حيث إن الشطر الأول من كلا البيتين من المنسرح لا الخفيف[2] . أما قوله هذا فيمكن أن نستسيغه لو عمد الشاعر إلى بحر مجهول، يريد أن يثبت لنفسه أنه يستطيع النظم عليه، أما بحر الخفيف بنغمته الرتيبة الثابتة الهادئة المحفورة في أذن الشاعر العربي فلا، وغاية ما في البيتين هو زيادة حرف في التفعيلة الأولى من البيتين، ويمكن أن يتدارك بتبديل كلمة (وا عجبي) إلى (عجبي)، وكلمة (موعدنا) إلى (وعدنا)، أما أن تدخل نغمة بحر في نغمة بحر آخر غير متشابه معه فلا.

ثالثاً– التدوير:

يعد التدوير ظاهرة من الظواهر الموسيقية التي تغيرت النظرة لها في النقد الحديث عنه في النقد القديم، حيث اكتفى النقد القديم برصدها تحت مسميات متعددة لا تخرج الظاهرة عن كونها عيباً يشين البيت الشعري كالتضمين والمداخل والمدمج، يقول ابن رشيق: "والمداخل من الأبيات ما كان قسيمه متصلاً بالآخر غير منفصل منه، وقد جمعتهما كلمة واحدة، وهو المدمج أيضاً"[3] .

أما الولوج في قلب الظاهرة لرصد قيمتها الموسيقية في النص، التي من أجلها آثرها الشاعر؛ فلم يجد في النقد القديم ما يسد رمقه، ربما لاعتبار هذه

---

(١) ديوان علي محمود طه، ص١٤١.

(٢) موسيقى الشعر بين الإتباع والابتداع، ص ١٦٩.

(٣) العمدة، ١/ ١٧٧.

الظاهرة عيباً في بعض الأحيان كما يظهر من تعليق السهيلي على قول بجير بن زهير بن أبي سلمى يوم الفتح:

ضربناهم بمكة يوم فتح النبي الخير بالبيض الخفاف

حيث يقول: "في البيت مداخلة، وهو انتهاء القسيم الأول في بعض كلمة من القسيم الثاني، وهو عيب عندهم إلا في الخفيف والهزج"[1].

ولكن الشعر الحديث قد خرج بالتدوير من إطار البيت إلى حيث يشمل جل القصيدة في كثير من الأحيان، ومن ثم بدأنا نلقب القصيدة بـ (القصيدة المدورة)، كما بدأنا نجد من الدارسين من ينبري لدراسة التدوير في محاولة للوصول إلى جوهر هذه الظاهرة التي تستساغ . بشهادة القدماء . في بحر ولا تستساغ في غيره، فالشاعرة نازك الملائكة ترى أن "التدوير يسوغ في كل شطر تنتهي عروضه بسبب خفيف مثل (فعولن) و(فاعلاتن)، غير أن التدوير يصبح ثقيلاً ومنفراً في البحور التي تنتهي عروضها بوتد مثل (فاعلن) و(مستفعلن) و(متفاعلن)، وبسبب هذا العسر نجد أن الشعراء قلما يقعون في تدوير البحر البسيط أو الطويل أو السريع أو الرجز أو الكامل"[2].

وهذا تعليل مقبول تؤيده نظرة النقد العربي إلى أمثال بحر الخفيف والهزج، كما يؤيده تواتر البيت المدور في هذه الأبحر ليشمل معظم القصيدة، كما في قول الشاعر صالح الشرنوبي في قصيدته (الشاعر) من الخفيف[3]:

قبل أن يبصر الظلام الضيا ء وتكون الحياة والأحياء

---

(١) الروض الأنف، للسهيلي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ٤/ ١١٩، وينظر: العمدة ١/ ١٧٨.

(٢) قضايا الشعر المعاصر، نازك الملائكة، دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة، ١١٣، ١١٤.

(٣) ديوان صالح الشرنوبي، ص ٣٧٩.

كـان مـن كـان بـدؤه بـدء دنيـا هـ ومـن لا يحـده الانتهـاء

كـان والفكـرة العظيمـة حلـم بعضـه الأرض والسـما والفضـاء

حلـمٌ يعجـزُ الخيـال سمـوّاً حقـقته الإرادة العصمـاء

وصـحا الكـون بعـد غفوتـه الكبـ ـرى وفـي جفنـه رؤى عـذراء

فالقصيدة من بحر (الخفيف)، وهو يبني على (فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن) في كل شطر، وفاعلاتن تنتهي بسبب خفيف.

وشيء آخر على قدر كبير من الأهمية، وهو أن النزعة القصصية كانت عامل أساس من عوامل لجوء الشاعر إلى تدوير أبياته؛ ذلك أن الشاعر يستطرد وهو يتحدث بصوت البطل بحيث يقفنا على حكاية شعرية أو قصة عاطفية، حقيقة أو متخيلة، على النحو الذي نجده مثلاً في قصيدة (المساء)[1] التي يقول فيها إيليا أبو ماضي:

السـحب تـركض فـي الفضـاء الرحـب ركـض الخـائفينْ

والشمـس تبـدو خلفهـا صـفراء عاصـبة الجبـينْ

والبحـر سـاجٍ صـامت فيـه خشـوع الزاهـدينْ

لكنمـا عينـاك باهتتـان فـي الأفـق البعيـد

* * * *

سـلمى بمـاذا تفْكُـرين؟

(١) ديوان إيليا أبي ماضي، دار العودة، بيروت، ١٩٩٦، ص ٧٦٤، ٧٦٥.

سـلمى بمـاذا تحلمـينْ؟

* * * *

أرأيـت أحـلام الطفـولة تختفـي خلـف التخـومْ؟

أم أبصـرت عينـاك أشـباح الكهولـة فـي الغيـومْ؟

أم خفـت أن يـأتي الـدجى الجـاني ولا تـأتي النجـومْ؟

فمعظم أبيات القصيدة تأتي مدورة، مع أن الشاعر لم يلتزم قافية واحدة، بل نوع في القوافي، ولم يعتمد على عدد واحد من التفاعيل في كل سطر شعري، مما يجعلنا نميل مع الدكتور محسن أطيمش إلى أن التدوير "كان يظهر في المقطع الذي تبرز فيه عناصر الحكاية بشكل واضح"(١)

وأمر التدوير في القصيدة الغنائية التي تبرز فيها عناصر الحكاية ليس جديداً على الشعر العربي، ولنا فقط أن ننظر في قصيدة ضرار بن الخطاب الفهري التي بعثها لرسول الله ﷺ يستعطفه على أهل مكة، وفيها يقول:(٢)

يَـا نَبِـيّ الْهُـدَى إلَيْـك لَجَـا حـ ـيّ قُـرَيْشٍ وَلاتَ حِـينَ لَجَـاءِ

حِـينَ ضَـاقَتْ عَلَـيْهِم سَعَـةُ الأَرْ ضِ وَعَـادَاهُمْ إلَـهُ السّمَـاءِ

وَالْتَقَـتْ حَلْقَتَـا الْبِطَـانِ عَلَـى الْقَـ ـوْمِ وَنُـودُوا بِالصّـيْلَمِ الصّـلْعَاءِ

إنّ سَـعْدًا يُرِيـدُ قَاصِـمَةَ الظّهْـ ـرِ بِأَهْـلِ الْحَجُـون وَالْبَطْحَـاءِ

(١) دير الملاك، محسن أطيمش، ص ٣٠٦.

(٢) سبل الهدى والرشاد، ٥/ ٣٣٥، ٣٣٦، والصيلم الصلعاء: الداهية.

خَزْرَجِـيّ لَـوْ يَسْـتَطِيعُ مِـنْ الْغَيْـ ـظِ رَمَانَـا بِالنّسْـرِ وَالْعَـوّاءِ

أمـا الشـاعرة نـازك الملائكـة فتـذهب إلـى أن فلسـفة التـدوير ترجـع إلـى الاضـطراب النفسـي الـذي يجعل الشـاعر غير قـادر علـى امـتلاك السـيطرة علـى الأشياء، حيث تبدو التفعيلة في القصيدة المدورة وكأنها "تصيح بأعلى صوتها إنها لم تكتمل بعد، وإنما تحتاج إلى التفعيلة التالية لكي تكتمل، وكأنني بالقارئ يرتاح إلى الوعد لحظة خاطفة، لعل التفعيلة التالية تأتي بانفراج الأزمة، ولكن الشاعر يخيبنا لأن التفعيلة القادمة هي نفسها محتاجة إلى التفعيلة التي بعدها، وهكذا يعطينا الشاعر تفعيلات ناقصة يتمسك بعضها ببعض في شبه خوف وضيق".[1]

وهذا التعليل إن كان يصدق في موقف مثل موقف ضرار التي سبقت الإشارة إليه، لما حتمه الموقف من خوف وهلع واضطراب حقيقي – فإنه لا يصدق في كل مقام، ومن ثم فالتدوير لا يحدث نتيجة اضطراب نفسي، بقدر ما يحدث نتيجة إحساس مفرط امتلأ به الشاعر، وأراد له الاستقرار في ذهن القارئ أو المستمع، بحيث لا يتأتى هذا الاستقرار إلا بانضمام الشطرين دفعة واحدة، لأنهما يحملان معنى واحداً، لا يحتاج معه الشاعر أو القارئ إلى السكوت ولو سكتة لطيفة مثل التي نقفها مع نهاية كل شطر.

وأما قولها إن التدوير يسوغ في كل شطر تنتهي عروضه بسبب خفيف مثل (فعولن) و(فاعلاتن)، ولا يسوغ في البحور التي تنتهي عروضها بوتد مثل (فاعلن) و(مستفعلن) و(متفاعلن)، فإن ذلك غير مسلم به؛ وإلا فكيف نبرر هذه الموسيقية

(١) سايكلوجية الشعر، نازك الملائكة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٥٤.

العذبة الآتية من تدوير تفعيلة الكامل (متفاعلن) في قصيدة إيليا السابقة وفي قول قس بن ساعدة:[1]

في الذاهبين الأولين ... من القرون لنا بصائرْ

لما رأيت مواردا ... للموت ليس لها مصادرْ

ورأيت قومي نحوها ... تمضي الأصاغر والأكابرْ

لا يرجع الماضي إليَّ ... ولا من الباقين غابرْ

أيقنت أني لا محا ... لة حيث صار القوم صائرْ

وكل هذا يبرهن على أن وقوف التدوير عند حد التفعيلة المنتهية بسبب خفيف – أمر تقريبي؛ لأن دخول التدوير في المجزوءات يختلف عن دخوله في الصور التامة، فهو يكثر في المجزوءات، وبخاصة مجزوء الكامل، وذلك راجع إلى قلة عدد التفعيلات في المجزوءات، الأمر الذي يجعل النطق بها دفعة واحدة أمراً يسيراً، أما أن نطلق الحكم هكذا فذلك مما لا نسلم به.

أما بالنسبة للشعر الحر، فالوضع مختلف تماماً، ذلك أن عدم الارتباط بعدد معين من التفعيلات في السطر الشعري إضافة إلى عدم الارتباط بقافية واحدة – من شأنه أن يجعل القصيدة الحرة مع التدوير بيتاً واحداً أو كالبيت، فإذا ما ساغ لواحد من الشعراء أن يربط الأسطر الشعرية عن طريق التدوير – فقد يخسر قارئه من الوهلة الأولى؛ لأنه يتركه في حالة من القلق والاضطراب، يحاول معها الوصول إلى مرسى أو وقفة يستريح معها بعض الشيء فلا يجد، على النحو الذي يبدو مثلاً في قول البياتي في قصيدة (سيرة ذاتية لسارق النار):[2]

---

(١) سبل الهدى، ٢/ ٢٥٣.

(٢) ديوان عبدالوهاب البياتي، دار العودة، الرابعة، ١٩٩٠م، ٢/ ٣٥٣.

اللغة الصلعاء كانت تضع البيان والبديع

فوق رأسها "باروكة"

وترتدي الجناس والطباق في أروقة الملوك

في عصر الفضاء – السفن الكونية – الثورات

كان شعراء الكدية الخصيان في عواصم الشرق

على البطون، في الأقفاص يزحفون

ينمو القمل – الطحلب في أشعارهم،

وشعراء الحلم المأجور في الأبراج كانوا بالمساحيق

وبالدهان يخفون شحوب ربة الشعر التي تشيخ،

فوق قمة "الأولمب"

كانوا يسرقون غارها الذابل في المتاحف – المزابل– النصوص

كانوا يجمعون ورق الخريف من مقابر المدارس

الشعرية الدارسة.

الخصيان كانوا يمدحون الخدم – الملوك في الأقفاص

كان سارق النار مع الفصول يأتي

حاملاً وصية الأزمنة – الأنهار

فاشتراك السطور في تفعيلة الرجز بصورها المتعددة ظاهر على مستوى القصيدة، يمكن أن نلاحظه مثلاً في كلمات (والبديع فوق)، (الملوك في)، (الثورات كان)، (الشرق على)، وهو لا شكّ يجهد القارئ، وبخاصة في غياب القافية.

وإذا كانت الشاعرة نازك الملائكة ترى أن كثرة أسماء القصيدة "توحي بأن الحياة تجري مسرعة دون أن تبالي بالشاعر أو تقف عنده، ... لأنه ضائع بينها، لا يجد نفسه، وهذا شأن شاعر القصيدة المدورة غالباً فهو يحدثنا بالرموز فيقول لنا بصوت خافت مروع بأنه ضائع"[1].

إذا كان كذلك فإني أرى أن تكرار الأسماء في قصيدة البياتي له دلالة أخرى، بعيدة عما قالت الشاعرة، ذلك أن هذه الأسماء غالباً ما كان يصحبها (بدل الغلط أو النسيان)[2]، وذلك يعني أن الأشياء في الحياة قد باتت مختلطة في دنيا الشاعر، فالقمل قد اختلط بالطحلب، والمتاحف اختلطت بالمزابل، والخدم اختلطوا بالملوك، والأزمنة اختلطت بالأنهار، وهكذا كل المفردات التي عاينها الشاعر، وولع بالتعبير عنها، وعن تردي قوافي الشعر وهجاء الشعراء والأدباء المتسلقين الذين يبيعون ضمائرهم بثمن بخس أمام ذوي السلطان.

رابعاً. تقييد القوافي:

يعد تقييد القافية من الظواهر الموسيقية التي لم تأخذ ما تستحقه من اهتمام الباحثين، على الرغم من شيوعها في الشعر الحديث شيوعاً جعل شعراء العصر الحديث يحافظون عليها محافظة منقطعة النظير، ربما لسهولة هذا اللون من القوافي، على ما تعكسه مقولة أبي العلاء المعري "إنهم اجترؤوا على ذلك (أي على الإقواء)؛ لأنهم يقفون على الروي بالسكون"[3].

وعلى الرغم من هذا الشيوع لم نجد من يهتم بدراسة الظاهرة مبيناً متى تستساغ؟، وهل ترتبط بتفعيلة معينة أو لا؟، وهل للزحافات والعلل دخل فيها؟، اللهم إلا الدكتور عبدالله الطيب المجذوب في أحكامه الكلية التي أطلقها على بحور الشعر مقسماً إياها في قبولها الظاهرة إلى (ممتاز وجعل منه الطويل، وجيد

---

(١) سايكلوجية الشعر، ص ١٥٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٦م، ٣/ ٣٥٨.

(٣) لزوم ما لا يلزم، أبو العلاء المعري، دار صادر، بيروت، ج١، ص ٢٣.

وجعل منه تام الرمل والمتقارب، وجيده قليل وجعل منه، الكامل والرجز، ورديء وجعل منه تام البسيط والخفيف والوافر)[1].

وأرى أن الزحافات والعلل وليس البحر الشعري . إنما كانت تتدخل في الظاهرة بطريقة مباشرة تعتمد على الصورة في نهاية التفعيلة، فهناك من الضروب ما يصلح للإطلاق أو التقييد تبعاً لنوع الزحاف الذي يدخله، على ما توضحه إشارة ابن رشيق الرائعة حيث يقول: "قال أبو القاسم الزجاجي وغيره من أصحاب القوافي: الشعر ثلاثة وستون ضرباً[2]، لا يجوز إطلاق مقيد منه إلا انكسر الشعر، ما خلا ثلاثة أضرب: أحدها في الكامل:

أبنـي لا تظلـم بمكـ ـة لا الصـغير ولا الكبـير

وهذا هو الضرب السابع يسمى مذالاً، وإن شئت قلت: ولا الكبيرا فأطلقته وهو الضرب السادس منه يسمى المرفل.

والضرب الثاني في الرمل وهو قول زيد الخيل:

يـا بنـي الصـيداء ردوا فرسـي إنمـا يفعـل هـذا بالـذليل

وهو الضرب الثاني منه، فإن أطلقته صار أول ضرب منه.

والضرب الثالث في المتقارب، أنشد الأصمعي وأبو عبيدة:

كـأني ورحلـي إذا زعتهـا علـى جمـزي جـازي بالرمـال

---

(١) المرشد إلي فهم أشعار العرب، ج ١، ص ٤٣ وما بعدها.

(٢) هذا على مذهب الخليل بإسقاط صور المتدارك الأربع، وعليه تكون الأضرب بضم صور المتدارك سبعة وستين ضرباً كما أشرت سابقاً.

بالتقييد على أنه من الضرب المحذوف المعتمد، قال: "إلا أنه يدخله عيب لترك حرف اللين، وهو كثير جداً"[1].

وعبارة الزجاجي التي نقلها ابن رشيق تعني أن كل ضروب الشعر صالحة للتقييد، إذ التقييد معتبر في الوزن وإلا انكسر، إلا ثلاثة أضرب، يجوز فيها الإطلاق والتقييد نتيجة طواعية البحر فيها لتقبل لونين من الزحاف، فمع الإطلاق يكون لون، ومع التقييد يكون لون آخر، أو تكون صحة التفعيلة[2].

على أنه لا ينبغي أن نغفل تواتر الردف قبل الروي في الصور التي ذكرها ابن رشيق، فالمد في هذه القافية كان بمثابة الممهد لوقع حرف الروي في الأذن، وكأنه إيذان بوقفة، يقف فيها القارئ مع صورة جديدة من صور الحياة في كل بيت جديد، ولعل في وقوع هذا المد قبل الروي الساكن في قصيدة (لن يعيش)[3] للشاعر كمال عبدالحليم – ما يساعد في التدليل على ذلك، حيث يقول الشاعر في وصف (إسماعيل صدقي) رئيس الوزراء آنذاك:

لقد كان يأكل في نومه ... وتبني الحياة أكف الجياعْ

وكم كان يلهو بنيرانه ... ويضحك حين يموت الرعاعْ

أفاق على النار في كأسه ... وقد غاب منها بريق الشعاعْ

على رعشة الموت في جلده ... كمن أدركته نياب السباعْ

لقد ثار من كان في أرضه ... يبيع سعادته كالمتاعْ

---

(١) العمدة، ١/ ٤٧.

(٢) يعني أن (متفاعلن) بالترفيل تحول إلى (متفاعلاتن)، و(فاعلاتن) بالقصر تحول إلى (فاعلات)، و(فعولن) تحول بالقبض إلى (فعول).

(٣) إصرار، ص ٦٢.

فالشاعر قد آثر تقييد القافية رغم صلاحية الإطلاق في تام المتقارب، ربما ليشعر القارئ بإيقاع حرف الروي (العين) في نهاية كل بيت، والمد قد ساعد في تقبل هذا الروي الصعب، حيث عمل طول النفس على إجهاد المخارج الصوتية، ومن ثم جاء الوقف سائغاً ومقبولاً، وكل هذا يجعلنا نوافق الدكتور الطيب فيما ذهب إليه من أن "استعمال القافية المقيدة بعد المد كثير جداً نحو غادر وناصح وعليم ومغربان، ولكن استعمالها من غير أن يسبقها مد غير كثير، وفيه عسر شديد في البحور الطوال إلا بحر الرمل والمتقارب لخفتهما ... وعامة البحور القصار يصلح فيها التقييد من غير اعتماد على مد قبله"[1].

فالشاعر الحديث لم يكن يبرح في قوافيه الساكنة التي ليس قبلها مد . بحر الرمل والمتقارب إلا إلى المجزوء منهما مع المجزوء من بحر الكامل، على النحو الذي يبدو في قول شوقي:[2]

بـــاللواحظ عنـــد حـــدكْ يكفيـك فتـــنة نـــار خـدكْ

واجعـــل لغمـــدك هدنـــة إن الحـوادث مـلء غمـدكْ

وصـن المحاسـن عـن قلـو ب لا يـدين لهـا بجنـدكْ

وقول إيليا أبي ماضي في قصيدة (الغبطة فكرة):[3]

أيهـــا الشـــاكي الليـــالي إنمـــا الغبطـــة فكـــره

ربمـــا اســـتوطنت الكـــو خ ومـــا فـــي الكـــوخ كســـره

وخلـــت منهـــا القصـــور الـــ عاليـــات المشمخـــره

---

(١) المرشد إلى فهم أشعار العرب، ج١، ص٤٣.

(٢) الشوقيات، ١٢١/٢.

(٣) ديوان إيليا أبي ماضي، ص٤٥٢.

غير أن المتقارب، من بين هذه البحور، غالباً ما كان يصاحبه (سناد التوجيه)[1]، على النحو الذي يبدو في قول شوقي في قصيدة (أبو الهول):[2]

وَبُلِّغتَ في الأرضِ أقصى العُمُرْ أبا الهَولِ طالَ عَلَيكَ العُصُرْ

وَلا أنتَ جاوَزتَ حَدَّ الصِغَرْ فَيا لِدَةَ الدَهرِ لا الدَهرُ شَبَّ

لِطَيِّ الأصيلِ وَجَوبِ السَحَرْ إِلامَ رُكوبُكَ مَتنَ الرِمالِ

فَأَيّانَ تُلقي غُبارَ السَفَرْ تُسافِرُ مُنتَقِلاً في القُرونِ

تَزولانِ في المَوعِدِ المُنتَظَرْ أَبَينَكَ عَهدٌ وَبَينَ الجِبالِ

والأمر ذاته تجده عند الشاعر محمد الأسمر في قصيدته (أين ميزان الحمى)[3] التي بناها على مجزوء الرمل، وفيها يقول:

صاح والذكرى عبرْ هذه خير الذكرْ

أين ميزان الحمى والوزير المقتدرْ

والذي إن يذكر الـ خير في يوم ذكرْ

خاتمة

(١) سناد التوجيه: أن يكون قبل حرف الروي المقيد فتحة مع ضمة أو كسرة، فإن كانت الضمة مع الكسرة لم يكن سناداً، وإن جاءت الفتحة مع إحداهما فهو سناد عند الخليل. ينظر: كتاب الكافي، ص ١٦٤.

(٢) الشوقيات، ١/ ١٣٢.

(٣) ديوان الأسمر، ص ٦١٢.

لقد اتضح من خلال البحث مدى زخم الشعر العربي الحديث بكثير من الظواهر الموسيقية القيمة التي تضاف إلى مسيرة التجديد في عصور الأدب المختلفة، وقد تواتر إبداع الشعراء على عدّة من الصور الموسيقية الجديدة والجيدة في آن معاً، منها ما كان تجديداً في صورة التفعيلة نتج عنه توليد صورة موسيقية من بحر قديم، كـ (مستفعلن فاعل) و(فاعلاتن فعل) و(فاعلن فعل)، أو زيادة عدد التفعيلات أو نقصها في البيت الشعري.

ومنها ما كان تجديداً في موسيقى القصيدة، كالجمع بين غير صورة للبحر في القصيدة الواحدة، أو المزج بين غير بحر فيها، أو تغير النظرة لظاهرة موسيقية معروفة كالتدوير وتقييد القوافي، وغير ذلك مما تمخض عنه إقرار النتائج الآتية:

- إن محاولات الخروج على الوزن والقافية، رغم أنها بدأت منذ القدم وتجلّت أعظم ما تجلّت في نظام الموشحات الذي أدخل من الأوزان ما لم يرد عن العرب، فقد حفظت لنا الموشحات كثيراً من الصور المولدة التي كانت فتحاً في موسيقى الشعر، نتيجة ميل كثير من الشعراء إلى احتذائها، وعلى رأسهم أمير الشعراء أحمد شوقي. كل ذلك ساعد عليه طواعية العروض العربي للتجديد، وعدم وقوفه عند الصور التي رصدها الخليل بن أحمد.

- إن ميل القصيدة في العصر الحديث إلى تعدد الأصوات والتركيز على عنصر الحكاية كان سبباً في حدوث تجديدات جوهرية في موسيقى الشعر العربي. وفي هذا رد على من زعم أن شعراءنا في العصر الحديث قد أهملوا التجديد في موسيقى الشعر نتيجة عنايتهم بالأخيلة، وحرصهم على البراعة في المعاني.

- جاء شعر التفعيلة نتيجة طبيعية للتنويع المستمر في القصيدة العربية، بدءاً بزيادة عدد التفعيلات في البيت أو نقصها، ومروراً بالجمع بين غير صورة للبحر، أو المزج بين البحور، وانتهاء بالجمع بين الشكلين التفعيلي والشطري، وكل ما أثمر عنه تطلع شعراء الديوان والمهجر وأبولو إلى التجديد الموسيقي الذي عرفوه في موشحاتنا العربية.

مراجع البحث

أولاً ـ الكتب:

- أبو العتاهية أشعاره وأخباره، تحقيق: د. شكري فيصل، مكتبة دار الملاح ، دمشق.
- إصرار، كمال عبدالحليم، مطبوعات الغد، الرابعة، ١٩٨٣م.
- الإطار الموسيقي للشعر: ملامحه وقضاياه، د. عبدالعزيز نبوي، الصدر لخدمات الطباعة، ١٩٨٧م.
- إعجاز القران للباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، الخامسة، ١٩٨١م.
- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الثالثة عشرة، مايو، ١٩٩٨م.
- الأعمال الشعرية، فاروق شوشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤م.
- الأعمال الشعرية الكاملة، د. محمد أحمد العزب، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- الأعمال الكاملة، أحمد شوقي (المسرحيات)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الأعمال الكاملة للشاعر أحمد عبدالمعطي حجازي، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م.
- الأعمال الكاملة للشاعر محمود حسن إسماعيل، دار سعاد الصباح، الأولى، ١٩٩٣م.
- الأعمال الكاملة، محمود غنيم، دار الغد العربي، ١٩٩٣م.

- الأعمال الكاملة، ملك عبدالعزيز، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م.
- أناشيد لها تاريخ، مصطفى عبدالرحمن، دار الشعب، الأولى، ١٩٧٤م.
- أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٦م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (محمد بن علي)، دار المعرفة، بيروت.
- تاريخ ابن خلدون تحقيق: د. عبادة كحيلة، ط. الهيئة العامة لقصور الثقافة (مصورة عن طبعة بولاق)، ٢٠٠٧م.
- التجديد الموسيقي في الشعر العربي، د. رجاء عيد، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٧م.
- تطور الأدب الحديث في مصر، د. أحمد هيكل، دار المعارف، الخامسة، ١٩٨٧م.
- تطور القصيدة الغنائية في الشعر العربي الحديث، د. حسن أحمد الكبير، دار الفكر العربي.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٩٦٤م.
- حكاية مغترب في ديوان شعر، جورج صيدح، دار مجلة شعر بيروت، الأولى، ١٩٦٠م.

- الحوار الأدبي حول الشعر، د. محمد أبو الأنوار، دار المعارف، الثانية، ١٩٨٧م.
- دار الطراز في عمل الموشحات، ابن سناء الملك، تحقيق: جودة الركابي، الهيئة العامة لقصور الثقافة (الذخائر)، مايو، ٢٠٠٤م.
- دير الملاك، محسن أطيمش، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨٢م.
- ديوان إبراهيم ناجي، دار العودة، بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان ابن سهل، طبعة دار صادر.
- ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق، الثانية، ١٩٨٧م.
- ديوان ابن عربي، تحقيق: محمد ركابي الرشيدي، دار ركابي الرشيدي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ديوان أبي القاسم الشابي، تقديم أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية الأولى، ١٩٩٥م.
- ديوان الأسمر، محمد الأسمر، شركة فن الطباعة.
- ديوان الأعمى التطيلي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة.
- ديوان إيليا أبو ماضي، دار العودة، بيروت، ١٩٩٦م.
- ديوان البارودي، تحقيق: علي الجارم ومحمد شفيق معروف، دار المعارف، ١٩٧١م.

- ديوان شعر ابن المعتز، صنعة أبي بكر محمد بن يحيى الصولي، تحقيق: د. يونس السامرائي، عالم الكتب، الأولى، ١٩٩٧م.
- ديوان بدر شاكر السياب، دار العودة، بيروت، ١٩٩٧م.
- ديوان صالح الشرنوبي، تحقيق: د. عبدالحي دياب، دار الكاتب العربي بالقاهرة.
- ديوان صفي الدين الحلي، دار صادر، بيروت.
- ديوان عبدالوهاب البياتي، دار العودة، الرابعة، ١٩٩٠م.
- ديوان عزيز، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٥م.
- ديوان العقاد (عابر سبيل)، المكتبة العصرية، بيروت.
- ديوان علي محمود طه، دار العودة، بيروت، ١٩٨٢م.
- ديوان كمال نشأت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.
- ديوان لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: د. محمد مفتاح، دار الثقافة، الأولى، ١٩٨٩م.
- ديوان المازني، ضبط محمود عماد، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦١م.
- ديوان موكب الذكريات، د. مختار الوكيل، دار المعارف، ١٩٨٠م.
- ديوان نازك الملائكة، دار العودة، بيروت، ١٩٨٦م.

- الرمزيات، أبو الوفا محمود رمزي نظيم، جمع وترتيب محمد علي أبي طالب ومحمد علي الغزالي الجبيلي، مطابع جريدة الصباح بالقاهرة.
- الروض الأنف للسهيلي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- الزحف المقدس، كمال عبدالحليم، دار الفكر، الأولى، أغسطس، ١٩٥٨م.
- سايكلوجية الشعر، نازك الملائكة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- سبل الهدى والرشاد، محمد بن يوسف الصالحي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (أحمد بن محمد بن الحسن) تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، الثانية، ١٩٦٨م.
- الشعر العربي الحديث، س. موريه، ترجمة: د. شفيع السيد ود. سعد مصلوح، دار الفكر العربي، ١٩٨٦م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، الثالثة، ٢٠٠١.
- الشوقيات، أحمد شوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٧٠م.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني بجدة.

- العقد الفريد لابن عبد ربه (أحمد بن محمد)، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لقصور الثقافة (سلسلة الذخائر)، ٢٠٠٤م.
- العمدة لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، الخامسة، بيروت،١٩٨١م.
- عن بناء القصيدة العربية الحديثة، د. علي عشري زايد، مكتبة دار العلوم، الثانية، ١٩٧٩م.
- الغربال، ميخائيل نعيمة، مؤسسة نوفل، بيروت، ط ١٤، ١٩٨٨م.
- في عروض الشعر العربي، د. محمد عبدالمجيد الطويل، مطبوعات نادي أبها الأدبي، الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- القسطاس في علم العروض للزمخشري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ١٩٧٧م.
- قضايا الشعر المعاصر، نازك الملائكة، دار العلم للملايين، الخامسة.
- كتاب الإقناع في العروض للصاحب بن عباد، تحقيق: د. إبراهيم الأدكاوي، مطبعة النعمان الحديثة، الخامسة.
- كتاب البارع في علم العروض لأبي القاسم علي بن جعفر (ابن القطاع)، تحقيق: د. أحمد محمد عبدالدايم، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٥م.
- كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، معهد المخطوطات العربية، الثانية، ١٩٩٧م.

- لزوم ما لا يلزم، أبو العلاء المعري، دار صادر.
- المجموعة الكاملة لمؤلفات جبران خليل جبران، تحقيق: ميخائيل نعيمة، بيروت.
- المحيط في اللغة للصاحب بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد آل ياسين، عالم الكتب، الأولى، ١٩٩٤م.
- المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، د. عبدالله الطيب المجذوب، دار الفكر، الثانية، بيروت، ١٩٧٠م.
- المعجم المفصل في الأدب، د. محمد التونجي، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٩٣م.
- مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٨٣م.
- المفضليات، المفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، السادسة.
- المنجد في اللغة والأعلام، الأب لويس المعلوف اليسوعي، دار المشرق، ٢٣.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الثالثة، ١٩٨٦م.
- موسيقى أوزان الشعر العربي، د. السيد مرسي أبو ذكرى، ٢٠٠٢م.

- موسيقى الشعر، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، السادسة، ١٩٨٨م.
- موسيقى الشعر بين الإتباع والابتداع، د. شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، الثالثة، ١٩٩٨م.
- موسيقى الشعر العربي، د. حسني عبدالجليل يوسف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م.
- موسيقى الشعر العربي بين الثبات والتطور، د. صابر عبدالدايم، مكتبة الخانجي، الثالثة، ١٩٩٣م.

ثانياً . المجلات:

- مجلة أبولو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ج١، نوفمبر، ١٩٣٢.
- مجلة الثقافة القاهرية، العددان ١١، ١٢، أغسطس وسبتمبر، ١٩٧٤.
- مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد (١٩).

منهج ابن قتيبة في كتابه
تفسير غريب القرآن

د. محمود حسين الزهيري

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إظهار منهج ابن قتيبة في كتابه تفسير غريب القرآن، وتجلية شخصيته العلمية. وبيان تتبعه اللفظ في سياقه وأين وقع في القرآن الكريم. ومن أين استقى معلوماته وثقافته، والطريقة التي وظف فيها الشعر العربي وشواهده لتأكيد ما يذهب إليه، واستعانته بالحديث الشريف في بيان معنى الغريب. حيث كان يميل إلى الاختصار والإيجاز. وكان منهجه منهج المرجح وليس الناقل والمصوب وليس المتابع، فكشف البحث عن عقلية يقظة لا تستسلم لما يقوله السابقون دون تمحيص واختبار. كما هدف البحث إلى تجلية طريقته الطريفة في تفسير القرآن بالقرآن نفسه، وكذلك طريقته في دقائق المعاني اللغوية وتبادل الحروف أماكنها وقدرته على التفريق بينها. وسيخلص البحث إلى أن طريقته كانت قريبة من المعاجم والقواميس لكنها مرتبة حسب السور والآيات. وقدرته على الإلمام بعلوم القرآن والقراءات القرآنية لبيان مكانته العلمية والفكرية.

نهج ابن قتيبة[١] في كتابه الموسوم بـ: تفسير غريب القرآن منهجاً وسطاً في تناوله المادة العلمية، فأشبه ما يكون مختصراً لكتابه مشكل القرآن. ولعله جعل أحدهما للمشكل والآخر للغريب[٢]. إلا إنه في الاثنين يلمس الاختصار والإيجاز[٣] لديه.

لكنه يشرح أحياناً إذا أحس أنها في حاجة إلى التوضيح والبيان، فيقف عندها موضحاً مستجلياً أمرها.

ويبدو أن كثرة تصانيفه حملته على الاختصار في بعضها، فقد ذكر السابقون أنه صاحب مصنفات كثيرة[٤]، ومن ظواهر اختصاره أنه لم يتوقف عند كثير من القضايا التي يطول شرحها، وكان حولها خلاف العلماء، فاختفت عنده

---

(١) هو أبو محمد، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المروزي الكاتب صاحب التصانيف، ولد سنة ٢١٣هـ، وسكن بغداد، وولي قضاء الدينور، كان من الثقات من أهل السنة، أخذ عن علماء عصره، كإسحاق بن راهويه، والسجستاني، واشتغل بالتدريس، له عدة مصنفات منها غريب القرآن، وغريب الحديث، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار، وكان ثقة فاضلاً ديناً توفي سنة ٢٧٦هـ. الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ٢٩٦/١٣، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ط (٩)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، بيروت.
العسقلاني: الحافظ شهاب الدين، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، ٤٣٩/٣، دار الفكر للطباعة.

(٢) انظر مقدمة محقق تفسير غريب القرآن، أحمد صقر، ص-أ- ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

(٣) انظر، الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، ص١٦٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٣)، ١٩٨١م، عندما يقول: "إن الذين عند ربك: يعني الملائكة"، وقوله: "فأذاقها الله لباس الجوع والخوف"، أصل الذواق بالضم ثم قد يستعار فيوضع موضع الابتلاء والاختبار، فهو في المشكل يشرح ويوضح، لكنه في الغريب يختصر.

(٤) سير أعلام النبلاء، ٢٩٧/١٣.

الأسانيد وقلتِ الشواهد إلا فيما لا بد منه، ولم يَخُض في قضايا النحو والإعراب وخلافاته إلا في مواطن محددة[1]، كان لا بد من الإشارة إليها.

ولما كان الكتاب موسوماً بالتفسير فإن المتوقع منه أن يعرض لآراء المفسرين واللغويين، إلا أنه لم يفعل ولم يشر إلى خلافاتهم، ولم يكثر من تعداد أقوالهم، أو ترجيحها إلا في مواطن محددة. فكأنه أراده كتاباً ميسوراً يتناوله الناس سهلاً دون تعقيد ومتاهات اختلاف، ومعارك ترجيح، فترك ذلك الميدان لمن يبحثون عنه في كتب التفسير المطولة. فالتزم بما شرطه على نفسه بقوله في المقدمة: (وغرضنا الذي امتثلناه في كتابنا هذا أَن نختصر ونكمل، وأن نوضح ونجمل، وأن لا نستشهد على اللفظ المبتذل، ولا نكثر الدلالة على الحرف المستعمل، وأن لا نحشو كتابنا بالنحو والحديث والأسانيد...)[2].

ويكون بذلك نحا نحو المعاجم والقواميس، وما يشبهها في بيان معنى اللفظ المفرد، ويضرب عن باقيها صفحاً، لظهور معناها المراد منها، فكانت عنايته منصبة على الغريب فقط، أو ما يظهر أنه غريب في سياقه أو تركيبه.

منهجه في تناول الغريب

تناول ابن قتيبة بداية ألفاظ اسم الذات العلية وصفاتها المقدسة – سبحانه وتعالى– وهي مما يكثر ورودها في القرآن الكريم، فأخذ في إيرادها مبيناً معانيها. وتلك أولى اختصاراته فيقول: "ومن صفاته السلام. قال: ﴿السلام المؤمن المهيمن﴾ (الحشر: ٢٣)، ومنه سمي الرجل عبدالسلام كما يقال عبدالله"[3].

فذكر الاسم، ثم دلل عليه بما جاء في القرآن الكريم بآيات سمى الله بها نفسه، ثم أكد بما درج في المجتمع من تسمية عبدالسلام وعبدالله، فلولا أنه اسم

---

(١) مقدمة المحقق، ص-ب-.

(٢) تفسير غريب القرآن، ص٣.

(٣) السابق نفسه، ص٦.

من أسماء الله سبحانه لما أجمع الناس وتوافقوا على التسمية بذلك، ويستطرد أحياناً فيذكر معاني متوافرة في اللغة فيقول: "ومنه يقال السلام عليكم، يراد: اسم السلام عليكم، كما يقال اسم الله عليكم... ويسمى الصواب من القول سلاماً لأنه سلم من العيب والإثم"[1].

ويتطرّق أحياناً لبيان بناء الاسم ووزنه، فيقول: "ومن صفاته قدوس، وهو حرف مبني على فعول، من القدس، وهو الطهارة"[2]، وكذلك اسم: "المهيمن وهو الشهيد فيشير إلى ... لأن أهل النظر من أصحاب اللغة يرون أن مهيمناً اسم مبني من آمن، كما بني بيطر من مبيطر وبيطار من بطر"[3].

وإذا كان الاسم مما يجوز إطلاقه على الخَلْق من أسماء الذات العلية، فإنه يذكره مستوعباً ما جاء في لسان العرب، ويستقصى أساسها اللغوي توضيحاً وشرحاً لمدلوله، كما في اسم الرب فيقول: "ومن صفاته الرب، والرب المالك، يقال: هذا رب الدار، ورب الضيعة، ورب الغلام: أي مالكه قال الله سبحانه: ﴿ارجع إلى ربك﴾ (يوسف: ٥٠)، أي سَيِّدك، ولا يقال لمخلوق هذا الرب معرفاً بالألف واللام، كما يقال الله، إنما يقال: هذا رب كذا، فيعَرَّف بالإضافة، لأن الله مالك كل شيء، فإذا قيل الرب دلّتْ الألف واللام على معنى العموم..."[4].

ففرَّق بين دلالة اللفظ بناء على التعريف والتنكير ليدلل على أنه بالتعريف لا يوصف به إلا الله سبحانه وتعالى.

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٧.

(٢) السابق، ص٨.

(٣) السابق، ص١١.

(٤) السابق، ص٩.

وعقد باباً لاشتقاق أسماء الذات المقدسة[١]. وذكر أوزانها وما جاء على صيغتها الصرفية كفعيل بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مُفْعِل، وفعول. ثم عطف على ما أضيف إلى الله مثل: كبرياء الله، جَدُّ الله، ومجد الله، وفضل الله، وحمد الله[٢].

ونفذ من خلال منهج الاختصار إلى الإشارة إلى حروف تكرر حضورها في القرآن الكريم، فعقد لها باباً واستوعب حروفاً كثيرة[٣] كالجن، والإنس، والثقلان، والملائكة، وإبليس والشيطان، والشرك، واللعن، والجحد، والظلم، والفسق، والنفاق، والكفر، والبهتان، والفجور، والتزكية، وغيرها.

ويرى الباحث أن ذلك يُعَدُّ من مناقب كتابه وطريقته المنظمة التي قامت على الترتيب تحاشياً للتكرار، والإحالة على مواطنها كلما ذكرت في السور والآيات، ففي حديثه عن الجن يقول: "الجن من الاجتنان، وهو الاستتار، يقال للدرع جُنَّة، لأنها سترت، ويقال: أجنَّهُ الليل أي: جعله من سواده في جُنَّة، وجَنَّ عليه الليل، وإنما سموا جِناً لاستتارهم عن أبصار الإنس"[٤]. وتابع الطريق نفسها في باقي الحروف[٥] ثم تطرق بعد ذلك إلى معنى السورة، والآية، والمثاني، والمفصل، وآل حميم[٦].

ويلْحَظُ الحرف إذا كان من الألفاظ التي أدخلها الإسلام، أو طوَّرَ معناها وبلور مصطلحها، فكأنه ينظر إلى تاريخ اللفظ وشيوع استخدامه بعد نزول القرآن

---

(١) انظر غريب القرآن، ص٦-١٨.

(٢) السابق، ص١٨-١٩.

(٣) السابق، ص٢١.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق، ص٢١-٣٣.

(٦) السابق، ص٣٣-٣٧.

الكريم، كلفظ النفاق فيقول: "والنفاق في اللغة مأخوذ من نافقاء اليربوع وهو جُحْر من حجرته، يخرج منه إذا أخذ عليه الجحر الذي دخل فيه... والنفاق لفظ إسلامي لم تكن العرب قبل الإسلام تعرفه"[1]. ويتابع اللفظ وما جرى عليه من دلالات جديدة بعد نزول القرآن الكريم[2] وبعد شيوع الإسلام.

وينظر إلى اللفظ أو الحرف في سياقه كيف تحول معناه وتطور إلى معانٍ ذات آفاق جديدة من خلال سوقها، وموضعها في النص، أو الجملة، فيقول حين يعرض للفظ السلطان: "السلطان المُلْك والقَهْر، فإذا لم يكن ملك وقهر، فهو بمعنى حجة وبرهان"، كقوله تعالى: ﴿ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين﴾ (هود: ٩٦)، أو كقوله: ﴿أم لكم سلطان مبين﴾ (الصافات: ١٥٦)[3]، ففرق بين اللفظ من خلال السياق ومكانه فيه، أو الجملة التي وقع فيها اللفظ، ويدعمها بشواهد من القرآن نفسه، ليبين أن اللفظ يجب أن يؤخذ معناه من خلال سياقه الذي ورد فيه. فإذا أُطلقَ فهو بمعنى القهر والملك، وإذا قُيِّد بسياق فإنما يعني الحجة والبرهان. وكذلك فعل في لفظ الجهل، من قوله تعالى: ﴿يحسبهم الجاهل أغنياء﴾ (البقرة: ٢٧٣)، فإنه لم يرد الجهل الذي هو ضد العقل، إنما جهل الخبرة والمعرفة[4].

ويركز أحياناً على احتمالية المعنى، وتطور استخدامه إلى معان متعددة ليخرج إلى المعنى المُراد، وهو واحد مع احتمالية غيره، فيقول: ﴿يوم تأتي السماء بدخان مبين﴾ (الدخان: ١٠)، أي بِجَدْب، يُقال إن الجائع فيه كان يرى بينه وبين السماء دخاناً من شدة الجوع، ويقال: "بل قيل للجوع دُخان، ليبس الأرض في سنة

---

(١) غريب القرآن، ص٢٩، وانظر ص٣٤ في تفريقه بين السورة بالهمز وغيرها لأنها ارتبطت بالقرآن الكريم.

(٢) انظر موقع الحضارية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، منهج ابن قتيبة في كتابيه تأويل مشكل القرآن وتفسير غريب القرآن، د. يونس حمش خلف www.ALHADHARIYA.

(٣) تفسير غريب القرآن، ص٣٢.

(٤) السابق، ص٩٨.

الجدب..."[1]، وكذلك فعل في لفظ الظن[2]، وفي قوله تعالى: ﴿عرفها لهم﴾ (محمد: ٦)[3]، وقوله تعالى: ﴿سحر مستمر﴾ (القمر: ٢)[4].

ولا يظن أنه فعل ذلك إلا لتعدد المعاني لدى المفسرين السابقين له، أو المعاصرين، فنقل عن ابن عباس وغيره من المفسرين السابقين، لكن الطبري وهو من معاصريه فإنه يذكر تعدد المعنى في اللفظ ثم يرجح أحدهما بقوله: "وأولى الأقوال بالصواب هو كذا"[5]، وهي طريقة متبعة عند الطبري في كتابه جامع البيان عن تأويل القرآن، المعروف "بتفسير الطبري"، ولعله تأثر بابن قتيبة في طريقته بالإشارة إلى الأقرب للصواب فيقول ابن قتيبة: "أي قرية أصحاب السبت، نكالاً، أي عبرة لما بين يديها من القرى، وما خلفها ليتعظوا بها، ويقال لما بين يديها من ذنوبهم، وما خلفها من صيدهم الحيتان في السبت، وهي قول قتادة، والأول أعجب إلي"[6].

وإذا تبين له معنى ذهب إليه بعض المفسرين خطأ، أشار إليه ووضحه مما علم من كلام العرب، وصوَّبه، فيقول في لفظ صفراء، من قوله تعالى: ﴿صفراء فاقع لونها﴾ (البقرة:٦٩)، "وقد ذهب قوم إلى أن الصفراء، السوداء، وهذا غلط في نعوت البقر، وإنما يكون ذلك في نعوت الإبل، يقال: بعير أصفر أي أسود...، مما

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٤٠٢.

(٢) السابق، ص٤٠٦.

(٣) السابق، ص٤٠٩.

(٤) السابق، ص٤٣١.

(٥) انظر: الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق محمود شاكر، ٢٥٠/٩، دار إحياء التراث العربي، في تفسيره لقوله تعالى: (ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم) (الأنفال: ٢٣)، وانظر ٩٥/١٠ الآية (٧) سورة التوبة.

(٦) تفسير غريب القرآن، ص٥٢، وانظر، ص٢٦٤، ص٣٢٨، ص٤٢٨، ص٥٢٠، في إيراده الجملة نفسها في ترجيحه القول الأصوب والأقرب.

يدلل على أنه أراد الصفرة بعينها قوله: فاقع لونها، والعرب لا تقول: أسود فاقع فيما أعلم، وإنما تقول: أسود حالك، وأحمر قاني، وأصفر فاقع"[1].

وظهرت بذلك شخصيته، عندما رد هذا المعنى، مصوباً له بناء على ما علمه من كلام العرب في وصف الألوان، لكنه استدرك متواضعاً حتى لا يقطع بالأمر، بل حسب ظنه ومنتهى علمه حتى لا تؤخذ عليه، وهذا منهج العلماء على الرغم من غلبة ظنهم، لكنهم يستدركون خوفاً من الخطأ والمأخذ.

ويشير إلى أصل الفعل، أو اللفظ في استخدامه في معانٍ متقاربة، ففي قوله تعالى: ﴿أُهِلَّ لغير الله﴾ (المائدة: ٣)، يقول: "أي ذُبح لغير الله، وذكر عند ذبحه غير اسم الله"[2]. واستهلال الصبي منه، أي صوته، وإهلال الحج منه، أي التكلم بإيجابه والتلبية، فربط بين معنى الإهلال أصلاً أنه رفع الصوت والذكر، وكلها ترجع إلى معنى رفع الصوت، وارتفاعه عند أمر محدد، سواءً أكان من الصبي، أم الحاج عند التلبية، أم الذبح، ويتبع المنهج نفسه عند لفظ المتردية، والجوارح[3].

ويرجح أحياناً معنى على آخر بناء على شواهد من الآيات، أو الحديث، أو كلام العرب كونه أولى بالصواب، ففي قوله تعالى: ﴿قاب قوسين أو أدنى﴾ (النجم: ٩) يقول: "أي قدر قوسين عربيين، وقال قوم القوس: الذراع أي كان ما بينهما قدر ذراعين، والتفسير الأول أعجب إلي، لقول النبي صلى الله عليه وسلم:

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٥٣.

(٢) السابق، ص١٤٠.

(٣) السابق، ص١٤٠، ١٤١.

(لقاب قوس أحدكم من الجنة أو موضع قده، خير من الدنيا وما فيها)[1]، والقد، السوط"[2].

ويُلحظ اعتماده على اللغة أساساً، لأن العرب لا تعرف إلا القوس المعلوم لديها، ثم أسند ذلك بحديث شريف، ليدعم رأيه وما يذهب إليه، مما أطلقه العرب على أدواتهم.

وبالطريقة نفسها يعرض للفظ التسنيم، من قوله تعالى: ﴿ومزاجه من تسنيم﴾ (المطففين: ٢٧) فيقول[3]: "أي من علوٍّ، وأصل هذا من سنام البعير، ومنه تسنيم القبور، وهذا أعجب إليّ، لقول المسيب بن علس في وصف امرأة:

كأَنَّ بريقَتِها للْمَزا ... جِ من ثَلْج تَسْنيمٍ شِيبَتْ عَقَارا

يريد جبلاً"

ويلمس عند ابن قتيبة تفاعل بالآية حتى ينفذ إلى عمق الفهم، من خلال تركيزه الشديد على الصورة أين هي؟ وماذا تريد أن تستجلب من النظر؟ فتحدَّث عن وصف الجنة، قائلاً[4]: "ذهب إلى شجرها لا إلى أرضها، لأن الأنهار تجري تحته الشجر".

وتلك لفتة تبدي تفاعله مع الآيات، ولعلّ مَنْ دقق النظر واستوعب الصورة بكامل جزئياتها أين تريد أن تقف المتلقي؟ يراها كما ذكر ابن قتيبة: أن الأنهار

---

(١) البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، حديث رقم ٢٧٩٣، كتاب الجهاد والسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٢) تفسير غريب القرآن، ص٤٢٨.

(٣) السابق، ص٥٢٠، لم أعثر على البيت في ديوان المسيب بن علس، ولا في كتب الأدب والمعاجم على الرغم من إشارة ابن قتيبة إلى أنه من شعر المسيب، انظر: شعر المسيب بن علي، تحقيق د. أنور أبو سويلم، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٤م، ط (١) ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

(٤) السابق، ص٤٣.

تجري تحت الشجر لتكون أمتع في التصوير والتلوين. ويبدو أن ابن قتيبة أفاد تلك النظرة، وتدقيق الصورة من الفراء في كتاب معاني القرآن حين يقول: ذهب إلى كذا[١]. وتراه كذلك يدقق النظر في الآية ليميز بين اللفظ المضعف وغيره، بناء على الوزن والصيغة، فيقول في قوله تعالى: ﴿يضاعفها ويؤت من لدنه﴾ (النساء: ٤٠). "أي يؤت مثلها مرات، ولو قال يضعّفها لكان مرة واحدة"[٢] ففرق بينها بناء على الوزن والصيغة.

وإذا كانت الألفاظ مترادفة أو قريبة المعنى، أو متساوية في الاستخدام، فإنه يأتي بها جميعاً في موضع واحد فيقول[٣]: النقير، النقطة من النواة... الفتيل، القشرة في بطن النواة، القطمير الفوقة التي تكون فيها النواة". ويقول عند قوله تعالى: ﴿إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً﴾ (النساء: ١٠٣)[٤]. "أي موقتاً يقال وقته الله عليهم، ووقته أي جعله لأوقات، ومنه: ﴿وإذا الرسل أقتت﴾ (المرسلات: ١١)، ووقتت أيضاً مخففة".

وهو بذلك يتبع طريقة تتبع اللفظ وجذره وأبنيته في القرآن الكريم، ليستقصي معانيها وجوانبها، وعلى أي الوجوه وردت، وهي طريقة سبق بها المعاصرين، والمحدثين في التفسير الموضوعي[٥]، وهي تتبع اللفظ، أو ما يخصه من معنى في الموضوع الواحد، أين ورد في القرآن الكريم.

---

(١) انظر: الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف، ٢١٤/١، دار السرور، بيروت، يقول: يذهب إلى الطين فينفخ فيها، ذهب إلى الهيئة، وكذلك انظر ٤٩/١ في تذكير من: (وإن من الحجارة) (البقرة: ٧٣).

(٢) تفسير غريب القرآن، ص٢٧.

(٣) السابق، ص١٢٩.

(٤) السابق، ص١٣٥.

(٥) انظر الخالدي: صلاح عبدالفتاح، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص٢٩، دار النفائس – الأردن، ط (١)، ١٩٩٧م.

ويلمس في بعض جوانب تفسيره أنه منصب على ظاهر اللفظ، لا يجاوزه إلى أبعد منه، ربما ليكون قريب الفهم والإدراك لدى العامَّة، والمتلقين، فتناول اللفظ في مواضع من كتابه كالآتي:[1]

- ومن لم يستطع منكم طولاً: أي لم يجد سعة.
- أن ينكح المحصنات: يعنى الحرائر.
- فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات: يعني الإماء.
- وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات: عفائف.
- غير مسافحات: غير زوان.
- ولا متخذات أخدان: أي متخذات أصدقاء. (النساء: ٢٥).

ويبدو أنه أفاد هذه الطريقة من أبي عبيدة في كتابه مجاز القرآن، إذ أعجب بها وسار عليها وسلك مسلكها فيقول أبو عبيدة[2]:

- وإذا قالت الملائكة: مثل قالت الملائكة.
- من أنباء الغيب: من أخبار الغيب ما غاب عنك.
- وما كنت لديهم: أي عندهم.
- أقلامهم: قداحهم.
- يكفل: يضم. (آل عمران: ٤٢-٤٤)

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص١٢٤، وانظر ص٢٥١، ص٢٥٩، ص٢٦٢، ص٢٧٠، ص٤٠٣، وفي مواضع شتى من كتابه.

(٢) التيمي: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ٩٣/١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٩٨١م، وانظر: ١٢٠/١، ١٨٥، وهي طريقة اتبعها أبو عبيدة.

ويرقب ابن قتيبة السياق أحياناً أين ينتهي به المعنى، وأين يتم به الكلام، وهو ما أصطلح عليه علماء القراءات والتجويد، بالوقف والابتداء، ومواطن الاستئناف[1]، ففي قوله تعالى: ﴿ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم﴾ (البقرة: ٧). يقول: "بمنزلة طبع الله عليها، والخاتم بمنزلة الطابع، وإنما أراد أنه أقفل عليها وأغلقها... ثم قال عز وجل: وعلى أبصارهم غشاوة، ابتداء، وتمام الكلام الأول، عند قوله: وعلى سمعهم"[2]. فتدل هذه اللفتة على أنه على علم بمواطن القراءة، ومصطلح القراء، ومواطن الوقف والابتداء[3] في كتاب الله.

وإذا كان اللفظ يحمل ضداً في المعنى، أو معاني مختلفة، فإنه يشير إلى ذلك ويوضحه، أو يقرنه بما شابهه، ويبين المعنى المضاد، فيقول في قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله﴾ (البقرة: ٢٠٧)، "أي يبيعها، يقال شريت الشيء إذا بعته، واشتريته، وهو من الأضداد"[4].

ويطيل الشرح والتعليق في لفظ القرء، أهو الحيض أم الطهر، ويستعين على ذلك بما جاء في الحديث الشريف، فيقول[5]: "وهي الحيض، وهي الأطهار أيضاً، واحدها قرء، ويجمع على أقراء أيضاً... وقال النبي صلى الله عليه وسلم، في المستحاضة: (تقعد عن الصلاة أيام قرئها)[6] يريد أيام حيضها... وإن جعل

---

(١) انظر الأشموني: أحمد بن محمد بن عبدالكريم، منار الهدى في معرفة الوقف والابتداء، ص٣٢، مكتبة الحلبي، مصر (١)، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(٢) تفسير غريب القرآن، ص٤٠.

(٣) انظر الجريسي: محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم التجويد، تحقيق: محمود حسين الزهيري، ص٢٠٩، دار الجنان، ط (١) ٢٠٠٩م.

(٤) تفسير غريب القرآن، ص٨٠-٨١.

(٥) السابق، ص٨٦-٨٧.

(٦) الترمذي: أبو يحيى محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد شاكر، رقم ١٢٦، ٢٢٠/١، دار الكتب العلمية، بيروت.

الحيض قرأ، والطهر قرأ، لأن أصل القرء في كلام العرب: الوقت". فهو ينظر إلى اللفظ في أساسه عند العرب، وكيف استخدم، ثم يوضح إن كان من الأضداد أو مما تساوى استخدامه في أصل اللغة والوضع.

والذي يظهر على تفسير غريب القرآن، أنه يتناول الألفاظ في سياقها وفي موضعها غالباً من خلال تركيبها، ولا يتناولها مفردة إلا في مواطن قليلة، فيورد الجملة أصلاً، ثم يأخذ الغريب، أو غير المفهوم ليوضحه، وليس كما يفعل المفسرون، فهو ليس تفسيراً بالمصطلح، وليس معجماً لمعاني المفردات في الوقت نفسه، بل هو بين هذا وذاك، اختصاراً غالباً وشرحاً في النزر اليسير منه، وانظر في كتابه تناوله للتراكيب: الله يتوفى الأنفس، يوم النفخ في الصور، ص٢٤-٢٥، إقامة الصلاة، ص٣١، شعائر الله، ص٣٢، فما أصبرهم على النار، ص٦٩[1] وكذلك جرى في معظم كتابه على هذا النسق.

ويبدو أنه يشير إلى تداخل اللفظ من خلال المعنى، وسبل استخدامه في كلام العرب، ففي قوله تعالى: ﴿بطائنها من إستبرق﴾(الرحمن: ٥٤)، يقول: "قال الفراء قد تكون البطانة ظهارة، والظهارة بطانة، وذلك أن كلَّ واحد منهما قد يكون وجهاً، تقول العرب: هذا ظهر السماء، وهذا بطن السماء، لظهرها الذي نراه... وهذا من عجب التفسير، كيف تكون البطانة ظهارة، والظهارة بطانة"[2]. ويطيل الوقوف عندها كثيراً ويورد الأقوال، والأحاديث ليوضح ما خفي منها وما غاب عن المتلقين.

---

(١) وانظر ص١٢٦، ١٢٧، ٢٧٧.

(٢) تفسير غريب القرآن، ص٤٤١.

شكلت القضايا اللغوية والصرفية، الأساس الذي قام عليها كتاب ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، فالعنوان دال بذاته على موضوعه، فتفسير الغريب أساساً يقوم على اللغة، ومراميها، ودلالاتها، وكونه قصد الغريب، فلا بدَّ أن يكون عمله منصبّاً على اللغة وتصاريفها، لذلك يلحظ أنه يثير قضايا لغوية، ويحلل اللفظ إلى ما يحتمله من معانٍ أو لغات، وكثيراً ما يورد وزن اللفظ وميزانه وبناءه. فيقول في بعض أسماء الله سبحانه[1]: "الودود، وفيه قولان، هو فعول بمعنى مَفعول، كما يقال: رجل هيوب أي مهيب، يراد به مودود، ويقال هو فعول بمعنى فاعل، كقولك، غفور بمعنى غافر، أي يود عباده الصالحين". فأورد الوزن والتصريف خدمة لمراده من التوضيح والشرح والتفسير.

ولَحَظ أن كثيراً من الصفات ما جاء على وزن واحد، جامعاً لها في نسق واحد، فيقول[2]: "ومن صفاته ما جاء على فعيل بمعنى فاعل، نحو قدير بمعنى قادر... ومن صفاته ما جاء على فعيل، ما يكون منها غير لفظها، نحو: قريب، وجليل..." ولا يظن أنه فعل ذلك إلا ليجمع تلك الصفات في باب واحد، من خلال أوزانها، وإلى ما يؤول معناها، إبرازاً لدلالتها، واختصاراً لما شرطه على نفسه في المقدمة، وتسهيلاً، ثم بُعْداً عن التكرار والتطويل والملل.

أما حروف القرآن الكريم، وما في ثنايا الآيات من ألفاظ، فإنه يشير إلى أصل اللفظ، إن جرى عليه إدغام، أو إبدال، أو غير ذلك، موضحاً أساسها الذي بنيت عليه، فيقول[3]:﴿فادارأتم فيها﴾ (البقرة: ٧٢)، "اختلفتم، والأصل تدارأتم،

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص١٨.

(٢) السابق، ص١٦-١٧.

(٣) السابق، ص٥٤.

فأدغمت التاء في الدال، وأدخلت الألف ليسلم السكون للدال الأولى". فبين ما جرى على اللفظ من خلال الاستخدام والسهولة، على عادة العرب في جريها نحو السهولة في كلامها ومنطقها. وقال في قوله تعالى[1]:﴿لا تضارّ والدة بولدها﴾ (البقرة: ٢٣٣). "بمعنى لا تضارر، ثم أدغم الراء في الراء". ويلحظ ذلك في مواطن عدة من كتابه[2]. ولعله أراد بذلك أن يقف القارئ على أساس اللفظ، إبعاداً للبس والغموض في بعضها، وهي عناية واضحة واطلاع على اللغة واضح.

ويرقب ابن قتيبة تبادل الحروف في أماكنها، فيقول في لفظ، مكة، وبكة، من قوله تعالى: ﴿إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً﴾ (آل عمران: ٩٦)[3]: "بكة ومكة شيء واحد، والباء تبدل من الميم، يقال سمّد رأسه، وسبّده إذا استأصله، وشر لازم، ولازب، ويقال: بكة موضع المسجد، ومكة: البلد الحرام". فذكر اللفظ، ثم جاء بما يشبهه من اللغة، ومثل به، ثم فرق بينهما من حيث المعنى، وهي إشارة جميلة لتبادل الحروف. وفَتْح آفاقٍ جديدة في المعنى، وهذا التفريق من حيث تبادل الحروف، لم يُشِرْ إليه أبو عبيدة، ولا الفراء في كتابيهما[4]، إلا أن هذا التفريق والتوضيح لم يرق للطبري، فأنكره، وبيّن فساد أصله[5].

ويتابع ابن قتيبة تبادل الحروف في عدة مواطن من كتابه، كما في قوله تعالى: ﴿أو يكبتهم فينقلبوا خائبين﴾(آل عمران: ١٢٧)، فيلحظ إبدال التاء، وانقلابها إلى دال عند أهل النظر، ويدلل على ذلك بالشعر، وقول العرب، ثم

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٨٩.

(٢) السابق، ص١٦٧، ١٨٦.

(٣) السابق، ص١٠٧.

(٤) انظر مجاز القرآن، ص٩٧، ومعاني القرآن، ص٢٢٧.

(٥) انظر تفسير الطبري، ١٥/٤.

يقول[1]: "التاء والدال متقاربتا المخرجين، والعرب تدغم إحداهما في الأخرى وتبدل إحداهما من الأخرى، كقولك: هرت الثوب وهرده إذا خرقه. كذلك كبت العدو وكبده ومثله كثير".

وإذا كان الفعل من ذوات الياء، أو الواو، نبَّه وبيَّن، وإن احتمل الاثنين عند العرب، أشار إليه، كما في قوله تعالى: ﴿أو متحيزاً إلى فئة﴾(الأنفال: ١٦) فيقول[2]: "تحوزت، وتحيزت بالياء والواو، وهما من (انحزت)". وإن كان اللفظ مستخدماً على حرفين أشار إليه، وأرجع القارئ إلى كتابه المشكل للازدياد من البيان والمعرفة، فيقول[3] في قوله تعالى: ﴿رجز الشيطان﴾(الأنفال: ١١): "الرجز والرجس يتعرفان على معان، قد ذكرتهما في كتاب المشكل". وعقد لها فصلاً أو باباً في كتاب المشكل مبيناً معانيها واستخداماتها[4].

وإذا كان تبادل الحروف مما يؤثر في المعنى، أو يتحول إلى معان أخرى، مما استخدمته العرب، أشار إليه، وإن كان الاختلاف يسيراً، كلفظ النقيب، من قوله تعالى: ﴿وبعثنا منهم اثنى عشر نقيباً﴾ (المائدة: ١٢)، فيقول[5]: "والنقابة، والنكاية، شبه بالعرافة" ولعله اختلاف لدى العرب في لهجاتها، ناشئ من ناحية الجرس الصوتي، أو طبيعة الصوت نطقاً، كما في قوله تعالى: ﴿وجعلنا قلوبهم قاسية﴾ (المائدة: ١٣). فيقول في تبادل الحروف صوتاً[6]: "القاسية والعاسية والعاتية واحد وهي اليابسة" فالاختلاف صوتياً من جراء جرس الصوت وطنينه.

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص١١١.

(٢) السابق، ص١٧٨.

(٣) السابق، ص١٧٧.

(٤) انظر تأويل مشكل القرآن، ص٤٧١، المكتبة العلمية ط (٣)، ١٩٨١م.

(٥) تفسير غريب القرآن، ص١٤١.

(٦) السابق، ص١٤٢.

وينفذ من خلال ذلك إلى تعدد اللغات في اللفظ، ففي قوله تعالى: ﴿إنه كان حوباً كبيراً﴾ (النساء: ٢). يقول[١]: "وفيه ثلاث لغات: حُوب، وحَوب، وحاب"، وكذلك قوله تعالى: ﴿وآتوا النساء صدقاتهن﴾ (النساء: ٤) يقول[٢]: "يعني المهور، واحدها صَدُقة، وفي لغة أخرى: صُدْقة". هذا على مستوى اختلاف اللغة أما ما يتبعه أثر في المعنى، من خلال اختلاف اللغة فإنه يوضحه، كما في قوله تعالى: ﴿لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً﴾ (النساء: ١٩) يقول[٣]: "الكَرْه ههنا بمعنى الإكراه والقهر، فأما الكره بالضم فبمعنى المشقة... ولا يقال طوعاً أو كرهاً بالضم" ففرق بينهما خشية الوقوع في الخطأ، وبين مواطن الاستخدام، وضبط اللفظ المناسب للمعنى الموافق له، وتلك ميزة لابن قتيبة في إبراز مثل تلك المعاني، والاختلاف المعنوي المبني على اختلاف صورة اللفظ[٤].

الشواهد الشعرية

تشكل الشواهد الشعرية مرتكزاً لابن قتيبة في ترجيح ما يذهب إليه، أو توضيح لفظ أشكل من خلال سياقه، فيستعين بالشاهد الشعري زيادة في البيان، ففي قوله تعالى: ﴿بيت طائفة منهم﴾ (النساء: ٨١) يقول[٥]: "أي قالوا وقدروا ليلاً غير ما أعطوك نهاراً"، قال الشاعر[٦]:

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص١١٨.

(٢) السابق، ص١١٩.

(٣) السابق، ص١٢٢.

(٤) انظر في القضايا اللغوية والصرفية ص٥١، ١١٥، ١٥٦، ١٧٢، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٩٦، ٤٢٨، ٤٣٧، ٤٩٣.

(٥) تفسير غريب القرآن، ص١٣١.

(٦) ديوان الأسود بن يعفور، صنعة نوري حمودي القيسي، ص٦٧، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٦٨م.

أَتَـــوْني فَلَـــمْ أرضَ مـــا بيَّتُـــوا وكـــانوا أَتَـــوْني بشـــيءٍ نُكُـــرْ

والعرب تقول هذا أمر قُدِّر بليل، وفُرِغ منه بليل، ومنه قول الحارث بن حلزة:[1]

أَجْمَعُـــوا أَمْـــرَهُم عِشـــاءً فلمَّـــا أَصْـبَحُوا أَصْـبَحتْ لَهُـمْ ضَوْضـاءُ

وقال بعضهم: بيت طائفة، أي بدل، وأنشد:[2]

وَبيَّـــتَ قَـــوْلي عَبْـــدَ المَلِيـــ ـــكِ قاتَلَـــكَ اللـــهُ عَبْـــداً كَفُـــوراً

وهذه منهجية اتبعها أبو عبيدة، والفراء، كلهم يفزع إلى الشعر لتأييد مذهبه ورأيه[3].

ويورد الشاهد الشعري أحياناً لإثبات لفظ مفرد، أو تقريب معناه فيقول: في قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الأنفال﴾ (الأنفال:١)[4]: "واحدها نفل"، قال لبيد:

إن تَقْـــوَى ربّنـــا خَيْـــرُ نَفَـــلْ وبـــإذنِ اللـــه رَيْثِـــي وعَجَـــلْ

وقد يورده لإثبات لغة أو لهجة[5] فيقول في قوله تعالى: ﴿فشرد بهم من خلفهم﴾ (الأنفال: ٥٧) سمع بهم، بلغة قريش، قال الشاعر:

---

(١) الزوزني: أبو عبدالله الحسين بن أحمد، شرح المعلقات السبع، ص٢٣١، دار المعرفة، ط (٣) ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، بيروت – لبنان.

(٢) البيت ذكره الطبري للأسود بن عامر الطائي، تفسير الطبري ١٩١/٩.

(٣) انظر مجاز القرآن، ١٥٨/١/١٦٠، ٢٠٧، ٢٣٥، ومعاني القرآن، ٢١٢/١، ٢١٧، ٢٣٠.

(٤) تفسير غريب القرآن، ص١٧٧، البيت للبيد، شعر لبيد بين الجاهلية والإسلام، د. زكريا صيام، ص٩٩، ط (٢).

(٥) المرجع السابق، ص١٨٠، والبيت في لسان العرب غير منسوب، مادة شرد، ٢٣٧/٣.

أَطَـــوِّفُ بالأَبـــاطِحِ كُـــلَّ يَـــوْم مَخَافَـــةَ أَنْ يُشَـــرِّدَ بِـــي حَكَـــيمُ

وكما في قوله تعالى: ﴿حتى تضع الحرب أوزارها﴾ (محمد: ٤)، يقول[١]: "أي يضع أهل الحرب السلاح"، قال الأعشى:

وأَعْـــدَدْتُ لِلْحَـــرْبِ أَوْزارَهـــا رِماحـــاً طِـــوالاً وَخَـــيلاً ذُكُـــورا
ومِـــنْ نَسْـــجِ داودَ يحـــدى بهـــا علـــى أثـــر الحـــيِّ عِيـــراً فَعِيـــرا

وفي قوله تعالى: ﴿**ريب المنون**﴾ (الطور: ٣٠) يقول[٢]: المنون الدهر، قال أبو ذؤيب:

أَمِـــنَ المَنُـــونِ وَرَيْبِهـــا تَتَوَجَّـــعُ والـــدَّهْرُ لـــيس بمُعْتَـــبٍ مَـــنْ يَجْـــزَعُ

ويستعين بالشاهد الشعري، ليدلل على أن الأسلوب والتركيب في الجملة مما استخدمته العرب في كلامها، ففي قوله تعالى: ﴿وما نقموا منهم إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله﴾ (التوبة: ٧٤) يقول[٣]: وهذا كقول الشاعر:

ومـــا نَقَـــمَ النَّـــاسُ مـــنْ أُميـــة إلا أنهـــم يَحْلُمـــون إنْ غَضِـــبوا

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٤٠٩، والبيت في ديوان الأعشى، شرح د. محمد محمد حسين، ص١٣٥، المكتب الشرقي، بيروت.

(٢) المرجع السابق، ص٤٢٥، والبيت لأبي ذؤيب، جمهرة أشعار العرب، القرشي: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، تحقيق: علي البجاوي، ص٥٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص١٩٠. والأبيات الأولى لعبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه، تحقيق د.محمد يوسف نجم، ص٤، دار صادر، بيروت ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.

والبيت الأخير للنابغة الذبياني، شرح ديوان النابغة الذبياني، ص١٠، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

وأَنَّهـــم ســـادةُ الملـــوكِ فـــلا تَصْـــلُح إلاَّ علـــيهِمُ العَـــرَبُ

..... وكقول النابغة:

ولا عَيْـبَ فِـيهم غَيْـرَ أَنَّ سُـيُوفهم بهـنَّ فُلـولٌ مـنْ قِـرَاعِ الكَتَائِـبِ

وفي اشتقاق أسماء الله الحسنى، تراه يستشهد بالشعر، ففي حديثه عن اسم السلام يقول[1]:

قال الشاعر:

تُحيِّـــي بالســـلامَةِ أُمُّ بَكْـــرٍ فَهَـلْ لـك بعـد قَوْمـك مِـنْ سَـلامِ

وقد بين ذلك لبيد، فقال:

إلـى الحَـوْل ثـم اسـمُ السَّـلامِ عليْكُمـا ومَـنْ يَبْـكِ حَـولاً كـاملاً فَقَـد أَعْتَـذَر

وظهر في كتابه عناية واضحة بالشعر، واستشهاده به، في مواضع عدة، مما يدلل على أنه كان يلجأ إليه ليوضح منهجه، ويؤيد ما يذهب إليه[2].

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٦-٧، والبيت الأول في لسان العرب غير منسوب، مادة سلم، ٢٨٩/١٢، والثاني للبيد، خزانة الأدب، البغدادي: عبدالقادر بن عمر، ٢١٧/٢، دار صادر، بيروت.

(٢) انظـر استشـهاده بالشـعر، ص٨، ١٣، ١٤، ٥٣، ١٣٣، ١٧٩، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٧٣، ٤٣٥، ٤٦٨، ٥٠٩، ٥١٩، ومواطن غيرها كثير.

يتكئُ ابن قتيبة على الحديث الشريف، في مواطن عدة من كتابه، تأكيداً للمعنى المراد وتوضيحاً لما قد لا يفهم من الآية، فيشرحها بإيراد الحديث، إن كان ذلك يزيل الإشكال والغموض، فيقول[1]: "هو مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم[2] : (فمَنْ قَضيْتُ له بشيءٍ مِنْ حَقِّ أَخيه فلا يأْخُذْه، فإنَّما أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّار)". فجاء بالحديث لتوضيح معنى قوله تعالى: ﴿وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس﴾ (البقرة: ١٨٨). وليزيل الإشكال في دفع المال لأجل الظلم وأخذ ما ليس له به حق. وكما في لفظ الخلاق، من قوله تعالى: ﴿ما له في الآخرة من خلاق﴾ (البقرة: ١٠٢)، فإنه أورد قول الرسول صلى الله عليه وسلم[3]: (لَيُؤَيِّدَنَّ اللهُ هذا الدين بِقَوْمٍ لا خَلاقَ لَهُمْ) أي لا حظَّ.

ويعوَّل على الحديث في لفظ بور من قوله تعالى: ﴿وكانوا قوماً بوراً﴾ (الفرقان: ١٨) ليؤكد معنى البور، وهو الهلاك، أو المرغوب عنه، فيقول[4]: "وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتَعوَّذُ بالله مِنْ بَوارِ الأيِّم".

وفي قوله تعالى: ﴿فاطر السموات والأرض﴾ (الأنعام: ١٤) يذكر قول الرسول صلى الله عليه وسلم[5]: (كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة) أي ابتداء الخلق.

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٧٥.

(٢) الحديث عن أم سلمة رضي الله عنها، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، رقم: ٦٩٦٧، كتاب الحيل، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٣) تفسير غريب القرآن، ص٥٩، والحديث ذكره الطبري في تفسيره، ٥٣٦/١.

(٤) المرجع السابق، ص٣١١، والحديث أورده ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير مجد الدين أبو السعدات، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ١٦١/١، دار إحياء التراث، بيروت.

(٥) المرجع السابق، ص١٥١، والحديث رواية البخاري، رقم : ١٣٨٥، كتاب الجنائز .

ويوازن في المعنى بناء على الحديث الشريف، ليؤكد ما يذهب إليه، ففي قوله تعالى: ﴿لا يصدعون عنها﴾ (الواقعة: ١٩)،[١] يقول: "ولا أراه إلا من الصداع الذي يعتري شراب الخمر في الدنيا، لقول النبي صلى الله عليه وسلم – في وصف الجنة – (وأَنْهارٍ مِنْ كَأْسٍ ما إنْ بها صداعٍ ولا نَدَامةٍ)".

وكما في قوله تعالى: ﴿في سدر مخضود﴾(الواقعة: ٢٨) يقول[٢]: "أي لا شوك فيه، كأنه خضد شوكه أي قطع، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم – في المدينة –: (لا يُخْضَدُ شَوْكُها، ولا يُعْضَدُ شَجَرُها)".

واستعانته بالحديث في توضيح، أو تأييد ما يذهب إليه، في كتابه تشكل حضوراً[٣] واضحاً، لا سيما أنه وضع كتاباً في غريب الحديث، وكأنه لمّا وضع كتاباً في تفسير غريب القرآن، رأى أن الحديث كذلك يكثر فيه الغريب. ولما كان الحديث الشريف المرجع الثاني في التشريع، وكانت الآيات ربما يفسرها ما يرد من أحاديث تحوى اللفظ نفسه الذي في القرآن الكريم، فإن استشهاده بالحديث الشريف، كان من باب الرجوع إلى مصدرين عظيمين في اللغة والألفاظ. ويلحظ أنه يورد الحديث أحياناً مجزأ، ولا يأتي بالحديث كاملاً، لأنه يريد الجزئية التي تحوي اللفظ، أو تشرح غريبه. وتلك تشكل روافد من ثقافته، واطلاعه على الحديث، وأشعار العرب حينما تصدى لموضوع غريب القرآن الكريم.

القراءات القرآنية

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٤٤٧، والحديث في مسند الإمام أحمد رقم: ٢٥/١٦١٨٧، ٢٠/٤ من كأس ما بها من صداع، إشراف: د. سمير طه المجذوب، المكتب الإسلامي، ط (١)، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

(٢) المرجع السابق نفسه، والحديث من رواية البخاري رقم: ١٥٨٧، كتاب الحج لا يعضد شوكه، والنهاية لابن الأثير، ٣٩/٢.

(٣) انظر استعانته بالحديث ص٧٢، ١٠٩، ١١١، ١١٥، ١١٩، ١٢٢، ١٧٠، ٢٠٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٣٠٧، ٣٥١، ٣٨٩، ٤٢٧، ٤٤٢، ٥٠٦، وغيرها كثير.

أورد ابن قتيبة في كتابه تفسير غريب القرآن، بعض أوجه القراءات القرآنية، إلا أنها مختصرة غير مفصلة، كلها تتمحور حول اختلاف اللغة، أو اللهجة، إشارة إلى توافق القراءتين في الدلالة على معنى، أو فهم فوق فهم، ليفتح آفاقاً جديدة في المعنى والتفسير، كما في قوله تعالى: ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾(التكوير: ٢٤)[١] بالضاد والظاء، فتكون بالظاء بمعنى متهم بما يخبر به، وبالضاد بمعنى البخل، ليس بخيلاً في ما ينفعكم. وكلا القراءتين متواتر عند علماء القراءات والقراء، ومشهورة عند قراء الأمصار[٢]، ولكلٍ وجه في التفسير وهو ما أشار إليه في مكانه.

ومن إشارته إلى القراءات، نظر إلى اختلاف القراءتين، بزيادة حرف، أو نقصه، كما في قوله تعالى: ﴿عين حمئة﴾(الكهف: ٨٦)، فإنها تقرأ حامية، أراد حارة[٣]، وقد أشار إلى قراءتها ابن الجزري[٤] من قراءة نافع، وابن كثير، والبصريان، وحفص، بغير ألف بعد الحاء وهمز الياء، وقرأ الباقون بالألف، وفتح الياء من غير همز، لكن ابن قتيبة، لم يوردها إيراد الناقل بل وضح معنى الاثنتين فقال[٥]: "ذات حمأة، ومن قرأ: حامية، أراد حارة" واستشهد على أحد المعنيين ببيت من الشعر موضحاً معناها ومؤكداً قرب المعنيين من روح الآية، فقال:[٦]

قال الشاعر يذكر ذا القرنين:

فَأَتَى مَغيبَ الشَّمْسِ عنْدَ مآبِهَا في عَيْنِ خُلُبٍ وثَأْطٍ حَرْقَدِ

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٥١٧.

(٢) انظر، الجزري: أبو الخير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ٣٩٨/٢. دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) تفسير غريب القرآن، ص٢٧٠.

(٤) النشر في القراءات العشر، ٣١٤/٢.

(٥) تفسير غريب القرآن، ص٢٧٠.

(٦) المرجع السابق، ص٢٧٠، والبيت، نسب في اللسان لأمية بن أبي الصلت، ٣٦٥/١ مادة خلب، بنص:

فرأى مغيب الشمس عند مآبها في عين ذي خلب وثأط حرمد

وذكر في قوله تعالى: ﴿كيف ننشزها﴾(البقرة: ٢٥٩) فإنها بالراء والزاي، فيكون معناها بالراء نحييها، وبالزاي، نحرك بعضها إلى بعض ونزعجه، ومنه يقال: نشز الشيء، ونشزت المرأة على زوجها[١].

ويبدو أنه يورد ذلك ليدلل على أن الشاهد القرآني في قراءاته المتعددة، يكون ذا أثر واضح في تفصيل الوجه اللغوي والمعنى الدلالي، بل يوجه المعنى ويصوبه، ويعطي آفاقاً من الفهم والتفسير.

وينظر إلى القراءات القرآنية، على أن بعضها يعضد بعضا، وقد أشار إلى ذلك في كتابه تأويل مشكل القرآن[٢]، ويبين أن الاختلاف في القراءات، إنما هو اختلاف في أوجه الزيادة والنقص واختلاف الحرف دون المعنى، لذلك لم يعرض لهذا الاختلاف والتوضيح في كتابه غريب القرآن، اكتفاءً بما أورده في تأويل المشكل. بل ذكر خلاف الأوجه ووضح المعنى فقط. وركز على اختلاف الحرف، أو الزيادة، وما لها من أثر على المعنى[٣].

وظهر أن تفسيره وتأويله لحديث الأحرف السبعة، التي ذكرها في كتابه المشكل هو ما اعتمد عليه ابن الجزري في كتاب النشر[٤]، والزركشي، في البرهان في علوم القرآن.

علوم القرآن الكريم ومصطلحاته

يتضح لمن يقرأ كتاب تفسير غريب القرآن أن ابن قتيبة، كان على دراية بعلوم القرآن الكريم ومصطلحاته، فحفل كتابه بإشارات تدل على معرفته وتمكنه

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٩٥، وهي قراءة متواترة، انظر النشر، ٢٣١/٢.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن، ص٤٢، وانظر، منهج ابن قتيبة في كتابيه تأويل مشكل القرآن وتفسير غريب القرآن، بحث د. يونس حمش خلف.

(٣) انظر في استشهاده بالقراءات القرآنية، تفسير غريب القرآن، ص٤٦، ١٠٤، ١٥٧، ٢٨١، ٢٩٩، ٣٣٨، ٣٥٧، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤١٨، ٤٩٣.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر، ٢٢/١، وانظر: الزركشي: بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، ٢٧٧/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

مما يقول، وذلك بإشارته إلى بعضها في تقديم كتابه فذكر السور التي تعرف بالمئين، والسبع الطوال، والمثاني، والمفصل، والحواميم[1]، وهي مصطلحات علوم القرآن، يذكرها المفسرون عادة في مقدماتهم[2]، ليكون المتلقي على علم بما يوردونه في ثنايا كتبهم، وكذلك كتب القراءات، فابن الجزري ينقل عن ابن قتيبة تفسيره الأحرف السبع فيقول[3]: وقد وقفت على كلام ابن قتيبة، وقد حاول ما حاولنا بنحو آخر. فقال: "وقد تدبرت وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتها سبعة الأول...".

ويعد ذكره أسماء السور، علامة على نظره الدقيق في معاني الآيات التي تتحدث عنها السورة، فأورد أسماءً لسور القرآن الكريم، يظهر أنها كانت بناءً على تأمُّلٍ في معاني سياقها وترادف أحكامها، ونظر إليها الدكتور عبد الحميد سيد طلب، أنها غير مألوفة لمن لم يتعمق في علوم القرآن، لأنها مخالفة لما هو معروف من أسمائها في المصحف الشريف[4]. ولكن المحقق لكتابه، أوردها في الحاشية، وذكر أنها كانت في المخطوط بهذه الأسماء غير المعروفة، إلا سورة المسد، فإنه أثبتها باسم سورة اللهب[5].

---

(١) انظر: تفسير غريب القرآن، ص٣٥-٣٦.

(٢) انظر، القرطبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ٥٩/١ وما بعدها، دار الكتاب العربي، وانظر: أبا حيان: محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، عناية صدقي محمد جميل، ٢٠/١-٢٦، دار الفكر للطباعة، بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٣) النشر في القراءات العشر، ٢٧/١.

(٤) انظر: طلب: عبدالحميد سيد، غريب القرآن ورجاله ومناهجهم، ص١٩٠، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سلسلة ثقافتك الإسلامية، الكويت.

(٥) تفسير غريب القرآن، ص٥٤١، وانظر، ص٥٣١، ص٥٣٩، ص٥٤٠.

ومن الأسماء الذي ذكرها د. طلب، قوله: الفاتحة: الحمد، الإسراء: بني إسرائيل، القمر: سورة اقتربت، القلم: سورة نون، قريش: الإيلاف، الماعون: أرايت[1] ، وربما كان يذكرها بأهم إشاراتها، أو بمطالعها وفواتحها[2] .

ويعرج ابن قتيبة على أسباب النزول، ويورد المناسبة باختصار شديد، لا يكاد يتجاوز بضع كلمات، أو جملة، أو جملتين، فلم يقف عند أسباب النزول بذكر الحادثة كاملة، بل بإشارة يسيرة، على خلاف ما عند المفسرين من الاستطراد في ذكر المناسبة، وفي الوقت نفسه ترك كثيراً من مناسبات النزول، فلم يعرج على ذكرها، خلافاً لما ذكر د. عبدالحميد طلب[3]، فهناك كثير من المناسبات، والمناسبات المهمة أغفل ذكرها، كمناسبة سورة المجادلة، وعبس، والضحى، ومناسبة أواخر سورة النحل، وقصة الأنفال، وآية التيمم، وسورة الأحزاب[4]. فإغفاله ذِكرَ المناسبة في كثير من كتابه، أمر يدعو إلى الغرابة، لأنه ذكر بعض المناسبات وأغفل مناسبات كثيرة مهمة جداً، مثل قصة الأنفال، والمجادلة، وعبس، والأحزاب! فهل يعود ذلك إلى اعتماده على الصحيح منها، وإغفال غير الصحيح؟ وهذا أمر بعيد فإن المناسبات السابقة مما جاءت به أحاديث صحيحة، كالأحزاب والمجادلة[5]، وغيرها، أم أنه اعتمد على معرفة المتلقين للمناسبة؟ أم هي طريقة من طرق الاختصار؟ يظهر أن اعتماده على المناسبة، كان فيما يعين على فهم الآية فقط، ثم يترك ما سواه، لأنه ركز كتابه على شرح الغريب وتفسيره، وأضرب عن باقيه صفحاً.

---

(١) غريب القرآن رجاله ومناهجهم، ص١٩٠-١٩١. وقد ساق كثيراً من أسمائها غير المألوفة.

(٢) انظر، ص٣٨٨، ص٣٩١، ص٣٩٥، فإنه ذكرها بفواتحها، حم الزخرف، حم الشورى....

(٣) انظر غريب القرآن رجاله ومناهجهم، ص١٨٨.

(٤) انظر تفسير غريب القرآن، ص ١٢٧ ١٧٧، ٢٤٩، ٣٥٢، ٤٥٦، ٥١٤، ٥٣١.

(٥) انظر في آيات الأحزاب، صحيح البخاري ص٣٢٤ حديث رقم ٤٧٩١، ٤٧٩٢، وفي قصة المجادلة، القزويني: عبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، حديث رقم ٨٨، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م وتفسير القرطبي: ١٧/٢٧٠.

وكما تحدث عن مناسبة النزول فإنه ذكر الناسخ والمنسوخ، كما في حديثه عن آية الصوم، من قوله تعالى: ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾ (البقرة: ١٨٤). فقال[١]: وهذا منسوخ بقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾(البقرة: ١٨٥). وكما في حديثه عن آية الوصية[٢]. لكنها كانت نادرة جداً، ولعل ذلك يعود إلى خلاف العلماء أصلاً حول الناسخ والمنسوخ، فلم يرد أن يدخل في خلافات؛ لأن كتابه لا يحتمل مثل هذه الخلافات والنزاعات!

وأشار إلى رؤوس الآيات وتناسقها ونهاياتها، وأنكر الزيادة والنقص، المفضي إلى تغيير المعنى، أو تأويله إلى غير مراده، ففي قوله تعالى: ﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾ (الرحمن: ٤٦) ينقل عن الفراء، قوله: وقد تكون في العربية جنة واحدة، قال: أنشدني بعضهم[٣]:

وَمَهْمَهَيْنِ قَدْ مِينَ مَرَّتَيْن قَطَعْتُه بالسَّمْتِ لا بالسَّمْتَيْنِ

يريد مهمهاً واحداً وسمتاً واحداً... قال وذلك للقوافي، والقوافي تحتمل. فذكر ذلك عن الفرّاء ثم عطف عليه بقوله: "وهذا من أعجب ما حمل عليه كتاب الله، ونحن نعوذ بالله من أن نتعسف هذا التعسف، ونجيز على الله – جل ثناؤه – الزيادة والنقص في الكلام لرأس آية"[٤] فإنكاره على الفراء، كان أن تقوّل على الله بغير دليل، أفضى إلى إخلال بالمعنى المراد لأجل مناسبة رؤوس الآية، لكنه نظر

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٧٣.

(٢) السابق نفسه، ص٧٢.

(٣) البيت في لسان العرب، غير منسوب، مادة سمت، ٤٦/٢. غير أن جملة قدمين أثبتت بـ (قَدْفَيْنِ).

(٤) تفسير غريب القرآن، ص٤٣٩. وانظر البرهان في علوم القرآن، ٩٥/١-٩٦، وقد أيد الزركشي رأي ابن قتيبة فيما ذهب إليه.

إلى زيادة الحرف في نهاية الكلمة، أو نقصه لأجل رؤوس الآية مما لا يخل بالمعنى المراد، ولأن العرب أجرته في كلامها، فقال[1]: "وإنما يجوز في رؤوس الآي أن يزيد هاءً للسكت، كقوله تعالى: ﴿وما أدراك ماهيه﴾ (القارعة: ١٠)، وألفاً كقوله: ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ (الأحزاب:١٠) أو بحذف همزة من الحرف، كقوله: ﴿أثاثاً ورئيا﴾(مريم: ٧٤)، لتستوي رؤوس الآي، على مذهب العرب في كلامها".

ويبدو أنه أجاز ذلك لأجل، أن القراءات القرآنية والأحرف السبعة، جاءت بزيادة حرف، أو نقصه، بشرط ألا يخل بالمعنى، أو يكون ضداً، أو نفياً لحكم شرعي[2].

وبما أنه أخذ على نفسه الاختصار، كما ذكر في المقدمة، فإن إشارته إلى القضايا الفقهية كانت يسيرة، ولم تظهر في ثنايا كتابه إلا إذا اضطر لذلك، من خلال اختلاف القراء في اللفظ، فكان يذكرها باختصار شديد، كأن يقول عند قوله تعالى: ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾(البقرة: ٢٢٢)[3]. "أن ينقطع عنهن الدم، يقال طَهُرت، وطَهَرت، إذا رأت الطهر، وإن لم تغتسل بالماء، ومن قرأ يطَّهرن أراد يغتسلن بالماء، والأصل يتطهرن". وكذلك في إشارته إلى الإضرار بالمطلقة[4]. ولعل ذلك يعود إلى منهجه في الاختصار، وتفسير الغريب فقط، فالقضايا والمسائل الفقهية في حاجة إلى طول شرح وبيان، ولها كتبها المخصصة لذلك.

الأقوال المأثورة

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٤٤٠، وانظر ص٤٣٤، في حديثه عن لفظ: ونهر، في نقله عن الفراء أيضاً.

(٢) انظر بحث منهج ابن قتيبة في كتابيه تأويل مشكل القرآن، وتفسير غريب القرآن.

(٣) تفسير غريب القرآن، ص٨٤.

(٤) انظر السابق، ص٨٨، ص٩١، ص١٢١، ١٤٤، وكلها إشارات يسيرة جداً للقضايا الفقهية.

اعتمد ابن قتيبة في كتابه تفسير غريب القرآن، على الأقوال المأثورة، فأورد منها ما يعينه في شرح الغريب وتفسيره، فأورد قول عثمان رضي الله عنه، في تفسير لفظ الأماني في قوله تعالى: ﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾(البقرة: ٧٨) فقال[١]: "ومنه قول عثمان رضي الله عنه: "ما تغنيت ولا تمنيت" أي: "ما اختلقت الباطل". وكقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿فضربنا على آذانهم في الكهف﴾(الكهف: ١١)[٢]، أي أنمناهم، ومثله قول أبي ذر: "قد ضرب الله على أصمختهم". وقوله في شرح قوله تعالى: ﴿يسلكه عذاباً صعداً﴾ (الجن: ١٧)[٣]، ومنه قول عمر: "ما تصعَّدني شيء ما تصعّدتني خطبة النكاح".

ويورد كثيراً من أقوال العرب في بيانه وشرحه للغريب[٤]. وتعد هذه الأقوال المأثورة والأمثال معينة في فهم مراده من بيان معنى اللفظ، أو توضيح شرحه وتأكيداً لما يذهب إليه من معنى.

ولما كان القرآن متشابهاً مثاني، يصدق بعضه بعضاً، ويفسر بعضه بعضاً[٥]، فإن أقرب المعاني ما كان يفسر القرآن بالقرآن، وكذلك النص المبدع يشير بعضه إلى بعض، فإن ابن قتيبة اتخذ من القرآن الكريم نفسه شرحاً لمواضع أخرى منه، وتبدو هذه الطريقة، طريفة في مكانها، ذات دلالة على وضوح القرآن لمن تدبره وعرف مواضعه، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿في طغيانهم يعمهون﴾(البقرة:

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٥٥، والقول لعثمان، في النهاية لابن الأثير، ٣٦٧/٤.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٤، والقول لأبي ذر في لسان العرب، مادة صمخ، ونصه: فضرب الله على أصمختنا فما انتبهنا حتى أضحينا. ٣٥/٣.

(٣) المرجع السابق، ص٤٩١، وقول عمر، أورده ابن الأثير، ٣٠/٣، وانظر في الأقوال المأثورة لأشخاص بعينهم ص٣٣٨، ٣٤٤، ٣٩٢، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٥٣.

(٤) المرجع السابق، ص٢٥، ٣٢، ٣٤، ٥٣، ١١٠، ١٢٠، ١٣١، ١٤٤، ١٦٣، ٢٠٩، ٢٢٦، وغيرها.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن، ٢٤٩/١٥.

١٥)، يقول[١]: "أي عتوهم وتكبرهم"، ومنه قوله تعالى: ﴿إنا لما طغى الماء﴾ (الحاقة: ١١) أي: "علا"، ففسر الطغيان على أنه علو وتكبر، ثم جاء من القرآن الكريم نفسه ما يؤكد ما يذهب إليه. ومنه تفسير قوله تعالى: ﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم﴾(البقرة: ٤٤)، قال: "أي: وتتركون أنفسكم"، كما قال: ﴿نسوا الله فنسيهم﴾(التوبة:٦٧)، ففسر النسيان بالترك وأورد الآية التي تدل على الإهمال، والترك من موضع آخر. وكذلك في قوله تعالى: ﴿يكور الليل على النهار﴾ (الزمر: ٥)، يقول[٢]: "وأصل التكوير اللف والجمع"، ومنه كور العمامة، ومنه قوله: ﴿إذا الشمس كورت﴾ (التكوير: ١) أي: "جمعت ولفّت". وقال في قوله تعالى: ﴿غضبان أسفا﴾ (الأعراف: ١٥٠)[٣]، يقال: آسفني فأسفت أي: أغضبني فغضبت، ومنه قوله تعالى: ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾ (الزخرف: ٥٥). وواضح تتبعه لآيات الله في مواضعها من القرآن الكريم، ليبين ما يريد الذهاب إليه من معنى، ويواكب الآيات في سياقها، وأماكن ورودها ليكون أقرب للفهم، وأصوب للمعنى. وتبدو أنها الطريقة نفسها التي تبعها صاحب أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن[٤].

ويظهر أن ابن قتيبة اتخذ من هذه الطريقة منهجاً في التوصل إلى المعنى المراد، فكثر في كتابه إيراد الآيات من موضع آخر ليفسر الموضع نفسه ويشرحه[٥].

---

(١) تفسير غريب القرآن، ص٤١.

(٢) السابق، ص٣٨٢.

(٣) السابق، ص١٧٣.

(٤) انظر الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ٣٠١/٦، ٣٠٥، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر. ومواضع هذا الكتاب كلها شاهدة على تفسير القرآن بالقرآن.

(٥) انظر تفسير غريب القرآن، ص٣٠، ٣٣، ٤٧، ٥٧، ٨١، ١٥٢، ١٨٨، ٣٣١، ٣٥٨، ومواضع أخرى غيرها.

ويلحظ أن ابن قتيبة رتب كتابه بناء على ترتيب سور القرآن الكريم حسب تتابعها في المصحف الشريف، وحسب ترتيب الآية ورقمها، بناء على ما يظن أنه من الغريب، أو في حاجة إلى توضيح، خلافاً لطريقة الراغب الأصفهاني فيما بعد. فالراغب الأصفهاني[1] صنف كتابه – معجم مفردات ألفاظ القرآن –على نسق المعجم حسب جذر اللفظ، ولا يعنيه أين وقع في أية سورة أو آية. فيأتي بالجذر، ثم يعطف عليه كل ما جاء من تصاريفه في القرآن الكريم.

ويعد منهج ابن قتيبة عسيراً من وجه، سهلاً من وجه آخر، أما سهولته فتكون لمن عرف مواضع الآيات والسور، وأدام النظر في كتاب الله. لكن عسرها يكمن فيمن لم يعرف السورة والآية، فعليه حينئذ أن يرجع إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، ليعرف اللفظ في آيته وسورته ثم يعود إلى كتاب ابن قتيبة – تفسير غريب القرآن – وربما يكون ابن قتيبة قصد من ذلك تتبع اللفظ الغريب في مكانه من الآية والسورة، ولم يدر في خلده ترتيب المعجم وألفاظه، فإنه لم يرده معجماً، بل شرحاً للغريب. وفي الوقت نفسه لم يجعل كتابه تفسيراً بالمصطلح المعروف بين المفسرين[2]، ولم يجعله معجماً بالمصطلح المعروف بين المعجميين، إنما بين هذا وذاك؛ فصبّ اهتمامه على الغريب فقط، في سياقه ومكانه من الآية والسورة.

وظهر في نهاية هذا البحث ثقافة ابن قتيبة اللغوية، والنحوية، والشرعية، وإلمامه بعلوم عصره المختلفة وتلك الثقافة السائدة في تلك البرهة من الزمان، وتلك

---

(١) انظر: الأصفهاني، الراغب، أبو القاسم، الحسين بن محمد، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر للطباعة، بيروت.

(٢) انظر: نصار: حسين محمد، كتب غريب القرآن.

http: //www.ghrib.net/vb/showthread. Php?=26722 page=1.

البيئة المزدحمة بالأفكار والخصومات الفكرية[1]، فظهر بمظهر المعتدل المتزن، الذي سلك منهجاً وسطاً وطريقة واضحة، لا تعرف الشطط أو الانحراف، ولا التعسف في القول، بل أنكر على هؤلاء تعسفهم، وبعدهم عن الصواب، وميلهم إلى الأقوال الشاذة، ومع ذلك فإنه لم يكتف بأن يفسر الغريب، بل إنه أحياناً كثيرة يحيل ما يرى فيه حاجة إلى توضيح، إلى كتابه، تأويل مشكل القرآن[2]؛ ليزداد المتلقي معرفة وإيضاحاً لما يقول، فكأنه جعل كتابه هذا للغريب المختصر، والآخر – تأويل مشكل القرآن – لما يرى أنه في حاجة إلى شرح وتوسع، إلا أنه في نهاية الحديث عن منهجه، تبين بوضوح تتبع الغريب في كتابه، ومحاولته الإفادة من اللغة العربية، من شعرها، وأمثالها، وأقوالها، ومن حديث الرسول، صلى الله عليه وسلم، ثم كان أطرف ما في كتابه هو توظيف آيات القرآن الكريم لشرح بعضها بعضاً، في دقة واضحة وقدرة على الإحاطة بآيات القرآن ومعرفة مراميها في سياقها ونسقها.

الخاتمة:

١- تبين في نهاية البحث أن غريب القرآن الكريم يشكل حضوراً واضحاً وهذا ما دعا ابن قتيبة إلى تصنيف هذا الكتاب.

٢- وأن الغريب تزول غرابته بتتبع اللفظ في القرآن الكريم، ويفرق بينها بناءً على استخدام القرآن الكريم نفسه ثم بناءً على تغير الصيغة الصرفية.

٣- تبين كذلك أفضل طريقة لمعرفة الغريب في القرآن الكريم هي تفسير القرآن بالقرآن.

---

(١) انظر: الحسيني: إسحاق موسى، ابن قتيبة، ترجمة هاشم ياغي، ص١٧-٢٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط (١)، بيروت، ١٩٨٠م.

(٢) انظر في إحالته على كتاب تأويل مشكل القرآن، ص٤١، ٤٤، ٤٥، ١٢٨، ٢٠٢، ٢٤٥، ٣٢٢، ٣٥٦، ٤٣٦، ٤٧٧، ٥٣٩، وغيرها.

٤- وأن تبادل الحروف وإدغامها في بعض ألفاظ الغريب كان يفتح آفاقاً واسعة من التصور والفهم، ويزيل اللبس عنها إذا ما نظر إلى جذرها اللغوي وما جرى عليها من إدغام وإبدال.

٥- وأن منهج ابن قتيبة كان منهج المختصر والميسر للتوضيح والشرح، وليس للخلاف والتشعيب في المعنى.

٦- أفاد ابن قتيبة في منهجه في هذا الكتاب من ثقافة عصره، وأكثر من الشواهد؛ وتبين بذلك سعة اطلاعه وثقافته المتنوعة.

٧- كان منهجه منهج المتفحص وليس الناقل؛ لذلك رجح أقوالاً ورد بعضها وأسقط أخرى، وابتعد عن التعسف والشطط.

٨- كثرة الشواهد الحديثة والشعرية والأقوال تدل على تمكنه من علمه وفهمه وتبرز تميزه في كتابه.

٩- كتابه يعد مرجعاً لغوياً من حيث التفسير اللغوي فحسب؛ لذلك خلا من أية آراء فقهية أو شرعية إلا في النزر اليسير.

قائمة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ابن الأثير: مجد الدين أبو السعدات، النهاية في غريب الحديث، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث، بيروت.

٣- الأشموني: أحمد بن محمد بن عبدالكريم، منار الهدى في معرفة الوقف والابتداء، مكتبة الحلبي، بمصر، ط (١)، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤- الأصفهاني: الراغب أبو القاسم، الحسين بن محمد، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر للطباعة، بيروت.

٥- البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب، دار صادر، بيروت.

٧- الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨- التيمي: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط (٢)، بيروت، ١٩٨١م.

٩- الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠- الجريسي: محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم التجويد، تحقيق: محمود حسين الزهيري، دار الجنان، ط (١)، ٢٠٠٩م.

١١- الحسيني: إسحاق موسى: ابن قتيبة، ترجمة هاشم ياغي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط (١)، بيروت، ١٩٨٠م.

١٢- ابن حنبل: أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، إشراف: د. سمير طه المجذوب، المكتب الإسلامي، ط (١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٣- أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، عناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٤- الخالدي: صلاح عبدالفتاح، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، ط (١)، الأردن، ١٩٩٧م.

١٥- خلف: د. يونس حمش، منهج ابن قتيبة في كتابيه تأويل مشكل القرآن، وتفسير غريب القرآن، موقع الحضارية، معهد الأبحاث والتنمية، www.ALHADHARIYA.

١٦- دينوري: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٣).

١٧- تفسير غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٨- الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٩)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٩- الرقيات: عبيدالله بن قيس، ديوانه، تحقيق، د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

٢٠- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١- الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، بمصر.

٢٢- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٣- طلب: د. عبدالحميد سيد، غريب القرآن ورجاله ومناهجهم، وزارة الأوقاف الإسلامية، سلسلة ثقافتك، ١٩٨٦م.

٢٤- العسقلاني: الحافظ شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، دار الفكر للطباعة.

٢٥- عطوي: فوزي، المعلقات العشر، دراسة ونصوص، الشركة اللبنانية، بيروت.

٢٦- الفرَّاء: أبو زكريا، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف، دار السرور، بيروت.

٢٧- القرشي: أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، تحقيق: علي البجاوي.

٢٨- القرطبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي.

٢٩- لبيد: شعر لبيد بين الجاهلية والإسلام، د. زكريا صيام، ط (٢).

٣٠- ابن ماجة: عبدالله بن محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، دار ابن حزم، بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣١- ابن منظور: أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٣٢- ميمون بن قيس: ديوان الأعشى، شرح: د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي، بيروت.

٣٣- نصار: حسين محمد، كتب غريب القرآن، بحث

http//www.ghrib.net/vb/showthread.php?t=26722&page=1

٣٤- النابغة الذبياني، شرح ديوان النابغة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٥- يعفور: الأسود، ديوان الأسود بن يعفور، صنعة: نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٦٨م.

ثالثاً: أخبار مجمعية

الموسم الثقافي الواحد والثلاثون لمجمع اللغة العربية الأردني

"مؤتمر لغة الخطاب في العصر الحديث: المشكلة والحل"

عقد مجمع اللغة العربية الأردني موسمه الثقافي الواحد والثلاثين لعام ١٤٣٥هـ/٢٠١٣ م، في رحابه، على صورة مؤتمر علمي عنوانه "**مؤتمر لغة الخطاب في العصر الحديث: المشكلة والحل**" في المدة (١٦-١٧) محرم ١٤٣٥هـ، (٢٠-٢١) تشرين الثاني ٢٠١٣م.

وجاء اختيار هذا العنوان حرصاً من المجمع على المشاركة الفاعلة في كل المشروعات والتوجهات الأردنية والعربية التي تسعى للحفاظ على اللغة العربية، وإعلاء شأنها ودعمها تعزيزاً للهوية القومية والتنمية المجتمعية، والعمل على وضع سياسة لغوية تعليمية واضحة المعالم والأهداف.

وصدرت عن المؤتمر التوصيات الآتية:

١. يؤكد المشاركون في هذا المؤتمر أن النهوضَ بلغة الخطاب العربي يتطلبُ وضعَ استراتيجية وطنية وقومية لتخطيط لغوي شامل لنظامنا التعليمي والأكاديمي والثقافي والإعلامي والاجتماعي، تشارك فيه وزارات التعليم العالي والتربية والتعليم والثقافة والجامعاتُ العربية ومجامعُ اللغة العربية ومراكز تنمية الموارد البشرية والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية والعلمية.

٢. مصطلح الخطاب في موروثنا الثقافي بحاجة إلى دراسات استقصائية وَفْقَ رؤيةٍ تاريخية تعملُ على تتبع ظهور المصطلح وترصدُ تحولاتهِ في الميادينِ المعرفية المختلفة.

٣. دعوة الجامعات والمجامع إلى الاهتمام بالبحث العلمي بصورة عامة، وإلى توجيهه نحو لغة الخطاب في شتى المجالات لأنه الطريق إلى رسم منهاج تربوي منظم للإفادة من شتى مناهج البحث اللغوي القائمة.

٤. توجيه الجامعات الأردنية العامة والخاصة والمؤسسات الثقافية إلى تزويد مكتباتها العامة بكل المراجع والمؤلفات المتخصصة في موضوع الدراسات اللسانية الحديثة بكل فروعها.

٥. وضع الخطوط العريضة لسياسة منظمة عند وضع خطط الدراسة اللازمة في الجامعات الأردنية كلها حتى تتجه الجهود المتعددة لتحقيق الأهداف المرسومة.

٦. الالتزامُ باللغة الفصيحة والتعبير بها باللسانِ والقلمِ في مجالات القول كلها هو الحلُّ الأمثلُ والاتجاه الصحيح لتوجيه لغة الخطاب المعاصر لتحقيق الأهداف القومية المرجوّة.

٧. توحيد الجهود في المؤسسات التعليمية والتربوية، ووسائل الاتصال والإعلام للاهتمام باللغة العربية، وإعداد البرامج الهادفة لزرع محبة اللغة في نفوس الأفراد، حتى يصبح الاهتمام بها منهاجاً وعقيدة لدى كل الناس.

٨. الدعوة إلى نشر مفاهيم الدراسات اللغوية المعاصرة، كالسياق والخطاب والمناهج اللسانية المتعددة منذ مرحلة البكالوريوس، في خطط منظمة، تعد تهيئة للتخصص في هذه العلوم في الدراسات العليا.

٩. إعادة النظر في الخطط الدراسية في المواد المختلفة كالبلاغة، واللغة، والنحو، والفن، والدراسات الإسلامية والشرعية، والإعلام، والسياسة وغيرها؛ لأن جامعاتنا بحاجة إلى التدقيق في وضع الخطط الدراسية وفق المفاهيم المتطورة للمنهاج التربوي.

١٠. يؤكد المشاركون أن حركة الخطاب النقدي الأدبى العربى المعاصر بحاجة إلى عقد مؤتمرات عدة، وتنظيم لقاءات متخصصة على مختلف المستويات للعمل على وجود فكر أدبي نقدي منهجي يواكب الحركة الأدبية والمذاهب

النقدية السائدة، ويعمل على إعادة النظر بالمنجز العلمي المتصل بهذا الموضوع.

١١. حث الفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة على مراجعة المادة المقدمة من خلالها وتدقيقها لغوياً، خاصة شريطَ الأخبار الذي يكون مرافقاً للمادة الإعلامية. وإدراك أهمية تقديم البرامج الوثائقية بأسلوب أدبي مشوق.

١٢. يؤكد المشاركون أن وسائلَ الإعلام (المسموعةَ والمرئيةَ والمقروءةَ) تعد وسيلةً فاعلة في تعليم اللغة العربية وتَعَلُّمِها، إذا استخدمت استخداماً موجهاً وسليماً، ويتوجهون إلى جميع المؤسسات الإعلامية الصحفيةِ والتلفازيةِ والفضائيةِ والإلكترونية والإذاعاتِ للعناية باللغة العربية السليمة واحترامها، والارتقاء بمستوى الاستخدام اللغوي للعاملين فيها في كل ما يذيعون ويبثون ويعقدونه في ندوات علمية، واجتماعية وسياسية وغيرها.

١٣. دعوة وسائل الإعلام إلى الإسهام الفاعل في الارتقاء بلغة الخطاب من خلال اللجوء إلى التعبيرات المباشرة السهلة. والاهتمام بإثراء مفردات اللغة العربية بما يستجد يومياً من خلال المعالجات الإعلامية سواء في عملية التعريب أو الترجمة السريعة للأخبار. والحرص على تقديم التقارير المرافقة للنشرات الإخبارية بلغة عربية فصيحة.

١٤. الاهتمام بمواقع التواصل الاجتماعي ذات الأثر الفعال في الطبقات الاجتماعية حتى تعمل على تقديم صورة مشرقة للغة، ونشرها بالأداء الحسن والاستخدام اللغوي السليم.

١٥. العمل على تأسيس حلقة بحث وتحليل نشيطةٍ فاعلةٍ من لغويين واجتماعيين ونفسانيين، متخصصين في العربية والإنجليزية يعملون على استقراء الخطاب بكل أشكاله: الإعلامي المرئي والمسموع، والأدبي والسياسي... لاستخلاص ما يجري في العالم عموماً وفي عالمنا العربي، واستكناه ما يترتب عليه من نتائج ومن رسم لمستقبل اللغة، وتزويد الدولة بهذا الاستقراء لأخذ ذلك بعين الاعتبار للتخطيط الاستراتيجي للتعليم والتربية اللغوية المفيدة.

١٦. ضرورة رفع شأن اللغة وتنميتها في الخطاب الثقافي، من خلال بناء سياسة لغوية قادرة على جعل اللغة هي العنصر الأول في النسج الثقافي والاجتماعي والسياسي والعلمي لدى كل المتعاملين باللغة، والعمل على تقديم اللغة بصورة حيّة مشرقة تتلاءم وقدرات اللغة المعروفة.

١٧. الحث على تأليف المعاجم المتخصصة بالحقول المعرفية المختلفة لألفاظ الخطاب الفني ومصطلحاته.

١٨. يدعو المشاركون إلى مراجعة شاملة للغة الخطاب الدعوي المعاصر وتحديد جوانب القصور والنقص التي تعتريه، والنظر في كيفية تجاوز ذلك كله حتى يكون الخطاب الدعوي المعاصر قادرا على تحقيق أهدافه في إصلاح الفرد والمجتمع والأمة ، وفي نشر الخير للإنسانية جميعها.

١٩. الخطاب السياسي العربي ذو أهمية كبيرة في دعم اللغة وتقديمها للناس وذلك بالحرص على استخدامها، والاعتزاز بها، والإفادة من التجارب التاريخية في اهتمام الأفراد والمسؤولين بها.

٢٠. الترجمة رافد مهم من روافد المعرفة الإنسانية، وعلى وزارة الثقافة والجامعات الرسمية والخاصة ومجمع اللغة العربية الأردني والجمعيات الأردنية ذات العلاقة التعاونُ والتنسيقُ لوضع استراتيجية وطنية متكاملة لبرنامج وطني للترجمة من العربية وإليها لما في ذلك من إغناءٍ للغة العربية، وتيسيرِ سبل الإفادة مما ينتجه الآخرون في حقول المعرفة المتعددة.

٢١. إعداد دراسات علمية، وتوجيه الباحثين إليها، في موضوع الخطاب القرآني، وأثره الكبير في رفع شأن اللغة، حتى غدت لغةَ الخطاب الأولى في كل مجالات القول والعمل في العصور الإسلامية الأولى، ورسم السبيل الأمثل من أجل إعادة مجد اللغة العربية وعودتها للقيام بدورها الفعال؛ إذ إن تقدم اللغة هو عنوان حياة الأمة وعزتها.

مجمعي في ذمة الله

الأستاذ الدكتور عبدالكريم محمود غرايبة

نعى مجمع اللغة العربية الأردني العلامة المؤرخ الأستاذ الدكتور عبدالكريم محمود غرايبة، العضو العامل في مجمع اللغة العربية الأردني، الذي انتقل إلى رحمته تعالى صباح السبت ٢٢ ربيع الآخر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٢ شباط ٢٠١٤م.

إن الغرايبة الذي يعتبر شيخ المؤرخين الأردنيين، وهو أول من حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ في الدولة، من مواليد قرية المغير في محافظة إربد، في العشرين من حزيران لعام ١٩٢٣، وكانت بداية علمه في كُتّاب القرية على يد الشيخ علي الخليل.

وبحكم عمل والده في إدارة الدولة فقد تعددت مدارسه، إذ درس الصف الثاني والثالث في إربد ومأدبا وعجلون، أما الصفوف من الرابع إلى الثامن فأتمها في اربد.

درس من الثانوية صفين في مدرسة السلط، وقرر والده، القائم مقام محمود بيك الغرايبة إرساله إلى الجامعة الأميركية ببيروت لدراسة الطب، لكن مع أول درس في التشريح لم يحتمل تعلم الطب، فقرر دراسة التاريخ.

ظل الغرايبة حاضراً في كل أزمنة الدولة، معلماً وأستاذاً ورجل إدارة، إذ عمل عقب عودته إلى الأردن مفتش آثار عام ١٩٥١-١٩٥٢، ثم أستاذاً متعاقداً مع جامعة دمشق بين عامي ١٩٥٣- ١٩٦١، ورئيس قسم التشريع في ديوان الموظفين عام ١٩٥٥ خلال فترات انقطاع قصيرة عن الجامعة، ومديراً عاماً للآثار عام ١٩٥٦- ١٩٥٧، ثم أستاذاً في الجامعة الأردنية عام ١٩٦٢-

١٩٩٧، وفي الأردنية لم يبخل بالعطاء حيث ظل ملتزماً بالتعليم فيها، ويسجل له الوفاء لمهنة التعليم، في زمن كان المتعلمون فيه قلة.

الإنتاج العلمي:

صدر للعلامة العديد من المؤلفات منها:

- تطور مفهوم النضال العربي الحديث، مطبعة جامعة دمشق ١٩٥٩م.
- مقدمة تاريخ العرب الحديث (الجزيرة العربية والعراق)، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠.
- أفريقيا العربية في القرن العشرين، مطبعة دمشق ١٩٦٠م.
- العرب والأتراك، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦١م.
- سوريا في القرن التاسع عشر، معهد الدراسات العربية ١٩٦٢م.
- قيام الدولة العربية السعودية، معهد الدراسات العربية ١٩٧٤م.

وبوفاة المعلم والمؤرخ الغرايبة الذي أثرى المكتبة العربية بالكثير من الوقائع والأحداث الجسام التي عاشتها الأمة في أكثر من حقبة زمنية، تكون الأمة قد خسرت أحد أبرز قاماتها المعرفية والوطنية، إلا أن جهوده ستبقى نبراساً للأجيال الجديدة.

حرصاً من المجمع على التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية والأكاديمية، وعلى رأسها الجامعة الأردنية، فقد أُجريت في قاعة الندوات والمحاضرات في المجمع مناقشة الرسائل الآتية المقدَّمة إلى الجامعة الأردنية:

رسائل الدكتوراه في كلية الآداب:

- رسالة دكتوراه مقدَّمة من الطالبة هدى وائل مطيع عامر، عنوانها: "نفائس الأعلاق في مآثر العشاق لسراج الدين أبي الحسن علي بن سعيد بن حمامة المغربي- دراسة وتحقيق إلى نهاية الورقة رقم ٨٥"، وتألّفت لجنة المناقشة من الدكتور ياسين عايش المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد والأستاذ الدكتور إبراهيم محمد الكوفحي والدكتور إسماعيل محمود القيام، وذلك يوم الخميس ٥ ذو الحجة ١٤٣٤هـ، الموافق ٢٠١٣/١٠/١٠م.

- رسالة دكتوراه مقدَّمة من الطالبة إيمان أبو دهيم، عنوانها: "ثغور المدح البواسم لشهاب الدين أبي المحامد إسماعيل القوصي"، وتألّفت لجنة المناقشة من الدكتور ياسين عايش المشرف/ رئيساً، وعضوية: الدكتور حمدي منصور والدكتور عبدالكريم الحياري والأستاذة الدكتورة مي أحمد يوسف، وذلك يوم الخميس ٢ صفر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٣/١٢/٥م.

- رسالة دكتوراه مقدَّمة من الطالب حذيفة عبدالله يوسف عزام، عنوانها: "أثر المتنبي في الشعر الأندلسي"، وتألّفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور صلاح جرار المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور

جهاد المجالي والدكتور حمدي منصور والأستاذ الدكتور فايز القيسي، وذلك يوم الثلاثاء ٢١ صفر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٣/١٢/٢٤م.

- رسالة دكتوراه مقدَّمة من الطالبة فاطمة محمد حسن إسماعيل، عنوانها: "ظاهرة الإعراب عند الدارسين المحدثين العرب"، وتألّفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور علي خلف الهروط والأستاذ الدكتور عبدالله عنبر والدكتور محمود عبيدات، وذلك يوم الأحد ١٦ ربيع الآخر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٤/٢/١٦م.

- رسالة دكتوراه مقدَّمة من الطالب محمد إسماعيل أحمد عمايرة، عنوانها: "الموقع الإعرابي للجمل التي تحل محل الأسماء"، وتألّفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور محمود عبدالله الحديد والأستاذ الدكتور عبدالله عنبر والدكتور محمود عبيدات، وذلك يوم الاثنين ١٧ ربيع الآخر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٤/٢/١٧م.

- رسالة دكتوراه مقدَّمة من الطالب المعتز بالله حمدي محمود منصور، عنوانها: "الشعر الاجتماعي في العصر الأموي: دراسة في الرؤى والتشكيل"، وتألّفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور صلاح جرار المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور جهاد المجالي والأستاذ الدكتور خليل الرفوع والدكتورة فريال عبدالله هديب، وذلك يوم الخميس ٢٠ ربيع الآخر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٤/٢/٢٠م.

- رسالة دكتوراه مقدَّمة من الطالب محمود محمد عيسى قدوم، عنوانها: "نحو النص ذي الجملة الواحدة"، وتألّفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور نهاد الموسى المشرف/ رئيساً، وعضوية: الدكتورة خلود

العمـوش والأسـتاذ الـدكتور محمـد القضـاة والـدكتور جعفـر عبابنـة والأسـتاذ الـدكتور وليـد العنـاني، وذلـك يـوم الخمـيس ٢٧ ربيـع الآخـر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٤/٢/٢٧م.

رسائل الماجستير في كلية الآداب:

- رسـالة ماجسـتير مقدَّمـة مـن الطالبـة حنـين إبـراهيم بـاجس معـالي، عنوانهـا: "القصـة القصـيرة عنـد جمـال نـاجي: دراسـة موضـوعية فنيـة"، وتألّفـت لجنـة المناقشـة مـن الأسـتاذ الـدكتور إبـراهيم خليـل المشـرف/ رئيسـاً، وعضـوية: الأسـتاذ الـدكتور شـكري عزيـز الماضـي والأسـتاذ الـدكتور إبـراهيم الكـوفحي والأسـتاذ الـدكتور نبيـل يوسـف حـداد، وذلـك يـوم الأربعاء ٨ صفر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٣/١٢/١١م.
- رسـالة ماجسـتير مقدَّمـة مـن الطالبـة رولا محمـد صـالح العـالم، عنوانهـا: "التماسـك النصـي فـي الخطـاب الإلهـي للكـافرين فـي القـرآن الكـريم"، وتألّفـت لجنـة المناقشـة مـن الأسـتاذ الـدكتور إسـماعيل عمـايرة المشـرف/ رئيسـاً، وعضـوية: الأسـتاذ الـدكتور محمـد حسـن عـواد والأسـتاذ الـدكتور عبدالله عنبـر والـدكتور محمـود عبيـدات، وذلـك يـوم الاثنـين ٢٠ صـفر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٣/١٢/٢٣م.
- رسـالة ماجسـتير مقدَّمـة مـن الطالبـة لمـى فتحـي محمـد صـالح، عنوانهـا: "تحـولات بنيـة السّـرد فـي أعمـال توفيـق عـوّاد القصصـية"، وتألّفـت لجنـة المناقشـة مـن الأسـتاذ الـدكتور شـكري عزيـز الماضـي المشـرف/ رئيسـاً، وعضـوية: الأسـتاذ الـدكتور محمـد القضـاة والأسـتاذ الـدكتور إبـراهيم الكـوفحي والـدكتور سـمير قطـامي، وذلـك يـوم الأحـد ٢٦ صـفر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٣/١٢/٢٩م.

- رسالة ماجستير مقدَّمة من الطالبة آمال إسحق عبدالله السويطي، عنوانها: "التقديم والتأخير في الجملة العربية وأثرها في استراتيجيات تعليم العربية للناطقين بغيرها"، وتألّفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور نهاد الموسى المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور محمد القضاة والأستاذة الدكتورة فاطمة العمري والأستاذ الدكتور خالد أبو عمشة، وذلك يوم الاثنين ٢٧ صفر ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٣/١٢/٣٠م.
- رسالة ماجستير مقدَّمة من الطالب حاتم طويحين طريف المصبحيين، عنوانها: "المثال النحوي المصنوع في كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها"، وتألّفت لجنة المناقشة من الدكتورة سهى فتحي المشرفة/ رئيسة، وعضوية: الدكتورة فوز نزال والدكتورة حنان عمايرة والدكتور حسين الكتاني، وذلك يوم الخميس ١٠ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠١٤/٤/١٠م.